سؤال التنمية
في الوطن العربي

سؤال التنمية في الوطن العربي

مداخل عملية ورؤى نقدية

تحرير

هشام المكي

المؤلفون

هشام المكي **زهير لخيار**

مصطفى المريط **حفيظ يونسي**

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies

الفهرسة أثناء النشر، إعداد نماء للبحوث والدراسات
المكي/ هشام (مؤلف)

سؤال التنمية في الوطن العربي (مداخل عملية ورؤى نقدية)

المؤلف : هشام المكي-زهير لخيار
مصطفى المريط - حفيظ يونسي
302 ص، (تساؤلات)
14.5×21.5 سم

رقم الإيداع: 3983/2021
ISBN: 978-614-431-863-8

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر نماء»

حقوق الطبع والنشر محفوظة لنماء
© الطبعة الثانية، القاهرة / لبنان، 2021م

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies

نماء للبحوث والدراسات
بيروت – لبنان
info@nama-center.com
الرباط – المغرب
هاتف – فاكس: 00212808564831
موبايل: 00212688953384
القاهرة – مصر (نماء للبحوث والدراسات)
هاتف - واتس: 00201115533255

لطلبات الشراء البريدية: متجر نماء
www.nama-store.com
nama-store@nama-center.com
هاتف: 00201101509898
واتس: 00201098489815

متجر نماء
Namaa Store

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٩
الفصل الأول	
التنمية: السياقات والمقاربات ودلالات المفهوم	١٧
المبحث الأول: التنمية: الأصول الفلسفية والاتجاهات النقدية: رؤية فكرية	١٩
١ ـ في مفهوم التنمية: الخلفيات الفلسفية	١٩
٢ ـ التاريخ المشبوه للتنمية، أو الولادة غير الشرعية:	٣٩
٣ ـ الاتجاهات العامة لنقد التنمية	٤٧
٤ ـ نقد النقد أو مساهمة في الحل	٦٠
المبحث الثاني: التنمية بين تنوع النظريات وتعدد المقاربات: رؤية اقتصادية واجتماعية	٧١
١ ـ التنمية: مفاهيم ومقاربات	٧١

الموضوع	الصفحة

٢ ـ التنمية من خلال النظريات الاقتصادية ٨٧

٣ ـ الاجتماعي ودوره في تصحيح الاقتصادي ١٠٨

الفصل الثاني

حالة التنمية في الوطن العربي،

مظاهر الأزمة واقتراحات الحلول ١١٥

المبحث الأول: التنمية في الوطن العربي: قراءة نقدية في تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣م ١١٧

١ ـ تقديم التقرير وسياقه العام ١١٧

٢ ـ الدول العربية في تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣م ١٢٨

٣ ـ ملاحظات نقدية حول التقرير ١٦٤

المبحث الثاني: أعطاب التنمية في الوطن العربي: أثر الفساد في إعاقة نماذج التنمية في الوطن العربي ١٧٩

١ ـ تجليات الفساد: تضييع فرص التنمية ١٨٤

٢ ـ الفساد قلق عالمي ١٩٠

٣ ـ ما العمل؟ مداخل في مكافحة الفساد ١٩٨

الفصل الثالث

في مداخل التنمية في الوطن العربي ٢١٣

المبحث الأول: في دراسة كوابح بعض التجارب التنموية العربية ٢١٥

الموضوع	الصفحة

١ ـ كوابح التنمية العربية من خلال تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢١٥

٢ ـ كوابح التنمية العربية من خلال تحليل الوضع التنموي العربي ٢٣٥

المبحث الثاني: في مداخل التنمية ٢٤٧

١ ـ المدخل القيمي للتنمية: الثلاثية القيمية للتنمية ٢٤٨

٢ ـ المدخل التشاركي للتنمية ٢٥٣

٣ ـ المدخل التخطيطي: من التنزيل الفوقي إلى الإعداد التشاركي ٢٥٤

٤ ـ المدخل القانوني للمقاربة التنموية التشاركية ٢٥٨

٥ ـ المدخل الفني للعمل التنموي ٢٧٣

٦ ـ مدخل الشراكة مع المجتمع المدني: ٢٧٥

لائحة المراجع ٢٩١

مقدمة

بعد مرور حوالي ستين سنة على وعد التنمية الأول، ما يزال مفهوم التنمية يحظى بنفس البريق المغري، ونفس الرواج الإعلامي الكبير، وما زالت التنمية مطلب كل شعوب العالم وغايتها.

فماذا تغير منذ تلك الفترة إلى حدود اللحظة؟ أشياء كثيرة تغيرت بلا شك، وأشياء أكثر بقيت على حالها..

أما ما تغير، فمفهوم التنمية ذاته: كان منشؤه في البداية اقتصاديًا صرفًا، لكن المفهوم صار فيما بعد أكثر انفتاحًا على الأبعاد الإنسانية والبيئية. فابتدعت مفاهيم جديدة، وصرنا نتحدث عن التنمية البشرية والتنمية المستدامة وغيرها... فكيف نفهم هذا الأمر؟ وما هو سياق ظهور هذه المفاهيم؟ هل تغير التسميات يشير إلى مسميات جديدة؟ أم أن تغيير التسميات يخفي عجز الغرب عن تغيير الأشياء، على حد تعبير المفكر الفرنسي سيرج لاتوش؟

ومن الأمور التي تغيرت أيضًا، حدة التصنيفات التنموية، والتي قسمت العالم إلى ثلاث فئات: دولٌ متطورة تمتلك زمام التنمية، ودولٌ طموحة تسير سيرًا حثيثًا في طريق النمو، ودولٌ مغضوب عليها، توصف بالمتخلفة، وتنتمي إلى عالم ثالث. حيث أصبح تصنيف الدول الآن أكثر تهذيبًا، وبدأنا نتحدث عن الجنوب، وهو بإحالته الجغرافية يبدو أكثر لطفًا وبراءة. وأكثر من ذلك، فالتقرير الأخير للتنمية البشرية، بدأ يتحدث عن ضرورة التعلم من تجارب الجنوب والاستفادة منها!

لكن، ألن يكون هذا التأدب المبالغ فيه، ستارًا يخفي الأشياء التي لم تتغير؟ وعلى رأسها حالة الدول التي وُصفت منذ البداية أنها متخلفة، وبعيدة عن التنمية؟

فمنذ أكثر من نصف قرن من وعد التنمية الأول، ما زال الفقر مستشريًا في أبشع صوره، وما زالت النساء يقضين نحبهن أثناء الوضع، وما زال الأطفال يموتون من أمراض بسيطة، وما زالت المجاعة تحصد الأرواح. فما الذي تغير حقًا؟

التغير الحقيقي في الستين سنة الأخيرة، هو أن ضغط الإنسان على كوكب الأرض ازداد بشكل كبير، وما ترتب على ذلك من انخفاض في صحة الغابات والأنهار والمحيطات التي تجعل حياتنا ممكنة.

وما تغير فعلًا، هو أننا نعيش الآن بوتيرة استهلاك كبيرة، كما لو كان لدينا كوكب إضافي في حوزتنا: فنحن نستخدم (٥٠٪)

أكثر مما يمكن أن يقدمه الكوكب من موارد، وما لم نغير هذا المسار من الاستهلاك المتنامي، فسوف نجد أن كوكبين مثل الأرض لن يكونا كافيين لتلبية حاجاتنا بحلول عام ٢٠٣٠م.

أمام هذه الحقائق، يصبح الحديث عن التنمية ضرورة حيوية لحفظ بقاء الجنس البشري وليس مجرد ترف فكري.

ويصبح من الضروري أيضًا الإنصات إلى أصوات متعددة من شتى بقاع العالم: من دول آسيا التي ابتكرت تجارب تنموية تضامنية رائدة على مستوى العالم، ومتمايزة عن النماذج التنموية السائدة. من دول إفريقيا بإرثها الحضاري العريق، وعلاقتها الحميمية بالطبيعية، ونمط عيشها المقتصد. من دول أمريكا الجنوبية الطموحة، التي تكافح لتضمن حياة أفضل لشعوبها. من دول العالم الإسلامي، بغنى قيمها ومواردها الحضارية، واقتصادها الفريد، الذي أصبح يلفت الأنظار إليه أكثر مع الأزمة المالية العالمية.. من شتى بقاع العالم وقاراته.

فكوكب الأرض ملك للجميع، ومستقبله يؤثر على البشرية جمعاء. والتنوع كنز إنساني، ينبغي على البشرية أن تستفيد من ثرائه.

ويعكس هذا الكتاب فضيلة التنوع التي يؤمن بها مؤلفوه، إذ احتضن رؤى ووجهات نظر مختلفة، قاربت مفهوم التنمية من زوايا عدة: فكرية واقتصادية وسياسية. كما انتقدت وضع التنمية في الوطن العربي، واقترحت مداخل وإجراءات عملية لدعم التنمية العربية.

وهكذا جاء الفصل الأول، بحمولة نظرية غنية، حاول من خلالها مقاربة مفهوم التنمية، وسياقات ظهوره من زوايا متعددة.

فتناول المبحث الأول مفهوم التنمية وأصوله الفلسفية، كما وقف على سياق ظهوره لأول مرة سنة ١٩٤٩م في خطاب الرئيس الأمريكي ترومان، وما رافق ذلك الظهور من ظروف وسياقات، كما خصص هذا المبحث حيزًا هامًا لطرح أهم اتجاهات نقد التنمية ومدارستها.

أما المبحث الثاني، فقد تناول الرصد الوصفي والنقدي للعديد من نظريات التنمية، والتطويرات التي خضعت لها. كما تعرض إلى محاولة تعريف التنمية، من خلال سرد العديد من النظريات والمقاربات التنموية، والتي حاول عرضها بشكل مبسط، يتيح للقارئ غير المتخصص التعرف عليها وتحسس أهميتها، ليصل إلى التنمية التشاركية، مبينًا أهميتها والتطلعات المعقودة عليها.

أما الشق الثاني من المبحث، فقد حاول رصد وتقييم النظريات التنموية وتطورها، من خلال مناقشة التنمية من زوايا اقتصادية عدة، ترتبط أساسًا بالنظريات الماكرو ـ اقتصادية والميكرو ـ اقتصادية ونظرية الدخل غير المباشر ذات السمة الاجتماعية. ليختتم المبحث بإبراز أهمية العامل الاجتماعي ودوره في تصحيح السياسات الاقتصادية وتوجيهها.

والفصل الثاني من الكتاب، يتجه نحو الوضع العربي

الراهن، من خلال محاولته تشخيص حالة التنمية في الوطن العربي، والوقوف على مظاهر الأزمة. إذ تناول مبحثه الأول تشخيص حالة التنمية العربية من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣م، فوقف بداية على السياق النظري والتاريخي والموضوعاتي لتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنة ١٩٩٠م.

كما استعرض هذا المبحث محاور ومجالات التقرير الأخير لسنة ٢٠١٣م، المعدل بمؤشرات تجريبية إضافية (دليل الفوارق بين الجنسين ودليل الفقر المتعدد الأبعاد)، ويركز بالخصوص على وضع الدول العربية في الدلائل الأربعة عشر المتضمنة في هذا التقرير، بقراءة وصفية وتحليلية، وقراءة نقدية أيضًا تخلص إلى تحديد بعض معيقات نجاح التنمية البشرية في هذه البلدان، والرهانات الموضوعة أمامها وسبل تجاوز التحديات التنموية.

ليتابع المبحث الثاني المعنون بأثر الفساد في إعاقة نماذج التنمية في الوطن العربي، تشخيص حالة التنمية في الوطن العربي من خلال الوقوف على التأثيرات السلبية للفساد. وينطلق مؤلف هذا المبحث من قناعة مفادها أن العالم العربي يعيش أزمة تنموية مستحكمة، تنعكس على الاختيارات والسياسات العمومية بهذه البلدان، ويعتبر الفساد المستشري في مؤسسات الدولة وإداراتها من أهم أسباب تلك الأزمة. وبالتالي فإشكالية الفساد ـ حسب الكاتب ـ تطرح نفسها بوصفها عائقًا حقيقيًا للإجابة على أسئلة التنمية.

وهكذا يعمل الكاتب على تحليل تأثير الفساد على المشاريع التنموية، والذي يؤدي في أحسن الظروف إلى تضييع فرص التنمية، من خلال دراسة تجليات الفساد المختلفة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما تناول المؤلف هاجس محاربة الفساد في المنتظم الدولي، من خلال العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية. وتناول أيضًا نماذج لمحاربة الفساد من خلال بعض المؤسسات الدولية والعربية التي أنشأت لهذا الغرض في مجالات متعددة، وإبراز أهدافها ومجالات تدخلها.

ويختتم المبحث باقتراح خطوات عملية ومداخل لمكافحة الفساد، سواء من خلال تعزيزالديمقراطية التشاركية، وأدوار المجتمع المدني، مرورًا على أهمية وسائل الإعلام، وإصلاح المجال الإداري، وانتهاء بدور القضاء والقوانين الزجرية.

أما الفصل الثالث والأخير فيبحث في مداخل التنمية في الوطن العربي، من خلال تحليل مجموعة من الكوابح التي تعتبر معيقات فعلية لنماذج التنمية العربية، سواء بالاستناد إلى معطيات إحصائية مستقاة من تقرير التنمية الإنسانية العربية أو من خلال تحليل الوضع العربي للتنمية، عبر إبراز العديد من نقط التشابه بين النماذج التنموية العربية.

ليعرج في المبحث الثاني على الحديث عن مداخل التنمية، والتي قاربها من منظور شمولي ومتعدد الزوايا، تناول فيه العديد من المداخل التي تضمن إنشاء برامج تنموية ناجحة، وتستجيب

للحاجات الحقيقية للمواطن العربي. وهكذا تناول العديد من المداخل، مثل المدخل القيمي للتنمية، المدخل التشاركي، المدخل التخطيطي، المدخل القانوني للمقاربة التنموية التشاركية، المدخل الفني، ليختم بمدخل الشراكة مع المجتمع المدني، حيث فصل الحديث عن دور المجتمع المدني، وجمعياته تحديدًا في إنجاح أي مشروع تنموي.

وما يميز هذا الفصل هو غناه النظري، لكن في سياق عملي دائمًا؛ حيث تضمَّن العديد من المقترحات والإجراءات العملية لترشيد البرامج التنموية.

في الختام، نرجو أن يقدم هذا الكتاب تصورًا عامًا للقارئ العربي، عن مفهوم التنمية ومقارباته بشكل عام، وبشكل خاص عن حالة التنمية في الوطن العربي تشخيصًا وتحليلًا.

ولعل مؤلفيه قد أفلحوا ـ وهذه غايتهم ـ في التنبيه إلى أهمية الموضوع، والمساهمة في إثراء النقاش الدائر حوله عربيًا وعالميًا، وفي المساهمة في تقديم رؤى وتصورات تغني الجهد النقدي للتصور التنموي وتطوره.

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل

هشام المكي
وجدة، المغرب
٢٠١٣/١٢/٢٥م

الفصل الأول

التنمية: السياقات والمقاربات ودلالات المفهوم

المبحث الأول

التنمية: الأصول الفلسفية والاتجاهات النقدية
رؤية فكرية

هشام المكي

يتجاوز الحديث عن التنمية كونه موضة ثقافية يتشدق بها البعض في المجالس، ويتعدى ذلك ليصبح نقاشا مصيريًا، يبحث في مستقبل المجتمع وأفراده، ويتوسع ليشمل مستقبل الأرض ومواردها، بل ومصير الأجيال اللاحقة.

من جهة أخرى، يحظى مفهوم التنمية بإجماع عالمي منقطع النظير؛ فالكل حريص على اللحاق بركب التنمية، والتي أصبحت هدفًا ساميًا تجده في شعارات المحتجين ووعود السياسيين ومشاريع الاقتصاديين على السواء.

فما المقصود بالتنمية؟ ما دلالات هذا المفهوم؟ وكيف أصبح مفهومًا عالميًا؟

١ ـ في مفهوم التنمية: الخلفيات الفلسفية:

تعرف التنمية (Development) عمومًا على أنها «جمع وتركيب نوعين من التغيير الذهني والاجتماعي لجماعة ما، لجعلها

قادرة على رفع ناتجها الخام الإجمالي بشكل تراكمي ومستديم»[1].

لكن قبل تحليلنا لهذا التعريف، لابأس من العودة إلى جذوره التاريخية.

لقد ظهر مفهوم التنمية ابتداء من عصر الاقتصادي البريطاني «آدم سميث» في نهاية القرن الثامن عشر، لكنه لم يُستعمل بالمعنى المعاصر للكلمة، إذ استُعملت كلمتان أخريتان للدلالة على تطور المجتمعات نحو الرفاهية بما يقارب مفهوم التنمية الحالي، ويتعلق الأمر تحديدًا بكلمتي التقدم المادي (Material Progress)، والتقدم الاقتصادي (Economic Progress).

ولاحقًا في القرن التاسع عشر، استخدم مصطلحا التحديث (Modernization) والتصنيع (Industrialization).

وإلى حدود الأزمة الاقتصادية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٩م، كان المصطلح السائد هو النمو الاقتصادي (Economic Growth)، هذا النمو الذي كان يسير بشكل تلقائي وذاتي، غير أن وقع الأزمة الاقتصادية السالفة الذكر، سيدفع الاقتصاديين إلى التفكير في ضرورة تدخل الدولة لحفز النمو الاقتصادي، بتصور وإجراءات تتوافق بشكل كبير جدا مع مفهوم التنمية المعاصر، لكن دون تسميتها بلفظ التنمية

(١) René passet: changer l'eau de bain, mais gardez le bébé, Transversales, Sciences Culture, 2002.

صراحة؛ حيث سيتحدثون في المجمل عن إجراءات عملية من قبيل تقليص البطالة، وزيادة التوظيف، مما يعزز القدرة الشرائية للمجتمع، فتزداد حيوية الاقتصاد بالتالي، ويزداد مستوى الدخل الفردي تلقائيًا..

فما هي الخلفيات الفلسفية التي تؤطر هذا المفهوم؟ وما هو تاريخ وسياق ظهور مفهوم التنمية بشكل صريح؟

الخلفيات الفلسفية للتنمية:

ترتبط الأصول الفلسفية لمفهوم التنمية الحديث بعمليات التحديث التي خضع لها المجتمع الأوروبي، وإن كان لفظ حداثة (modernity) نفسه قد تأخر ظهوره إلى نهاية القرن التاسع عشر، مقابل لفظ حديث (Modern)، «المشتق من ظرف زمان في اللغة اللاتينية القديمة ومعناه الآن والتوّ أو اللحظة، بدأ استخدامه في اللغة الإنجليزية منذ عصر إليزابيث حسب المعنى الجاري في مقابل كلمة قديم»[1].

غير أن العبرة ليست باللفظ، بل بمعنى التحديث الذي أصبح المحرك الرئيس للمجتمعات الأوروبية منذ عصر النهضة (ما بين ١٤٥٣ و١٥١٧)، ليتأسس بشكل «رسمي» بعد قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م، من خلال ترسخ النزعة العلمية، والفلسفة الوضعية، وما كرساه من علاقة خاصة مع الطبيعة.

(١) كرين برينتون: تشكيل العقل الحديث، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، بالكويت ع ٨٢، ص٢٤.

أما الحداثة، فعلى غرار كل المفاهيم الخلافية، نجد لها تعاريف عديدة مختلفة، تلتقي في مجملها على ربط الحداثة بقيم التنوير؛ لتحصر الحداثة في التكثيف الذهنيّ والتجريد الفكريّ لمسار التحديث الأوروبيّ عبر تثبيت قيم الحرية والعقلانية والتقدّم[1].

وسأكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى نموذج واحد، هو تعريف آلان تورين الذي يعتبر فيه الحداثة «هي التأكيد على أنّ الإنسان هو ما يفعله، وأنه من الضروري وجود توافق وثيق بين منتوجات العلم والتكنولوجيا والإدارة وتنظيم المجتمع من خلال القوانين، وبين الحياة الشخصية التي تحفزها المصلحة، وأيضًا إرادة التحرّر من كل الإكراهات.

إذا ما تساءلنا: على أيّ شيء يرتكز هذا التوافق بين الثقافة العلمية والمجتمع المنظّم والأفراد الأحرار؟ سيكون الجواب: على انتصار العقل (...) فالعقل هو الذي تحكّم في تكيّف الحياة الاجتماعية مع الحاجيات الفردية والجماعية، وهو الذي استبدل الاعتباطية والعنف بدولة الحق وبالسّوق. وتستطيع

(١) وهي قيم التنوير، للاطلاع على أسس فكر التنوير وتاريخ ظهوره، انظر:
غانم هنا، النزعة العقلية وأثرها في حركة التنوير، سلسلة عالم الفكر، فصلية فكرية محكمة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد ٢٩، ع ٣، يناير/مارس ٢٠٠١، ص٧.

الإنسانية بتصرّفها وفق قوانينه أن تتقدم في نفس الوقت نحو الوفرة والحرية والسعادة»[1].

من خلال هذا التعريف، يبدو أن مفهوم الحداثة يقوم على تحصيل مجموعة من الشروط التي تطال مجالات عدة: أولها الانتصار للعلم والعقلانية والتكنولوجيا، وإعادة تنظيم المجتمع وفق علاقات تنافسية هدفها تلبية الحاجات الفردية والجماعية، تلك العلاقات الاجتماعية التنافسية ينشئها أفراد تحركهم المصلحة الفردية، في سياق سياسي ديموقراطي يضمن لهم هامشًا واسعًا من الحرية، وفي سياق اقتصادي يدعم قيام السوق الحرة والمبادرة الفردية.

غير أن نجاح هذه الوصفة، يرتبط ـ حسب آلان تورين ـ بسيادة العقلنة؛ إذ العقل وحده كفيل بربط هذه المجالات (العلمية، السياسية، الاقتصادية..) ببعضها البعض وفق توجه واحد يقود الإنسانية نحو الوفرة في الخيرات المادية، مما يحقق السعادة. وهذا هو جوهر التنمية؛ فالتنمية هي غاية التحديث، وهي وسيلة المجتمعات للولوج إلى عالم الحداثة، أو بتعبير بسيط جدًا: هي وسيلة لتحقيق رفاهية كل مكونات المجتمع.

وهو ما يظهر بوضوح في التعريف السابق للتنمية التي تعني

---

(١) Alain Touraine: Critique de la modernité, Fayard, 1992, p: 10-11.
نقلا عن: عثمان أشقرا، عن التحديث والحداثة والتنوير، مجلة الأوان الإلكترونية (www.alawan.org)، المقال مؤرخ في: ٠٤/٠٧/٢٠٠٨م.

«جمع وتركيب نوعين من التغيير الذهني والاجتماعي لجماعة ما؛ لجعلها قادرة على رفع ناتجها الخام الإجمالي بشكل تراكمي ومستديم»[1].

إذ تنطلق التنمية من تحول ذهني، يتحدد في مجموعة من المواقف والتصورات الذهنية تجاه الوجود والعالم وأنماط العلاقات، بما فيها العلاقات الاجتماعية ومعايير السعادة، وأولويات الحياة، وأنماط العيش.. وكل هذه التصورات ينبغي أن تُصاغ وفق منطق عقلاني، بعيد عن التصورات الغيبية أو النظرية.. وهذا التغيير الذهني، سيفضي إلى تغيير اجتماعي عميق، ينعكس على بنية العلاقات الاجتماعية والممارسات الاقتصادية على السواء، ستنتج عنه مراكمة للثروات بشكل يفوق حاجيات المواطنين، وهذا ما يضمن لهم رفاهية العيش.

وفي الختام نسجل أهم الأفكار والمقولات الحداثية والتنموية التي ترتبط فيما بينها بشكل من الأشكال:

تؤمن الحداثة بالتغيير المستمر نحو الأفضل، وبأن «التقدم» هو إنجاز بشري يحققه البشر بأعمالهم في هذه الحياة؛ أي: أن الحداثة تعمل على تحقيق «الفردوس الأرضي».

إعطاء الأولوية لكل ما يؤدي إلى تحسين الحياة الإنسانية وتجميلها.

---

(١) René passet: changer l'eau de bain, mais gardez le bébé, Transversales, Sciences Culture, 2002.

تعمل الدولة القومية من خلال نظام إداري وسياسي وثقافي وقانوني على صيانة النظام الاجتماعي، وكفالة الشروط الضرورية لتحقيق التقدم.

تقوم الحداثة على مركزية الإنسان، وحريته المطلقة في إثبات ذاته، وحقه في عيش كريم.

التنمية فعل دنيوي، يتحقق عبر إجراءات اقتصادية مخطط لها، وأفعال مادية محسوبة؛ وتضمن الرفاهية والعيش الكريم في هذه الدنيا.

تفترض التنمية وجود نمط حضاري معياري تحققت فيه صور الحداثة عمليًا، ونجحت فيه معايير التحديث.

تعمل التنمية على إشباع الحاجات بأنواعها.

فما هي الدلالات الفلسفية لعمليات التحديث، وما أفرزته من حديث عن التنمية؟

مسلسل التحديث والعلمنة:

يتحدث عبد الوهاب المسيري في رصده التاريخي لمسارات الحداثة عن ما يسميه بمسلسل التحديث والعلمنة، والذي يميز فيه بين خمس مراحل. وهو ينطلق في رصدها من تمييزه بين «العلمانية الجزئية» التي تعني «فصل الدين عن مؤسسات الدولة المختلفة»، و«العلمانية الشاملة»، التي «لا تعني فصل الدين عن الدولة فحسب، وإنما فصل كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية عن كل جوانب الحياة العامة في بادئ الأمر، ثم عن كل جوانب

الحياة الخاصة في نهايته، إلى أن يتم نزع القداسة تمامًا عن العالم (الإنسان والطبيعة)؛ بحيث يصبح مادة استعمالية قابلة للتوظيف، وتصبح الطبيعة والمادة هي المرجعية الوحيدة لسلوك الإنسان ورؤيته في الكون.

ونحن نذهب إلى أن التحديث والحداثة وما بعد الحداثة هي مراحل ثلاث في متتالية العلمانية الشاملة. فالعلمانية الشاملة ليست جوهرا ثابتًا، ولا برنامجًا فكريًا محددًا يبتدئ كله في عالم التاريخ دفعة واحدة، وإنما هي متتالية تتحقق تدريجيًا عبر الزمان»[1].

كما أن هذه المراحل الثلاث، لا يبدو التدرج فيها واضحًا عبر الزمان.. فلا نستطيع أن نحدد مثلًا فترة زمنية دقيقة نخصها بمرحلة الحداثة ونحدد سنة بعينها تصلح لانطلاق مرحلة ما بعد الحداثة... فهذه المراحل عبارة عن متتالية نموذجية للتفسير، وتعينها في الزمن يكون متداخلًا ومتزامنًا؛ ويستغرق مسلسل التحديث والعلمنة خمس مراحل[2]:

١ ـ الواحدية الإنسانية:

كان العالم الأوروبي في القرون الوسطى محكوما بفكرة

---

(١) عبد الوهاب المسيري، اليهودية وما بعد الحداثة: رؤية معرفية. إسلامية المعرفة، ع ١٠، خريف ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ص٩٣.

(٢) هذه المراحل واضحة أكثر، في مقال د.عبد الوهاب المسيري: ما بين حركة تحرير المرأة والتمركز حول الأنثى: رؤية معرفية. مجلة المنعطف، فصلية مغربية، عدد خاص مزدوج ١٥ ـ ١٦، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص٧٣.

الإلـه، فكل شيء يتم وفق إرادة الإلـه «المسيحي». غير أن فكرة الإلـه لم تسد فقط على المستويين الديني والمعرفي، بل اعتبرت مطية للتحكم في المجالين السياسي والاقتصادي أيضًا.

إذ سادت النظريات الثيوقراطية التي ترجع مصدر السيادة إلى الإلـه، فأبدعت الكنيسة المسيحية ما يعرف باسم «نظرية الحق الإلـهي»[1] والتي تشرعن حكم رجال الدين (الكرسي الرسولي) وحكم الملوك، باعتبار أن الله هو الذي يختار من يمثله في حكم الأرض، لذا فهم يحكمون بأمر الله. وبالتالي يتمتع الملوك بسلطة مطلقة وتعد طاعتهم أمرًا دينيًا ملزمًا، حيث لا تناقش قراراتهم كيفما كانت، والخروج عليهم يعد ذنبًا بحق الله.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد تحالفت الكنيسة مع الإقطاعيين الذين كانوا يملكون الأراضي الفلاحية ويستغلون الفلاحين الصغار، وقد استفادت الكنيسة أيضًا من هذا التحالف، سواء من خلال ضرائب العُشر التي كانت تفرضها على رعاياها، أو صكوك الغفران التي كانت تبيعها للمذنبين من رعاياها مقابل مغفرة ذنوبهم ودخولهم الجنة، هذا بالإضافة إلى رشاوي الإقطاعيين وامتيازات أخرى.

في هذا السياق الموسوم بأبشع مظاهر الاستغلال التي كانت تتم باسم الإلـه، سينتفض الإنسان الأوروبي ضد الكنيسة والإلـه

(١) لمزيد من التفصيل، انظر:

- JOHN BOWKER. Divine right of kings. The Concise Oxford Dictionary of World Religions. 1997.

المسيحي الظالم، ليصبح الإنسان مركز الكون، ومن ثم يواجهه دون وساطة الكنيسة.

وهنا ستسود النزعة الإنسانية التي تعلي من شأن الإنسان، باعتباره كائنًا عاقلًا، يستطيع بفضل العقل وحده تحصيل المعرفة، ومعرفة قوانين الطبيعة، حتى يتمكن من التحكم فيها وتسخيرها لخدمته.

وحينها سيسعى إلى إثبات جوهره الإنساني مقابل الطبيعة، وذلك باسم الإنسانية جمعاء. فمع الإيمان المتزايد بقدرة العلم، وأمام اتساع رقعة المعلوم (الرحلات الاستكشافية التي توجت باكتشاف العالم الجديد: أمريكا)، تكرس خطاب السيطرة على الطبيعة أكثر.

فتم استبعاد كل التفسيرات الغيبية والخرافية عن دراسة الظواهر الطبيعية، وأصبح التعامل معها يعتمد على العلوم العقلية الموضوعية «اللاشخصية» بعيدًا عن أية قيمة أو غاية أخلاقية، وهذا تحقيقًا لشرط الموضوعية الذي يستلزمه المنهج العلمي. فالمجهول مرحلة مؤقتة سيتم تجاوزها، بعد أن أصبح الأمر مجرد اكتشاف للقوانين «العلمية» التي تحكم حركة الكون.

«أنا ـ تلك الفكرة المسامة أنا ـ هي القالب الذي يصب فيه العالم كشمع منصهر»[1].

(١) القولة للرومانسي الأمريكي «رالف والدو إمرسون» في منتصف ق ١٩م، أدرجناها استئناسا، نقلا عن: =

٢ ـ الواحدية الإمبريالية:

لكن بتنامي السيطرة على ثروات الطبيعة، وبتضارب المصالح؛ ظهرت ملامح صراع جديد، إذ أصبح خطاب السيطرة على الطبيعة مقرونا بخطاب السيطرة على البشر، فأصبح كل واحد يسعى إلى إثبات جوهره الإنساني مقابل الطبيعة باسم ذاته الفردية. واتخذ خطاب السيطرة على البشر أبشع صورة وأكثرها دموية (لكن ليست الأكثر خبثًا) وهي الاستعمار[١].

فاستعبد الأفارقة وغيرهم، وأبيد السكان الأصليون لأستراليا وأمريكا، ونهبت ثروات أمم بأسرها، وخربت اقتصاداتها، وتم قمع المقاومين بأبشع الوسائل.

وليس من الغريب في شيء أن يعلن أنطوان مون كريتيان في نهاية عصر النهضة: «إن الإنسان ولد ليعيش للعمل المستمر والاحتلال»[٢].

وهكذا، «تصبح الذات الفردية، لا الإنسانية جمعاء، هي موضع الحلول، فيؤله الإنسان الفرد نفسه في مواجهة الطبيعة،

= عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة: من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، بالكويت ع ٢٣٢. ص٦٦.

(١) هشام المكي، نظرات في حوار الحضارات: نحو إمكانية حقيقية للحوار. مجلة الكلمة، لبنان. ع ٣٩، السنة العاشرة، ربيع ٢٠٠٣م، ص٤٨.

(٢) أورده غريغوار منصور مرشو، مقدمات الاستتباع: الشرق موجود بغيره لا بذاته. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي(١٨)، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٩م، ص٨٥.

وفي مواجهة الآخرين ويصبح إنسانًا إمبرياليًا»[1].

٣ ـ ثنائية الإنسان والطبيعة الصلبة:

وبينما يكون الإنسان (الغربي) غارقا في فتوحاته العلمية والجغرافية.. تبدأ ثقته في انتصاره على الطبيعة بالتزعزع؛ فمع اتساع رقعة المعلوم، تتسع أيضًا رقعة المجهول، ويتضح أن الطبيعة تعمل وفق قانونها الداخلي؛ وهو قانون أكثر تعقيدًا مما كان يبدو للوهلة الأولى، وهو أيضًا قانون مستقل بذاته.

إذ سيثبت العلم نفسه أن المعرفة أصعب مما كان يبدو الأمر عليه في البداية؛ فالطبيعة تسير بذاتها ولذاتها، غير متوقفة على شيء خارجي (سواء كان الإنسان أو الله ﷻ) وهكذا إضافة إلى الإنسان المتمركز على ذاته التي تشغل مركز الكون، تظهر الطبيعة مكتفية بذاتها التي تشغل مركز الكون.

٤ ـ الواحدية الصلبة:

لكن الإنسان مكون من خلايا، هي بدورها مكونة من عناصر وذرات هي نفسها التي تكون أجزاء الطبيعة «فالعالم بأسره مكوَّن أساسا من مادة واحدة تشكل كلا من الطبيعة والإنسان، وهي مادة قد تكون أكثر تركيبا في الإنسان منها في الطبيعة، ولكنها تظل في نهاية الأمر والتحليل الأخير مادة عامة لا قداسة لها ولا أسرار فيها، وليس لها حرمة خاصة سواء أكانت في

(١) عبد الوهاب المسيري، ما بين حركة تحرير المرأة والتمركز حول الأنثى: رؤية معرفية. مرجع سابق، ص٧٤.

الشجرة أم الفراشة أم الإنسان؛ مادة خاضعة لقانون طبيعي واحد أو مجموعة من القوانين الطبيعية التي تتسم بالوحدة النهائية، فلا يوجد قانون للإنسان وآخر للطبيعة»[1].

وهكذا يُردُّ الإنساني إلى الطبيعي؛ فيفسره العلماء على أنه كيان بيولوجي مؤلف من أجهزة لها وظائفها المحددة، القابلة للقياس والوصف. وهو عند علماء النفس مجموعة من الدوافع النفسية والرغبات القابلة للدراسة والحصر. عموما تسود النزعة المادية، وتصبح الطبيعة/ المادة مركز الحلول والمرجعية النهائية.

٥ ـ الواحدية السائلة:

قلنا أن الطبيعة/ المادة أصبحت موضع الحلول، ومركز الكون، لكنه مركز فضفاض يتسع لكل شيء؛ فتُضفَى القداسة على كل شيء، وعلى المادة بتجلياتها اللانهائية، وهذا التعميم المبالغ فيه سيؤدي في النهاية إلى نزع القداسة عن كل شيء، «فتتصاعد معدلات الحلول والتفكيك، وتتعدد مراكز الحلول إلى أن تصبح الصيرورة هي مركز الحلول، ويصبح النسبي هو المطلق الوحيد، ويصبح التغير هو نقطة الثبات الوحيدة. حينئذ تفقد الطبيعة/ المادة مركزيتها، باعتبارها المرجعية النهائية. ويغيب في نهاية الأمر كل يقين وتسيطر النسبية تمامًا وتتعدد المراكز ويسقط كل شيء في قبضة الصيرورة الكاملة»[2].

---

(١) عبد الوهاب المسيري، العلمانية. .رؤية معرفية.الإنسان،ع: ١٠، السنة الثانية، شوال١٤١٣هـ/ أبريل١٩٩٣م، ص٥٢.

(٢) ما بين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الأنثى، مرجع سابق، ص٧٥.

وهنا ندخل مرحلة ما بعد الحداثة من بابها الواسع: سيادة التفكيك والنسبية، وسقوط كل المطلقات.

التنمية: تأويل حداثي:

تبدو الآن الجذور الفلسفية للتنمية أكثر وضوحًا: فهي تتأسس على نموذج معرفي خاص، تبلور في التاريخ الأوروبي منذ عصر النهضة، وأخذ صورته النهائية مع اكتمال مسلسل التحديث والعلمنة.

والحديث عن النموذج المعرفي، يرتبط بإيماني العميق ـ وهو موقف استفدته من مفكرين مرموقين ـ بأن كل الممارسات الحياتية، وأشكال التنظيمات الاجتماعية، والإبداعات الإنسانية؛ كلها تستبطن رؤية للكون وللوجود، سواء كانت تلك الرؤية ظاهرة جلية، أو كامنة خفية.

وأقصد بالنموذج المعرفي، موقف الإنسان الغربي من كل من أخيه الإنسان والإلٰه والطبيعة.

والنموذج المعرفي حسب عبد الوهاب المسيري، هو: «النموذج الذي يحاول أن يصل إلى الصيغ الكلية والنهائية للوجود الإنساني (وكلمة «كلي» في استخدامنا تفيد الشمول والعموم، بينما تعني «نهاية الشيء» غايته وآخره وأقصى ما يمكن أن يبلغه الشيء). وتدور النماذج المعرفية حول ثلاثة عناصر أساسية: الإلٰه ـ الإنسان ـ الطبيعة. [...] ومع هذا، لا بد أن يعبر أي خطاب سياسي اقتصادي ـ مهما بلغ من سطحية ـ عن الأسئلة

الكلية والنهائية (الخاصة بطبيعة الإنسان والهدف من وجوده ومصدر معياريته)، فكل قول وكل نص يحتوي على نموذج معرفي، إما ظاهر أو كامن»[1].

وعليه، سنستجلي ملامح النموذج المعرفي السائد في مسلسل التحديث والعلمنة، لنقارنه مع النموذج المعرفي الذي تستبطنه التنمية، من خلال تحليل العلاقات الثلاث:

أما علاقة الإنسان الأوروبي بالطبيعة، فمنذ أن دعا ديكارت في القرن السابع عشر الإنسان الأوروبي إلى أن يتبوأ مكانته المرموقة سيدًا على الطبيعة بفضل استخدام العقل وسلطان العلم، ومعالم علاقة جديدة بدأت تكتمل: إنها علاقة خاصة دشنها الإنسان الأوروبي بالطبيعة، علاقة تتسم بفرض السيادة، والاستغلال المطلق لموارد الطبيعة بفضل سطوة العلم والتقنية؛ بهدف الاستفادة القصوى من خيراتها، مما يحقق الفردوس الأرضي والسعادة الدنيوية، بعيدًا عن طوباويات السعادة الأخروية.

وهكذا أصبح يُنظر للطبيعة على أنها مورد اقتصادي يجلب الربح، وأنها مصدر خيرات ينبغي استثماره إلى أبعد الحدود، وأنها أيضًا ملك للإنسان، يستطيع أن يفعل بها ما يشاء.

---

(١) عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ط ٢، دار الشروق، ٢٠٠٥م، المجلد الثاني، ص٤٤٥.
والجمل التي بين قوسين هي من وضع المؤلف.

أما علاقة الإنسان الأوروبي بالإلـٰه، فهي علاقة فريدة أيضًا؛ فهو وإن كان يعترف بوجود الإلـٰه، فإنه مع ذلك أسس تصوره للإله على منظور إلحادي على المستوى المعرفي، إذ يتراجع الإلـٰه الحكيم والقادر، الذي يسير الكون والوجود، يتراجع ذلك الإلـٰه إلى المجال الخاص من الحياة الشخصية للأفراد وينزوي فيه، ويكف عن التأثير في الحياة العامة. وبما أن «الطبيعة لا تقبل الفراغ»، تعوضه آلهة جديدة، فتسود قوانين العلم، وهي وحدها التي تسير الطبيعة وأشياءها، مقابل التفسيرات الغيبية التقليدية التي كانت ترد كل شيء لإله قادر، كما يسود العقل الذي يصبح معيارا لكل شيء.

حينها يرد كل شيء إلى الطبيعة/المادة ويفسر باسمها، ويتوقف الحديث عن الأخلاق أو القيم المطلقة؛ لأنها «قيم جوفاء» لا يمكن البرهنة عليها علميا، ولا تنجم عنها فوائد مباشرة. فتتأسس قيم المنفعة والمصلحة، وغيرها من القيم المادية، ويتسلل التحييد إلى كل المجالات. والتحييد عند المسيري هو أن ينكفئ كل مجال على ذاته، ويستمد مرجعيته وقوانينه من ذاته، فتصبح معايير المجال الاقتصادي مثلًا اقتصادية صرفًا، تدور حول الربح، والمنافسة، ولا يُسمح بأية قيم أخلاقية خارج المجال الاقتصادي، وهذا ما نلمسه في التعامل بالربا، أو اعتماد الدعاية الإشهارية الخادعة، وهي أمور مقبولة في سياق اقتصادي؛ كقيمه اقتصادية فقط بالمعنى الوظيفي، رغم انعكاساتها السلبية على الأفراد العاديين.

وفيما يخص علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، فهي امتداد للعلاقتين السابقتين؛ رغم أنه مع عصر الأنوار قد ساد تصور جديد للإنسان، يقوم على مبدأ الحق الطبيعي والإنسانية المشتركة؛ أي: أن كل شخص هو كائن إنساني يتمتع بكافة حقوقه الطبيعية بمجرد خروجه إلى الوجود، بغض النظر عن عرقه أو انتمائه الاجتماعي، مما سمح بتوسيع رقعة الإنسانية على الجميع.

لكن بدءًا من القرن التاسع عشر، بدأت الداروينية الاجتماعية في الانتشار، حيث مزجت بين الطبيعة والثقافة (كما تراهما)، لتعطي نظامًا قيميًا مرنًا تجاه الأخلاق، بل يسمح بإقصاء هذه الأخيرة بسهولة لأنها لا تنسجم مع قوانين الطبيعة التنافسية، التي تعطي الغلبة للأقوياء؛ الشيء الذي سيقلص من مساحة الإنسانية السابقة التي كانت حقًا لجميع البشر. كما أن المفهوم الجديد للإنسان الذي صاغه نيتشه ينسجم مع سياق الداروينية الاجتماعية؛ إذ يميز نيتشه بين الإنسان الخارق (Submen) والإنسان الضعيف، وهو يرى أن الأخلاق والثقافة يمكنان من جعل الإنسان الأشقر مدجنًا ومتحضرًا، بمعنى أنه خاضع لسلطة الضعفاء[1].

والأفكار ليست موضوعات مادية، يتم إزاحة واحدة وتعويضها بأخرى؛ لذا لا يمكن الجزم بأن كلا من مفاهيم نيتشه

(1) Friedreich Nietzsche,la Généalogie de la morale, coll Folio, Gallimard, Paris, 1971, p 42.

والداروينية الاجتماعية عن الإنسان قد عوضتا مفهوم الإنسانية المشتركة نهائيًا، إلا أن هذا لا يمنع من افتراض أن تلك المفاهيم (وقبلها تصنيفات أنثروبولوجية للأعراق والشعوب) التي قلصت رقعة الإنساني قد شكلت إطارًا فلسفيًا وسندًا تبريريًا للعنف والتدمير الذي دشنته ما يسمى ـ تزييفًا للتاريخ ـ بالرحلات الاستكشافية، والتي كانت في الواقع رحلات استعمارية لسرقة ثروات الشعوب ونهبها، وما شهدته أيضًا ما يسمى (تبرئة للعالم الغربي ونفيًا لتخصيصه وحدَه بوصمة أبشع حالة عنف عبر التاريخ ـ بالحرب العالمية الثانية) في حين أنها حرب غربية أساسًا، وهو الأمر الذي نلمسه بوضوح كبير أيضًا في العنف النازي العرقي الذي تغذى من أطروحات «نيتشه»، ونلمسه بوضوح أقل (ربما للتحامل الإعلامي) في اعتبار المدنيين هدفًا عسكريًا مشروعًا من قبل الحلفاء عبر إلقاء القنبلتين النوويتين.

عمومًا أصبحت علاقة الإنسان بأخيه الإنسان علاقة صراع تقوم على المصلحة والتنافس، أما القيم التي تنظم هذه العلاقات الإنسانية فهي قيم مادية تعاقدية، تقوم على مبدأ المنفعة المشتركة، وليست علاقات تراحمية؛ لأن أي علاقة تراحمية ستقوم على شكل ما من أشكال التضامن «المجاني» التي تصبح غير مفهومة في منظومة القيم النفعية السائدة.

فإذا عدنا إلى التنمية، وجدناها تتأسس على منطق اقتصادي واضح، يقوم على مراكمة الثروات لرفع الناتج الخام. وهو نفس التصور السابق لعلاقة الإنسان مع الطبيعة، والتي تعتبر مصدر خير

ينبغي استغلاله، حتى لو أدى ذلك إلى استنزاف خيراتها أو تبديد مواردها، أو تلويثها. وسنبين لاحقًا وهم الحديث عن التنمية المستديمة، والتي يُزعَم أنها تحافظ على البيئة.

أما صورة الإلـٰه في الفكر التنموي، فهو إلـٰه معطل؛ إذ تؤمن التنمية بتحقق الرفاهية والسعادة المطلقة في الحياة الدنيا. وهذا الأمر لا يتطلب أي التزام أخلاقي أو ديني، فقط مجرد استعدادات مادية وكفاءات عقلية وتنظيمات اجتماعية، ما إن تتحقق حتى يندمج المواطنون في نظام اقتصادي يحقق ارتفاع مستوى الدخل بشكل تصاعدي، وبالتالي رفاهية العيش بأكمل صورها في هذه الحياة.

فلا حاجة إذن لإلـٰه يحتكر السلطة المطلقة، ثم لا يقدم لنا من السعادة إلا نزرًا يسيرًا مقابل وعد بسعادة ورفاهية لاحقين!

أما العلاقات الإنسانية في التصور التنموي، فقد دشنت التنمية لنمط «هوياتي» جديد، لا يقوم على أساس عرقي ولا إثني ولا ديني ولا ثقافي. إنه تصنيف عجيب على سلم من درجتين، مع درجة ثالثة قدحية خارج التصنيف.

إذ تصنف الأمم والشعوب إلى دول محظوظة نجحت في بلوغ التنمية وتجسيدها، تمثلها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وبعض الدول الأخرى، ودول طموحة لكنها تصنف في درجة ثانية؛ لأنها ما زالت تسير في طريق النمو، ودول ثالثة مغضوب عليها توصف عنوة بأنها متخلفة، بغض النظر عن غنى رموزها

الثقافية، أو اختيارها أصلًا للمسار التنموي من عدمه. إنه معيار تصنيف تم فرضه بشكل قسري من دول بعينها، وفق معيار لم يختره معها أحد:

إنه نفس المنطق الإلحاقي للإنسان الغربي، أو هي مفارقة الإنسان الأبيض/المستعمر، الغازي للدول «الهمجية» لكن بمهمة سامية تقتضي «تحضير» تلك الدول، وإخراجها إلى طور المدنية.

تلك المفارقة تتكرر بشكل صارخ في سياق التنمية: إذ تحكي الكاتبة «أروناتي روي» كيف وجدت نفسها في حشد هائل من المتظاهرين سد طرقات نيودلهي بالهند، والمتظاهرون هم مواطنون تضرروا من مشروع سد «نارمادا»، وقد كانوا يطلبون التحدث إلى مدير البنك الدولي الذي يدعم مشروع السد. وبعد مدة من الانتظار، يخرج عليهم مدير البنك الدولي «مثلما يخرج ملك أبيض»، قائلًا: «سأدرس حالة كل واحد منكم على حدة، وعندها علت أصوات الحاضرين: «لكن من تكون أنت حتى تتحكم في مصيرنا نحن؟ من خولك الحق لتحدد مصير أراضينا وأنهارنا؟»[1].

إنه إذًا منطق تنموي يقوم على إقصاء كل من «يعرقل» مسار التنمية من المناوئين، ولا يلقي بالًا للذين سيُطردون من أرضهم،

---

(١) Arundhati Roy, "Défaire le développement, sauver le climat", Défaire le développement, refaire le monde. l'Ecologiste, numéro spécial (Hiver 2001), n"6, vol 2, N4,p7.

نقلا عن: خالد حاجي، التنمية: مطلوب لا يلحق، مجلة المنعطف، مرجع مذكور، ص٦٩.

أو تهدم مساكنهم لإقامة مشروع تنموي ما: إنها نفس العلاقة التنافسية النفعية التي تقوم على الصراع والإقصاء، والأمثلة تتوالى من كل أنحاء العالم:

«... فنموذج التنمية الذي يطبق واحد، ومن هنا تماثلت نتائجه، ضحايا في كل مكان، آلاف وآلاف من البشر، بدو ورعاة وأبناء قبائل، وصيادو أسماك وساكنو غابات وفلاحون وعمال وفقراء الحضر، تطاردهم وتطردهم المشروعات الكبرى: السدود والمشروعات الكهرومائية والمطارات والمدن السياحية والتقنية في الزراعة وارتفاع أسعار المدخلات وتزايد الآلية في الصناعة، كل هؤلاء يطردون من موطنهم ليدفع بهم إلى الأحياء المكتظة القذرة..»[1].

بعد هذه الجولة السريعة في الخلفيات الفكرية التي تؤسس مفهوم التنمية، سنتناول ميلاد المفهوم، ونعيد قراءته من جديد، لكن هذه المرة بعيدًا عن الخطاب الفلسفي، واستنادًا إلى واقع التنمية نفسه، لكن مع ذلك: هل ستوحي النتائج باختلاف كبير بين القراءتين؟

٢ ـ التاريخ المشبوه للتنمية، أو الولادة غير الشرعية:

من الغريب كيف يتحدث الباحثون عن مفهوم التنمية،

(١) فخري لبيب، مقدمة المترجم لكتاب: ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل، جيريمي سيبروك، ترجمة فخري لبيب، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، رقم ٢٠٠، ص٥.

وانتقالاته التي دمجت لاحقًا عناصر جديدة: ثقافية أو بيئية أو إنسانية... ويتحدثون أيضًا عن التطور التاريخي للفظ التنمية؛ ثم يهملون لحظة الميلاد الصريح للمفهوم.

مع أن العودة إلى البدايات الأولى، كثيرًا ما تكشف حقائق وعلاقات مهمة، تم تناسيها مع الزمن، ربما بسبب الهالة الإعلامية وبعض الإشكالات الفرعية التي شغلت الباحثين.

وفيما يخص مولد التنمية تحديدًا، فهي ولادة غريبة أو بالأحرى تعتبر التنمية مولودًا غير شرعي، ينبغي النظر إليه بدرجة كبيرة من الارتياب والحذر، متى عرفنا سياق ظهوره:

فأول مرة ظهر فيها مصطلح التنمية بالمعنى الحديث، تعود إلى سنة ١٩٤٩م، على يد الرئيس الأمريكي «هاري ترومان»: ففي تلك الفترة، كانت السياسة الخارجية الأمريكية تعيش حالة استنفار قصوى، نظرا للتحولات السياسية والإيديولوجية التي كان يعرفها العالم غداة الحرب العالمية الثانية، مع بدايات الحرب الباردة، وانقسام العالم إلى معسكرين.

في هذا السياق، كان الفريق المسؤول عن تحرير الخطابات الرئاسية يعمل على إعداد بعض الخطوط العريضة للخطاب الرئاسي التقليدي حول «حالة الأمة»، والذي كان يعتزم الرئيس ترومان إلقاءه يوم ٢٠ يناير ١٩٤٩م. وقد تضمن هذا الخطاب ثلاث نقاط أساسية:

تركيز الجهود الأمريكية لإعادة بناء أوروبا من خلال مشروع مارشال.

مواصلة دعم هيئة الأمم المتحدة.

إنشاء هيئة جديدة مشتركة للدفاع (الناتو)؛ لمواجهة الخطر السوفياتي.

ومن باب التجديد الإعلامي، اقترح أحد الموظفين إضافة محور رابع إلى الخطاب، يكون هدفه إكساب الخطاب هالة إعلامية، خصوصًا وأن المحاور الثلاثة السابقة كانت مألوفة من المواطنين في سياق ما يعيشونه من أحداث[١].

وهكذا تم اقتراح محور رابع في آخر اللحظات، يتعلق بتعميم المساعدة التقنية الأمريكية على الدول الموالية لها. ورغم هذه المبادرة الغير المحسوبة، فإن هذا الخطاب قد دشن عهد التنمية، وكما كان متوقعًا سيحظى المحور الرابع بضجة إعلامية غير مسبوقة. يقول الرئيس «ترومان» متحدثًا في خطابه[٢]:

«... رابعًا، يجب علينا طرح برنامج جديد طموح، يجعل مميزات تفوقنا العلمي والصناعي متاحة لنمو المناطق المتخلفة وتحسين ظروف معيشتها.

---

(١) Gilbert Rist,Le Développement, histoire d'une croyance occidentale, Presses de Sciences Po, Paris, Ed 2, 2001, p: 116.

(٢) للاطلاع على النص الكامل للخطاب، يمكن الرجوع إلى الأرشيف الموثق للخطابات الرئاسية الأمريكية لجامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة، في الموقع الإلكتروني المنشأ لهذا الغرض، على الرابط:

- http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=13282

إن أكثر من نصف سكان هذا العالم يعيشون في ظروف تقترب من البؤس؛ غذاؤهم غير كاف، وهم ضحايا الأمراض، وحياتهم الاقتصادية بدائية وجامدة، كما أن فقرهم يشكل عائقًا وتهديدًا لهم وللمناطق الأكثر رخاء.

ولأول مرة في التاريخ، تمتلك الإنسانية المعرفة والمهارة للتخفيف من آلام هؤلاء الناس».

كان هذا فقط مقتطفًا من المحور الرابع للخطاب الرئاسي، وهو محور أخذ حيزا مهمًا من الخطاب، وتناول بعض الأفكار الجزئية ضمن نفس الهدف الأكبر الذي يتعلق بتنمية المناطق المتخلفة؛ إذ بدأ بالتذكير بوضعية الجوع والحرمان التي يعيشها «أكثر من نصف سكان هذا العالم»، وتحدث عن أولئك الذين يعيشون في حالة من الضياع، ليزف إليهم الخطاب بشرى إنقاذهم من هذا الوضع، بفضل المعارف التقنية التي تساعد «شعوب العالم الحرة، لتنتج بجهودها الخاصة مزيدا من الغذاء والملابس وأدوات البناء، ومزيدا من الطاقة الميكانيكية للتخفيف من أعبائها». وهكذا ستستفيد هذه الدول من «برنامج بناء يسمح بتوظيف أفضل لموارد العالم البشرية والطبيعية».

من خلال ما سبق، نستطيع أن نسجل الملاحظات التالية:

١ ـ بخصوص مصطلح «تنمية» (development) كما ورد في الخطاب:

وردت كلمة (Development) بشكل صريح في المحور الرابع للخطاب خمس مرات، لكنها استعملت بمعنى التنمية أربع

مرات، ومرة واحدة بمعنى التطور، ونقدم ذلك على النحو التالي وفق ترتيب الظهور:

تعتبر الولايات المتحدة هي الأبرز بين الدول في **تطوير** التقنيات الصناعية والعلمية. إن الموارد المادية التي يمكن توظيفها لمساعدة الشعوب الأخرى محدودة، ولكن إمكاناتنا من المعرفة التقنية تتطور باستمرار، وهي موارد غير قابلة للنضوب.

وأعتقد أننا ينبغي أن نضع رهن إشارة الشعوب المُحبَّة للسلام[1]، رصيدنا من المعارف التقنية؛ لمساعدتهم على تحقيق تطلعاتهم من أجل حياة أفضل. وبالتعاون مع الدول الأخرى، ينبغي لنا أن تشجيع استثمار رؤوس الأموال في المجالات التي تحتاج إلى **تنمية**.

هذه المشاريع **التنموية الاقتصادية الجديدة، ينبغي أن تصمم وتراقب لفائدة شعوب المناطق التي أنشئت فيها. والضمانات المخولة للمستثمرين ينبغي أن توازَن بضمانات مماثلة تحمي مصلحة الذين يساهمون بمواردهم وعملهم في هذه المشاريع التنموية.**

الإمبريالية القديمة ـ أي: الاستغلال من أجل ربح الأجنبي ـ ليس لها مكان في خططنا. ما نتوخاه هو برنامج **للتنمية** القائمة على مفاهيم الديمقراطية والمعاملات العادلة.

---

(١) الشعوب المحبة للسلام (peace-loving peoples)، يقصد بها في الخطاب: الدول غير الشيوعية.

يبدو واضحًا من خلال العبارات التي وردت فيها كلمة التنمية أعلاه، أنها أخذت أخيرًا معناها المعاصر بشكل واضح، لذا تحدثنا سلفًا أن الخطاب الرئاسي السالف يعتبر الميلاد الرسمي لمفهوم التنمية فكرة وتعبيرًا.

٢ ـ بخصوص ما يتعلق بالتنمية كبرنامج يقترحه الخطاب:

الظهور الأول لمفهوم التنمية كان مجرد حيلة إعلامية وتنويع خطابي بدون مضمون حقيقي، بل أخذ الأمر أكثر أشكال الخداع السياسي دناءة، فبعد أسبوع من الخطاب سيجد الرئيس «هاري ترومان» نفسه محرجًا من أسئلة الصحفيين حول هذا «الفتح العجيب» في السياسة الخارجية الأمريكية، والذي تناقلته الألسن تحت مسمى التنمية، فأجابهم بأنه كان يدرس المشروع منذ سنتين أو ثلاث؛ أي: منذ تدشين مشروع مارشال، في حين أن مشروع مارشال نفسه يمتد إلى عام ونصف فقط قبل الخطاب[١].

كما استغرق الأمر الإدارة الأمريكية سنتين كاملتين لبلورة تصور واضح حول هذه «الورطة الإعلامية» وترجمتها إلى مواقف وإجراءات عملية.

تنطلق التنمية من المركز، الذي يمثله الغرب عمومًا والولايات المتحدة خصوصًا، نحو الأطراف؛ عن طريق تصدير التراكم التقني الغربي إليها.

---

(١) - Louis J.Halle, "On Teaching International relations", The Virginia Quaterly Review, 40, 1964, p 11-25.

فهي تنمية مستوردة سيتم بناؤها منذ الآن في مصانع الغرب المتطورة، والذي سيُضمِّنُها بكل سخاء خلاصة معارفه السحرية، وهي سحرية لأنها تمثل مفاتيح كنوز الأرض وخيراتها؛ فالتنمية وحدها تستطيع إخراج البلاد الفقيرة من حالة البؤس والحرمان، كما توفر لها ما يكفي من الطعام والرفاهية عمومًا.

ومرة ثانية، سيتم الحديث عن رسالة الرجل الأبيض، والذي يتطوع في كل مرة ليتحمل عبء تحضير الشعوب وتمدينها!

تسمح هذه التنمية ـ كما ورد في الخطاب ـ بتوظيف أفضل للموارد البشرية والطبيعية، إنه ترشيد الموارد الذي تحدثنا عنه سابقًا، ينطلق كوحش «عقلاني وتقني» لا يرحم، شعاره الدفع بعجلة التنمية/الاقتصاد إلى أقصى الحدود: الاستثمار الأمثل لخيرات الأرض، ولطاقات العمال والمستخدمين، بشكل يتيح جني أقصى الأرباح، ولا تهم النتائج المترتبة عن هذه العملية، فمتى كان النمو الاقتصادي متواصلًا؛ فلا ضير من بعض التلوث أو عمليات التمدين القسري، أو تدمير الأراضي الزراعية و«استصلاح» الغابات من جذورها، فهو ثمن بسيط مقابل حياة التمدن الجديدة، ورفاهية العيش، حيث نستطيع الاستعاضة عن رائحة الزهور البرية، بالزهور البلاستيكية التي لا تذبل ولا تحتاج إلى أن تغير لها الماء يوميًا، وبأغلى العطور أيضًا، وعن مشاهد البراري والغابات بأجمل اللوحات الفنية وبرامج الحياة البرية على شاشات التلفزة.

التنمية وعد احترازي أمريكي بالثروة، لتجنب الاقتداء بالمثال الاشتراكي، ضمن رؤية صراعية تقسم العالم إلى مجموعتين فقط: الموالين لأمريكا؛ وهم الشعوب المحبة للسلام، أو الموالين للاتحاد السوفياتي؛ وهم بالتالي أعداء السلام.

نفس العقلية المحكومة بسلطان المنطق العلمي الجاف الذي تأسس بصيغته المنطقية الثنائية الإقصائية منذ أرسطو، ستقود الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عقب الاعتداء الظالم على برج التجارة العالمي في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م للخروج علينا بخطابه المهدد، والذي يخير شعوب العالم بين خيارين لا ثالث لهما: أن تكون مع أمريكا ضد الإرهاب، أو أن تكون مع الإرهاب ضد أمريكا. وكأنه لا توجد شعوب ترتضي لنفسها خيارًا ثالثًا محايدًا؛ هو التركيز على شأنها الداخلي ومصالح شعوبها.

تحدث الخطاب عن الذين وصفهم بالفقر والبؤس ووعد بمساعدتهم، لكن دون أي إشارة لأسباب هذا الفقر والبؤس، والتي تأتي على رأسها التركة الثقيلة للاستعمار، والتعامل مع فقرهم كوضعية إشكالية طارئة دون أي مسؤولية تاريخية.

وهي نفس العقلية الحداثية الوظيفية، التي تتجنب سؤال القيم والغايات والأهداف، وتطرح فقط سؤالًا وظيفيًا، هو سؤال الكيف.

وحتى لا يبقى نقدنا للتنمية الذي أسسناه على أصولها الفلسفية بداية، وعلى سياق ظهورها الرسمي في الخطاب الرئاسي

الأمريكي نهاية، مجرد تأويل نظري، لا يعضده دليل، ولا يؤازره شاهد من واقع الحال؛ سنيمم وجهنا شطر نظريات التنمية ومساراتها النقدية الذاتية، وكذا النقاش النقدي الدائر حولها.

وإذا كانت المحاولتان التحليليتان السابقتان قد قادتا إلى نفس النتائج، ليصبح الخطاب التنموي وكأنه يؤسس لموجة كولونيالية ثانية، فلعل الصفحات المقبلة تكشف لنا جديدًا، وتمهد لنا إلى فهم أعمق لسؤال التنمية سبيلا.

٣ ـ الاتجاهات العامة لنقد التنمية:

٣ ـ ١ ـ بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة:

بعد مولد التنمية المشبوه، حظيت هذه الأخيرة برواج عالمي كبير، حيث أصبحت كل دول العالم تتحدث عن ضرورة اعتماد مسار تنموي، يؤهلها للحاق بركب الدول المتطورة.

غير أنه مع مرور الوقت، بدأت مشاكل التنمية تبرز إلى السطح، وهذا ما جعل الباحثين ينتبهون إلى ثغرات التنمية، خصوصًا الثغرة البيئية.

فانتُقدت الأبعاد الاقتصادية والمادية الجافة للتنمية[1]، ليتم تطوير المفهوم إلى التنمية البشرية منذ سنة ١٩٩٠م، وهو مفهوم جذاب أضاف إلى الأبعاد الاقتصادية السابقة في مفهوم التنمية الأصلي دور العامل البشري في إنجاح التنمية، إذ اعتبر أن نجاح

(١) لن نتحدث عن نظريات التنمية بتفصيل؛ لأن الحديث عنها سيأتي في مبحث لاحق، فقط سنناقش بشكل عام أهم اتجاهات نقد التنمية.

التنمية لا يشترط فقط بتوفير الشروط الاقتصادية والمادية، بل إن الاستثمار الأساس هو الاستثمار في الإنسان وتأهيله، كما تركز التنمية البشرية على ضرورة إشراك المجتمع في التدبير وسن السياسات العمومية.

وهذا ما ترجم عمليا سنة ١٩٩٠م، من خلال تطوير **مؤشر التنمية البشرية** (HDI) من قبل الخبير الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق وعالم الاقتصاد الهندي أمارتيا صن. وسيتضمن هذا المقياس ثلاثة عناصر «إنسانية» جديدة إضافة إلى مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ يتضمن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، ومؤشر معرفة القراءة والكتابة بين البالغين؛ أي: محو الأمية، ومؤشر مستوى التعليم من خلال معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية.

ويبرز المقياس الجديد كيف أن التنمية لم تعد نشاطًا اقتصاديًا خالصًا يتم تقييمه من خلال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ بل أضيف لها بعدان آخران: بعد صحي، نلمسه عموما من خلال معدل أمد الحياة، وبعد ثقافي أو معرفي يظهر من خلال نجاح بلد ما في القضاء على الأمية وتعميم التعليم.

أيضًا شمل التطوير والتقويم الالتفات إلى الأبعاد البيئية في التصور التنموي؛ إذ كانت التنمية بداية تركز على الاستغلال الأقصى للموارد الطبيعية لرفع الإنتاج إلى أقصى نسبة ممكنة،

لكن هذا الاختيار طرح مشكلة كبيرة؛ إذ أن الموارد الطبيعة للكوكب محدودة، وقابلة للنضوب، في حين أن الإنتاج والحاجة للاستهلاك لا متناهيان. كما أن للتصنيع ضريبة أخرى خطيرة؛ هي الارتفاع المطرد في نسبة التلوث، مما دفع الباحثين إلى القلق على مصير الكوكب ومستقبل الأجيال القادمة.

وكان نتيجة لهذا القلق تطوير مفهوم التنمية المستدامة، إثر تقرير برانتلاند[١] الذي اعتمد أساسًا لمؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢م، لتصبح التنمية المستدامة ذات خلفية إيكولوجية تسعى إلى تأمين رفاهية الأجيال الحالية، مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية بما يضمن رفاهية الأجيال اللاحقة.

والمؤشر السابق نفسه تم تطويره ليضم متغيرات جديدة تحيل على مجالات جديدة أيضًا؛ إذ أضيفت العوامل السياسية والبيئية إلى اللائحة، بالإضافة إلى تكنولوجيا الاتصال ومقاربة النوع.

حيث أصبح مؤشر التنمية الإنساني البديل (AHDI) يضم ستة متغيرات[٢]:

---

(١) Gro Harlem Brundtland, Notre avenir à tous' Rapport de la Commission mondiale pour l'environnement et le développement, Ed. du Fleuve, Montréal, 1987.

(٢) في مفهوم التنمية الاقتصادية ونظرياتها من منظور مقارن، كمال حطاب، ورقة قدمت في مؤتمر دولي لبحث أزمة الثقافية والتنمية في الأمة العربية والإسلامية، انظر: الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، علي جمعة محمد وآخرون، تقديم عبد الحميد أبو سليمان، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧م، المجلد الأول، ص٨١.

العمر المتوقع عند الولادة؛ كمؤشر لتقييم مستوى الصحة العامة.

مقياس التحصيل العلمي لتقييم نجاح البلد في محو الأمية، وتعميم التعليم (خصوصًا الابتدائي) على كل الأطفال والناشئين.

مقياس الحرية: ويعبر عن مدى التمتع بالحريات السياسية والمدنية.

مقياس تمكين النوع: ويعبر عن مدى إشراك النساء الفعلي في المجتمع.

مقياس عدد الحواسيب والربط بالإنترنت حسب عدد السكان، لقياس تمكن الأفراد من تكنولوجيا الاتصال، معرفيًا وتواصليًا.

مقياس انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون حسب الفرد، لقياس مدى الإضرار بالبيئة.

وما زال العمل على تطوير المؤشرات مستمرًا إلى الآن؛ فمنذ سنة ٢٠١٠م، أصبحنا نتحدث عن مؤشر عدم المساواة، ومؤشر الفوارق بين الجنسين، ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد؛ وإن كان هذان المؤشران الأخيران في طور الاختبار.

فهل تعتبر هذه التطويرات والتعديلات كافية لتجاوز سلبيات التنمية التي ـ مهما حاولنا إخفاء ذلك أو تجميله ـ تقوم على جوهر اقتصادي؟

أعلن تقرير برانتلاند «أن ما نحتاجه هو عصر جديد من

النمو، نمو ناشط وفي الوقت نفسه يؤمِّن الثبات على المستويين الاجتماعي والبيئي»[1]، لكن «جان ماري هاريباي» يلاحظ أن هذه المقولة استندت إلى ثابتين بالغي الهشاشة.

الأول هو من النوع البيئي، فمن الممكن أن تستمر حركة النمو لأن كمية الموارد الطبيعية المطلوبة للوحدة المنتجة تتضاءل مع التطور التقني. وهكذا سيكون بالإمكان الاستمرار في زيادة الإنتاج بكمية أقل من المواد الأولية والطاقة. لكن وللأسف فإن تضاؤل حجم الموارد الطبيعية يسير بوتيرة أكبر مما تعوضه الزيادة العامة في الإنتاج، وهكذا يستمر باطراد استنزاف الموارد والتلوث.

أما الثابت الثاني موضوع الجدل فقائم على الصعيد الاجتماعي. فمن المفترض بحركة النمو الاقتصادي أن تكون قادرة على الحد من الفقر والفوارق، وأن تعزز الانصهار الاجتماعي. والحال أن النمو الرأسمالي هو حكم ظالم ومدمر بقدر ما هو خلاق، يتغذي من الفوارق ليولد على الدوام حالات من حرمان الحقوق ومن الحاجات الاجتماعية. فمنذ أربعين عامًا وبالرغم من التنامي الهائل في الثروة المنتَجَة في العالم، أصبحت الفوارق صارخة أكثر؛ فالفرق ما بين الـ٢٠ في المئة الأكثر فقرًا والـ٢٠ في المئة الأكثر غنى كان في العام ١٩٦٠م بنسبة ١ إلى ٣٠، وقد أصبح اليوم بنسبة ١ إلى ٨٠. وليس في هذا ما يفاجئ،

(١) Gro Harlem Brundtland, Notre avenir à tous' Rapport de la Commission mondiale pour l'environnement et le développement, Ed. du Fleuve, Montréal, 1987, p: 8.

فالتحول إلى نظام المراكمة المالية يتسبب بضرب آليات توزيع القيمة المنتجة. وفي الواقع أن ارتفاع متطلبات مكافأة الطبقة الرأسمالية وخصوصًا عبر رفع قيمة الحصص، يقضي على حصة القيمة المضافة الممنوحة للأجراء بالانخفاض، سواء عبر الأجور مباشرة أم عبر التقديمات الاجتماعية»[1].

وهكذا يلاحظ الباحث مأزقين كبيرين لم يفلح التطوير الجديد على مفهوم التنمية من الإفلات منهما: يتعلق المأزق الأول بكون الموارد الطبيعية مهددة بالاستنزاف والتلوث، حتى مع الاقتصاد في المواد الأولية والطاقة، أما المأزق الثاني فمضمونه أن النمو الاقتصادي لن يكون قادرًا على الحد من الفقر والفوارق؛ لأن الاقتصاد الرأسمالي يعيش على الفوارق، «ليولد على الدوام حالات من حرمان الحقوق ومن الحاجات الاجتماعية».

وبعد عشر سنوات تقريبًا من إعلان مفهوم التنمية البشرية ومؤشراته، ورغم كل الحماس الذي غذته المؤشرات الجديدة حينها، سيقدم البنك الدولي في تقريره لسنة ٢٠٠١م[2]، صورة قاتمة لإنجازات التنمية، نستعرض بعض ملامحها العامة:

---

(١) جان ماري هاريباي، نحو مجتمع مقتصد ومتضامن: التنمية لا تعني بالضرورة نموًا، نشر في: Le monde diplomatique، عدد يوليو ٢٠٠٤م. يمكن الاطلاع على المقال من خلال الرابط:

- http://www.mondiploar.com/jul04/articles/harri.htm

(٢) صدر التقرير بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٠١م، يمكن الاطلاع على التقرير من خلال النسخة العربية لموقع البنك الدولي:

-http://www.albankaldawli.org/dataandresearch/publications.reports.html

فيما يخص النمو الاقتصادي وهو عصب التنمية، فيلاحظ البنك الدولي معطيات إيجابية؛ ففي عام ١٩٩٩م، بلغ مجموع الناتج المحلي العالمي ٣٢,٥ ترليون دولار، بزيادة ملحوظة عن الأعوام السابقة، لكن هل انعكس هذا النمو الاقتصادي الكبير إيجابًا على سكان العالم؟ لنتأمل الإحصاءات:

من بين سكان العالم البالغ عددهم حينها ٦ ملايير نسمة، يعيش ١,٢ مليار نسمة على الأقل، على أقل من دولار واحد يوميًا.

ورغم استبعاد الصين، فإن عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع ارتفع من ٨٨٠ مليون نسمة عام ١٩٨٧م إلى ٩٦١ مليون نسمة عام ١٩٩٨م.

في سنة ١٩٩٩م، وحدها، توفي حوالي ١٠ ملايين طفل دون الخامسة، جراء إصابتهم بأمراض يمكن الوقاية منها بسهولة.

أما النساء الحوامل فيفقد العالم منهن سنويًا حوالي نصف مليون امرأة أثناء الحمل والولادة، لا لشيء إلا لغياب الرعاية الصحية العادية أثناء الحمل والوضع.

يتواجد ١١٣ مليون طفل خارج مدارسهم، ولا يتلقون أي تعليم، ونسبية الأمية بين البالغين تصل إلى ٢٤٪ في الدول النامية.

أما على المستوى البيئي، فيُزال سنويًا قدر هائل من الأشجار، إذ يتم اجتثاث ٩٠ ألف كيلومتر مربع من الغابات سنويًا.

أما التفاوت فنمثل له بمجال الطاقة فقط، إذ تستخدم الدول الغنية التي تضم ١٥٪ فقط من سكان العالم، ٥٠٪ من طاقته التجارية؛ حيث يصل نصيب الفرد فيها من الطاقة عشرة أضعاف نصيب الفرد في البلدان منخفضة الدخل.

يبدو واضحًا الآن أن تغيير التسميات أو المؤشرات، أو حتى الاهتمام ببعض الجوانب البيئية والإنسانية، لن يغطي على الجوهر الاقتصادي للتنمية والقائم على التصنيع، هذه الحقيقة نلمسها بوضوح في الكثير من مشاكل التنمية التي تبرز بشكل صارخ، والتي يمكن تصنيفها ـ رغم تعددها ـ إلى نوعين: **مشاكل بيئية** ترتبط بنضوب الموارد المتسارع، وتلويث الموارد الطبيعية المتوفرة، **ومشكل بشري**، بأبعاده المتعددة: الصحية والاجتماعية والمعرفية، والذي نعبر عنه باتساع الفوارق بشكل مهول بين الشمال والجنوب.

نفس الاستنتاج توصل إليه جيريمي سيبروك، إذ يعلق على سلبيات التنمية قائلًا: «إن طريق التنمية الغربي مهما كانت مزاياه، قد جلب على الأقل مشكلتين عسيرتين: المشكلة الأولى منهما هي ازدياد الظلم الاجتماعي تفاقمًا، واتساع الفجوة بين أثرياء العالم وفقرائه، والثانية هي الضرر الذي أصبح من غير الممكن إبطال أثر بعضه بالفعل، والذي وقع على الموارد الأساسية للأرض، تلك الموارد التي تعتمد عليها كل أنظمة التنمية»[١].

(١) جيريمي سيبروك، ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل، ترجمة فخري لبيب، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، رقم ٢٠٠، ص٧.

يظهر مما سبق أن كلا من التنمية البشرية أو المستدامة ـ رغم إضافاتهما الإيجابية ـ تبقيان مجرد تنويعات شكلية، أو حتى مناورات سياسية على المفهوم الأصلي: إذ حتى لو افترضنا نجاح التنمية في العالم بأسره وموت الفقر (وهذا أمر مستبعد؛ لأن الرأسمالية تتغذى من اليد العاملة الرخيصة، واستنزاف المواد الأولية وإعادة إرسالها مصنعة؛ أي: أنه اقتصاد يستمد قوَّته من التفاوت)، فإن المشكل البيئي (التلوث، ونضوب الموارد) يبقى مستعصيًا عن الحل.

فحتى التنمية المستدامة، وما ترفعه من شعار الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة، لن تفعل ـ في حال نجاحها ـ أكثر من تأخير الكارثة البيئية، من خلال تبطيء وتيرة استنزاف تلك الموارد.

فما هي السيناريوهات المقترحة؟

٣ ـ ٢ ـ نقد التنمية: ثلاثة حلول لمشكل واحد:

يعي العالم الغربي هذه المشاكل بحدة، بل كان هو السباق للإشارة إليها والتعامل معها. ويمكن تصنيف مختلف تيارات نقد التنمية إلى ثلاثة تيارات، تقدم ثلاث رؤى للتعامل مع هذا المأزق[١]:

(١) أوردها د. مصطفى مرابط في: افتتاحية مجلة المنعطف، فصلية مغربية فكرية، عدد مزدوج ٢٣/ ٢٤، ٢٠٠٤م، ص١٢.

ـ التيار الأول: التنظيم الذاتي للسوق الليبرالية:

هذا التيار «تمثله الليبرالية الجديدة بعد تشبيبها وإنعاشها بفضل الاقتصاد الجديد والعولمة. وهذا التيار غير قلق ولا متشائم تجاه وضع العالم وأحواله، فثقته مطلقة في مقولة «اليد الخفية» لآدام سميث، وفي قدرة السوق الذاتية على الضبط والتوجيه (auto-régulation)، ومن هنا إيمانه بأن النمو لا يمكن تحقيقه إلا في إطار الليبرالية»[1].

يتمثل موقف هذا التيار إذا في التفاؤل وعدم القلق من الوضع الحالي، كما يؤمن أن السبيل الوحيد للرفاهية هو اقتصاد السوق، وأنه لا داعي للقلق من مشاكل أخرى خارج هذا الإطار؛ لأن السوق قادر ذاتيا على امتصاص تلك المشاكل وتطوير البدائل بشكل تلقائي، فقط ينبغي السماح للسوق بأن يأخذ أقصى حركيته بكل حرية.

ـ التيار الثاني: تيار فك الارتباط بين النمو والتنمية:

أما التيار الثاني، ويمثله العديد من المفكرين والاقتصاديين البارزين من بينهم «جون ماري هاريباي»، فينطلق من نقد الليبرالية والرأسمالية، ويميز بين النمو (Growth) والتنمية (Development)، إذ يقول: «إن من مصلحة الرأسمالية أن تروج للاعتقاد القائل بأن النمو والتنمية متلازمان دائمًا على أساس أن الرفاه البشري لا بد أن يمر بالتنامي المستمر في كمية البضائع التجارية. علينا إذن أن

(١) مصطفى مرابط، نفسه، ص١٣.

نؤسس للمستقبل تمييزًا جذريًا بين المفهومين، وهو ما ليس قائمًا اليوم: تحسين حالة الرفاه وازدهار الإمكانات البشرية المتحققة خارج خط النمو اللامتناهي للكميات المنتجة والمستهلكة خارج خط السلعة والقيمة التبادلية، إنما من طريق قيمة الاستعمال ونوعية النسيج الاجتماعي الذي يمكن أن يتشكل حولها»[1].

يميز الباحث هنا بين **النمو الكمي والتنمية النوعية**، كما يحاول تخليص النمو الاقتصادي من منطق التسليع المطلق، رافضًا أن يصبح كل شيء مادة تجارية.

ولحماية البيئة والطبيعة يقترح مسارين أحدهما خاص بالدول الفقيرة التي لم تحقق أي نمو يذكر، وهي فعليًا لا تمثل لحد الساعة تهديدًا بيئيًا، وآخر للدول المصنعة، والتي تهدد فعليًا الموارد الطبيعية، فيقول: «إن استغلال العالم للموارد الطبيعية يجب أن ينظم بشكل يمنح الدول الفقيرة إمكان إطلاق حركة النمو الضرورية لها؛ لكي تلبي حاجاتها الأساسية، ولكي تصبح الدول الأكثر غنى مقتصدة. وفي ما يخص الدول الفقيرة فإن كل نموذج يفرض عليها لا يمكن إلا أن يكون مدمرًا لجذورها الحضارية وأن يشكل عائقًا في وجه تنمية تحررية فعلًا. وفي الدول الغنية من المناسب وضع السياسات بحسب عملية التحول المطلوب تأمينها، **وهي فك الارتباط بين النمو والتنمية**»[2].

(١) جون ماري هاريباي، نحو مجتمع مقتصد ومتضامن، مرجع سابق.

(٢) جون ماري هاريباي، نحو مجتمع مقتصد ومتضامن، مرجع سابق.

فهل يمكن عمليًا فك الارتباط بين النمو والتنمية في الدول الغربية؟ وهل هناك حقًا فرق بين المفهومين على المستوى العملي؟ ألا تشترط التنمية قدرا من النمو الاقتصادي، لتمويل باقي أبعاد التنمية كما يدعي المروجون لها؟

ثم كيف نستطيع أن نتخيل كل ذلك «النضج الطوباوي» الذي ينقسم العالم معه إلى مجموعتين: دول متطورة يتعين عليها الفصل بين النمو والتنمية، ودول متخلفة يسمح لها باستغلال الموارد الطبيعية، لتحقيق التنمية؟!

ألن يتعلق الأمر، حتى لو سلمنا بهذا السيناريو، بصناعة «وحوش تنموية» جديدة من الدول المتخلفة، ما دام طريق التنمية واحدًا؟

ـ التيار الثالث: تيار التقشف الاقتصادي:

يرى أصحاب هذا التيار أن للتنمية منطقًا واحدًا، ولو تعددت أسماؤها. كما يعتقدون أن أصل المشكل ينبع في المفهوم ذاته، وليس في تطبيقاته الواقعية.

وعلى رأس هذا التيار نجد المفكر الفرنسي سيرج لاتوش، الذي يعتبر التنمية تغريبًا للعالم، واجتثاثًا لجذوره الثقافية[1]، لهذا لا ينبغي الوقوف عند عوارض التنمية ومحاولة علاجها، بل يجب التعامل مباشرة مع التنمية، أو بعبارة سيرج لاتوش: «عندما

(١) انظر كتابه: تغريب العالم: بحث حول دلالة ومغزى وحدود تنميط العالم، ترجمة خليل كلفت، نشر ملتقى تانسيفت، ط٢، ١٩٩٩م.

يستحم طفل نتن في الماء، فالأولى رمي الطفل بدل الماء، إذ لا يجدي نفعًا تغيير الماء مع الاحتفاظ بمصدر تلوثه»[١].

وهكذا يقترح سيرج لاتوش الحل: «إن شعار الحد من النمو يبغي فرض التخلي عن الهدف الفارغ في النمو من أجل النمو، وهو هدف ليس الدافع إليه سوى السعي المسعور إلى تحقيق الربح لأصحاب الرساميل. وبالطبع هي لا تبغي عملية قلب كاريكاتورية قائمة على الدعوة إلى الحد من النمو من أجل الحد من النمو. فعلى الأخص أن الحد من النمو لا يعني «النمو السلبي»، وهي عبارة تناقضية وعبثية تترجم تمامًا سيطرة المتخيل في حركة النمو»[٢].

بل لم يكتف أصحاب هذا التيار بالمناداة فقط بشعارات عامة، بل حاولوا صياغة نظرية بديلة، طورها عالم الاقتصاد نيكولا جورجيسكو (١٩٠٦ ـ ١٩٩٤م)، وهي نظرية «Declining»[٣] والتي ترجمت إلى نظرية التقشف، وتقوم هذه النظرية على ضرورة تقليص النفوذ الاقتصادي، والانتقال من النموذج الاقتصادي إلى نموذج مبني على الاعتدال والقناعة، مع ضرورة انخراط الدول المصنعة في خطة لتقليص إنتاجها واستهلاكها، مع التركيز على الضروريات.

---

(١) - Serge Latouche, " Il faut jeter le bébé plutôt que l'eau du bain ", in Christian Comeliau (dir; op. cit.' p. 127

(٢) نفسه، ص١٢٧. أورده جون ماري هاريباي، مرجع سابق.

(٣) Nicholas Georgescu-Roegen,La décroissance: Entropie-Ecologie-Economie' Sang de la terre, Paris, 1995.

أورده مصطفى مرابط، مرجع سابق، ص١٤.

غير أن هذا الحل يبدو بدوره مستعصيًا، فكيف نتخيل أن المواطن الغربي سيتخلى على نمط الحياة المفعم بالرفاهية والكماليات بعدما ألفه واعتاد ملذاته؟ وما الذي سيجبر الدول الغنية على تغيير نظامها الاقتصادي، والتضحية بملايير الدولارات من الأرباح، **خصوصًا وأنها تصدر مشاكلها البيئية أيضًا مع السلع المصنعة؟** ومن الذي يملك الجرأة لإصدار مثل هذا القرار السياسي الذي يهدد لوبيات اقتصادية قوية جدًا؟

٤ ـ نقد النقد أو مساهمة في الحل:

يعبر الحل الأول عن نوع من العجرفة وعدم الاكتراث بالأبعاد البيئية للتصنيع، وشيء من الأنانية التي تبحث عن الربح المادي.

بينما يتسم الاقتراحان الثاني والثالث بكثير من الطوباوية والتنظير الحالم، ورغم اختلافاتهما، فإنهما يجتمعان على نقد الليبرالية، وضرورة الحد من التصنيع. لكنه أمر يصطدم ببنيات العيش القائمة من جهة، ويراهن فقط على العالم الغربي (رائد التصنيع) من جهة ثانية.

إن أكبر خطأ يرتكبه أولئك الذين ينتقدون التنمية، هو أنهم ينتقدونها من داخل نموذج التنمية ذاته، وبالطبع في هذه الحالة، ستكون الخيارات والبدائل محدودة جدًا. «وحسب قولة مأثورة

عن اينشتاين، لا يمكن حل مسألة باعتماد الأنماط الفكرية التي أنتجتها»[1].

هذا من جهة أولى، ومن جهة ثانية، لا تقتصر أخطار التنمية على إنتاج الفوارق، والخطر البيئي فقط. بل هذه نفسها مجرد عوارض لخطر أكبر ينبغي الانتباه إليه والتركيز عليه: إنه خطر فقدان الاعتماد على الذات، والذي ينساب كمرض خبيث في المجتمعات النامية، من سياساتها الاقتصادية الموسومة بالتبعية، إلى مواقفها السياسية المفروضة، مرورًا بفقدان الاعتماد الثقافي والحضاري، والذي يتجلى في العديد من الصور الكاريكاتورية التي تؤثث المشهد الثقافي.

وبالتالي ليس الفقراء والجياع والمرضى هم فقط ضحايا التنمية؛ إذ للتنمية ضحايا كثر، وما الفقر والجوع إلا مؤشرات على ارتهان بلدان بأسرها بسياسات البنك الدولي، والدول الغنية التي تتكرم عليها بنموذجها التنموي: «إن ضحايا التنمية أكثر بكثير للغاية من هؤلاء الذين أزاحتهم المشروعات الكبرى من موطنهم، مثل السدود والمشروعات الكهرومائية، والمطارات والمنشآت العسكرية. إن الزعزعة والإزاحة والحركة التي لا نهاية لها إنما هي جزء لا يتجزأ من عمليات **يكمن في القلب منها تخريب الاعتماد على الذات، وتقويض المقدرة والطاقة، وتحطيم القناعات الموجودة خارج ساحة السوق العالمي التي تتمدد وتتسع**»[2].

---

(١) نقلًا عن مصطفى مرابط، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) نفسه، ص٢١.

فعلى المستوى الاقتصادي، وبالاستناد إلى التقرير السنوي للتنمية العالمية (GDF)، الذي أصدره البنك الدولي في ٢٢ يونيو/ حزيران ٢٠٠٩م[١] حيث ورد في التقرير أن الوضعية الدولية الحالية لتمويل التنمية كارثية، إذ من الضروري جدًا إدراك أن البلدان الفقيرة التي كانت تعاني فعلًا من ضغوط ـ ولا سيما من جراء أزمة الغذاء والمحروقات ـ يجب أن تلقى الاهتمام على نحو سريع. فقدرة تلك البلدان على الحصول على رأس المال الأجنبي ولو في أوقات الرخاء معدومة أو ضئيلة، وهي إلى حد كبير معتمدة على البلدان والجهات المانحة من أجل الموارد اللازمة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي موعدها النهائي هو العام ٢٠١٥م، إذ ستجد العديد من البلدان أن من الصعب الوفاء باحتياجاتها من التمويل الخارجي الذي تبلغ تقديراته تريليون دولار أمريكي.

كما أوضح التقرير أنه من المُرجح عدم وفاء تدفقات الديون والاكتتابات من القطاع الخاص في أسهم رأس مال الشركات باحتياجات البلدان النامية من التمويل الخارجي، حيث ستقلّ عن اللازم بنسبة كبيرة تبلغ ما يتراوح بين ٣٥٠ مليار دولار أمريكي و٦٣٥ مليار دولار أمريكي. ومع أن تدفقات رأس المال من مصادر رسمية مضافة إليها الاحتياطيات من العملات الأجنبية ستساعد في سد تلك الفجوة في بعض البلدان، ستضطر بلدان

(١) http://www.albankaldawli.org/

أخرى إلى إجراء عمليات تكييف حاد ومفاجئ لاقتصادها الكلّي.

والنتيجة المباشرة لهذا الوضع الذي يصفه التقرير، ستترجم بتراجع مهول في وضعية الدول النامية، عوض التقدم في مسار التنمية، وهذا التراجع ليس إلا نتيجة مباشرة لتبعات خدمة الدين الأجنبي، حيث ستجد الدول النامية نفسها غارقة في تسديد فوائد القروض.

في هذا السياق يقول Mansoor Dailami رئيس اللجنة المكلفة بوضع هذا التقرير: «ستضطر العديد من الشركات الكبرى لتأمين مدفوعات خدمة ديونها بالعملات الأجنبية من خلال إيرادات ناجمة عن عملات محلية قيمتها آخذة في الانخفاض، وذلك في الوقت الذي هبط فيه الطلب على الصادرات. فمخاطر أزمات ميزان المدفوعات وإعادة هيكلة ديون الشركات في العديد من البلدان النامية تستحق اهتمامًا خاصًا».

لذا فهو يدعو الدول الغنية إلى مساعدة الدول الفقيرة في هذه الوضعية الاقتصادية الصعبة قائلا: «من بين الأمور الحاسمة الأهمية: الحفاظ على وتعزيز الالتزامات الدولية بشأن المعونات الإنمائية، وتخفيف أعباء الديون. فالبلدان الفقيرة تواجه آفاقًا اقتصادية متزايدة الخطورة ما لم يتم في العام ٢٠١٠م وقف وعكس مسار التدهور السريع والمفاجئ في تدفقات رأس المال الداخلة إلى تلك البلدان من: صادراتها، والتحويلات، والاستثمار الأجنبي المباشر».

أعتقد أنه حان الوقت للعالم لأن يعترف بكل صراحة، أنه بعد حوالي ستة عقود من وعود التنمية، ما زال نفس التصنيف الدولي قائمًا، وما زالت الدول السائرة في طريق النمو تسير فيه بخطى متثاقلة؛ إذ اكتشفت أنه طريق طويل وصاعد، ومليء بالعثرات، لذا أصبحت تتشبث بيد الدول الغنية، مثل طفل صغير يمسك يد أبيه بقوة لتقودها عبر ذلك الطريق الشاق، بحثًا عن الوجهة الموعودة التي أصبحت مثل سراب جميل، ننتشي كلما خيل لنا أننا نقترب منه، ونحبط كلما تذكرنا أننا سرنا طويلًا وطويلًا دون أن نقترب منه حتى، بل حتى دون أن نتعلم المسير وحدنا.

لذا يقترح جيريمي سيبروك في كتابه الموسوعي «ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل»، العديد من التجارب التنموية المحلية التي قام بها أفراد بسطاء من دول تصنف في الخانة الثالثة، ورغم بساطة تلك التجارب فمن واجب الإنسانية أن تتمسك بها؛ لأنها بحق تقدم بدائل جديدة، سواء لأنماط العيش أو لخلفياتها الفلسفية.

ويتحدث سيبروك عن أولئك البسطاء قائلًا: «وهم عندما يحضون على اتباع وصفات إيديولوجية «للتغيير»، فهل هناك ما يثير العجب في أنهم لا يكادون يتحركون؟، إنهم فقط يحاولون الحفاظ على تحكمهم في حياتهم، وتقوية هذا التحكم والإبقاء عليه. كما يحاولون تقييم السبل التقليدية في الحياة في العالم، والتي يهددها تصنيع يمكن ألا يترك شيئًا في حاله، التصنيع لا

يعترف بالملائمة ولا بالكفاية ولا بالاستقرار، لكنه يحفزنا للبحث عن أشكال من الثراء، هي دومًا مصحوبة بالعقم وفقدان الاعتماد على الذات والعنف، مهما كانت الطيبات التي تحققها»[1].

ينبه هنا الباحث إلى خطورة التصنيع، ولا يقف عند الخطورة البيئية فقط، بل ينبش تحت ركام أشكال الثراء المختلفة، ليستخرج خطرا ثقافيا وقيميا قبل كل شيء، يصفه بـ«فقدان الاعتماد على الذات»، ويشرحه في موضع آخر بقوله: «إن ما يستعبد، أكثر من أي شيء آخر، هو التقدم العنيف للتصنيع، والذي لا يعرف حدودًا، ولا يتوقف عند حدود العالم المادي، بل يغزو ويستعمر ويصنع أعمق حاجاتنا، أعمق رغباتنا، ذلك الذي يعيد ترتيب المناظر الخلوية الداخلية، بينما ينشر خرابه على سطح الأرض»[2].

من هذا المنطلق، تصبح التنمية الحقيقية هي الحرية:

حرية في اختيار الحاجيات وأولوياتها أولًا؛

وحرية في اختيار نمط التنمية المنشود أو ابتداع نمط جديد تمامًا ثانيًا؛

وثالثًا، حرية في تبني التنمية أصلًا من عدمه!

وينظر إلى التنمية الآن بمنظور جديد: «التنمية هي ـ قبل كل

(١) جيريمي سيبروك، مرجع سابق، ص٢٨٢.

(٢) جيريمي سيبروك، مرجع سابق، ص٢٨٣.

شيء ـ حرية»[١]؛ لذا تصبح تلك المحاولات التنموية المحلية البسيطة، تجارب إنسانية ثرية ومهمة؛ لأنها أفلحت في أن تكون حرة ومبدعة.

ولذا يضيف سيبروك قائلًا: «إن المعارضة تعني تعظيم واسترجاع طرق تلبية الحاجات، خارج نطاق اقتصاد السوق، واكتشاف كل ما يمكننا فعله وصنعه وإبداعه لأنفسنا، وللواحد منا للآخر بحرية، إن ذلك سوف يعني المطالبة باسترداد أعظم هبة لإنسانيتنا»[٢].

ولا يتعلق الأمر بنوع من التمجيد الحالم لفضيلة التنوع الثقافي الإنساني، بل هذا التنوع الثقافي أصبح مطلوبا بشكل ملح وعملي، فحسب آخر تقارير مؤسسة العالم البري الدولية (World Wild Foundation)[٣]، فإنه إذا قرر كل سكان العالم العيش وفق نفس النمط الذي يعيش فيه مواطن أندونيسي مستواه الاجتماعي متوسط، فسيستهلك العالم ثلثي الموارد الإحيائية التي يوفرها كوكب الأرض سنويًا، أما إذا اختار سكان العالم نمط حياة مواطن أمريكي متوسط المستوى، فسيحتاج العالم إلى أربع كواكب تماثل كوكب الأرض لتوفر له حاجياته من الطبيعة، لسنة واحدة فقط!

---

(١) انظر: أمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، بالكويت، ع ٣٠٣، ماي ٢٠٠٤م.

(٢) جيريمي سيبروك، مرجع سابق، ص٢٨٢.

(٣) Living Planet Report 2012; www.wwf.org.

بهذا المنطق، تصبح أنماط العيش التي تنعتها الدول المصدرة للتنمية بالأنماط المتخلفة، هي الأفضل والأسلم لضمان الاستمرار الطبيعي للحياة البشرية على كوكب الأرض، بينما تصبح النماذج التنموية الرائدة في العالم، هي في حقيقتها حالات انحدار سريع نحو الهاوية، هاوية تهدد الجنس البشري بالانقراض إذا تم استلهامها في كل دول العالم.

من هذا المنطلق، أعتقد أن المدخل الحقيقي للتفكير النقدي[1] الدولي في التنمية هي أن يعترف المجتمع الدولي والغرب تحديدًا «بالحق في التخلف»[2] كخطوة أولى؛ أي: أن تختار الدول بكل حرية بين اتباع النموذج التنموي السائد، أو الاستمرار في نمط عيشها الأصلي، والتفكير في حلول لمشاكلها من خلال منطقها الحضاري الخاص.

وفي خطوة ثانية، ينبغي محاسبة أنماط التنمية السائدة في الدول المتطورة، والتي تعيش رفاهية تدفع ثمنها كل شعوب العالم الحالية، والأجيال المستقبلية أيضًا؛ لأن الثمن الحقيقي لتلك الرفاهية هو الموارد الطبيعية للأرض والتي تتضاءل يومًا عن يوم نتيجة للاستهلاك المفرط والتلويث المقصود.

وثالثًا، بأن ينصت العالم المتحضر بكل تواضع، للأصوات القادمة مما يسميه هو «بالعالم الثالث»؛ لأنها تقدم رؤى وبدائل

(١) النقد بمعنى المساءلة الفكرية والمنهجية، وليس النقد المالي.

(٢) سمعت هذا المصطلح لأول مرة في إحدى محاضرات المفكر المغربي خالد حاجي.

قد تكون خارج نمط الحياة الحديثة، لكنها ـ بلا شك ـ من صميم نمط الحياة الطبيعي، والذي يسير عليه كل الكوكب بمكوناته الإحيائية، ولا شك أنه أيضًا نمط الفطرة.

خاتمة:

حاولنا في هذا المبحث، الوقوف على الأصل الفلسفي للتنمية، حيث أبرزنا أن التنمية نتاج للفكر الغربي، وبالتالي هي تستبطن نموذجه المعرفي واختياراته الفلسفية.

كما وقفنا على «الظهور» الرسمي الأول لمفهوم التنمية، وما ينعكس عنه من خصائص وخصوصيات تعمق الرؤية حول المفهوم وتنير تحليلنا له.

ثم قمنا بنقد الخطاب التنموي من خلال تيارين متباينين من حيث الوسائل والرؤى، لكننا بينا قصور هذين التيارين، وساهمنا إلى حد ما في التفكير في منطق آخر لنقد التنمية.

وفي الختام، قد نقبل تجاوزا أن التنمية مكسب إنساني، لكن الإبداع بها مشروط بالتفكير فيها خارج نسقها التصوري، وهذا ينسجم تمامًا مع شرط الحرية الذي تستلزمه.

كما نعتبر أن تجارب العالم ملك للإنسانية جميعها، لذا يجب استحضار الرؤى المتعددة والمتناسلة عن الحضارات المختلفة، حتى نحصل على تراكم مهم في الرؤى والبدائل؛ لأن «الشرق والغرب، يمكن أن يسهما ـ معًا ـ في نشوء عالم مزيج،

حيث تتمثل الجوانب الاجتماعية والمعرفية لكل من الإقليمين، ولكن في صورة متحولة، تمامًا مثل المكونات الفردية لطعام ما حيث يمكن تمييزها وإن تغيرت وتغير معها الكل. ولعلنا لا نبالغ في الأمل بأن هذا الطعام سيحتوي على أفضل ما في الثقافتين»[1].

وأمام مشكلات أصبحت تنحو نحو العالمية، مثل مشكلة المياه، والتلوث، والأمن الغذائي، ونضوب الموارد؛ أصبحنا بحاجة أكبر لإعادة النظر في التنظيمات الاقتصادية السائدة، والانفتاح أكثر على التجارب الأخرى، وتطعيم النقاش السائد حول التنمية برؤى متنوعة للعالم والوجود، قد تسهم بها الحضارات الشرقية.

ولعلها الملاحظة التي يبديها المفكر الألماني ولفغانغ والش ـ وإن في سياق آخر ـ في قوله: «فعدم اعتبار الكائن البشري متعارضًا مع هذا الكون الفسيح بل مشاركًا فيه، والدفاع عن وجهة نظر عابرة للإنسان، هي مواقف مألوفة جدًا في الفكر الشرقي. في المقابل، ومن منظور غربي، يفترض أن يكون الإنسان في مواجهة مع العالم، «الإنسان ضد باقي العالم» هي في النهاية الصيغة النموذجية لنمط التفكير الغربي الحديث، في الوقت

(١) ريتشارد إي نيسبت، جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والآسيويون على نحو مختلف..ولماذا؟. ترجمة: شوقي جلال. س عالم المعرفة، ع ٣١٢، فبراير ٢٠٠٥م، ص٢٠٧.

الذي يشدد الوعي الشرقي دائمًا على الرابط العميق الذي يجمعنا بالعالم»[1].

(١) ولفغانغ والش، الفن في مواجهة التجميل: نحو طريقة أخرى لمقاربة القيم، القيم إلى أين؟ مؤلف جماعي، سلسلة مداولات القرن الحادي والعشرين بإشراف جيروم بندي، ترجمة زهيدة درويش جبور وجان جبور، نشر: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة/منشورات اليونسكو، قرطاج، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٢٦.

المبحث الثاني

التنمية بين تنوع النظريات وتعدد المقاربات: رؤية اقتصادية واجتماعية

د. زهير لخيار

١ ـ التنمية: مفاهيم ومقاربات:

لقد تبين منذ سبعينات القرن الماضي خطأ حصر مفهوم التنمية في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي، ولذلك فإن مفهوم التنمية أصبح أكثر توسعًا، ومستوعبًا أبعادًا اجتماعية وسياسية وتكنولوجية وبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي. وبذلك فقد أصبح مفهوم التنمية موضوعًا مشتركًا بين جميع العلوم الإنسانية وتطبيقاتها ومناهجها؛ فهناك تنمية اقتصادية، وتنمية اجتماعية، وتنمية سياسية، وكذلك تنمية ثقافية وتنمية إدارية. وبذلك فإنه أصبح يقصد بالتنمية بصفة عامة: «التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع بأبعاده المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية وتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع، في حين يعنى بالنمو الاقتصادي زيادة معدل نمو الدخل

القومي الفردي الحقيقي عبر الزمن»[1].

إن هذا التطور لمفهوم التنمية من حيث الشمول وكذا المنطلقات والأهداف، أدى إلى تبنِّي متطور لمفهوم التنمية وفق مقاربات تنموية انتهت الآن بالحديث عن مفهوم التنمية البشرية، هذا المفهوم الأخير الذي يمكن اعتباره عودة إلى الأصل وخروجًا من تيه معرفي حول تحديد محورية التنمية، كما أن هذا المفهوم وجدت فيه جل الشعوب ذاتها باعتباره يشكل انحيازًا للأغلبية. وهذا ما يفسر كذلك تعاطي المجتمع المدني معه بنوع من الإيجابية، ما دام أنه كان مطلبًا سابقًا لها، وما دام أنه يشكل المفهوم الأقرب إلى أعماله ورؤيته في الإصلاح والتغيير بصفة عامة.

لقد اعتبر مفهوم التنمية البشرية أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم، وتبعًا لذلك فإنه وجب الانطلاق من تنمية قدرات الناس وتوسيع خبراتهم وذلك بتحقيق مؤشرات أفضل انطلاقًا من عدة مقاييس للتنمية البشرية، والتي تمت صياغتها من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2].

---

(١) الحبيب فايز ابراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، الرياض، ١٤٢١هـ، ص٤٧٨ ـ ٤٨٠.

(٢) والتي من أهمها: العمر المتوقع عند الميلاد بحيث يتم تحقيق بعد الحياة الطويلة والصحية، نسبة البالغين القادرين على القراءة والكتابة، مجموع نسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، وهما يمثلان بعد المعرفة، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد مقاسًا بالدولار الأمريكي ليكون مؤشرا بديلًا يبين الموارد المطلوبة لمستوى معيشي لائق.

وقد اعتبر هذا المفهوم العام للتنمية بمثابة مؤطر وموجه لما اصطلح عليه فيما بعد بالتنمية المحلية، والتي يطرح مفهومها على مستوى التحديد عدة عوائق منهجية، ترجع بالأساس إلى صعوبة الفصل بين ما هو وطني وما هو محلي، ما دامت التنمية الوطنية أو المركزية تسعى في نهاية المطاف إلى خدمة التنمية المحلية أو اللامركزية، وما دامت هذه الأخيرة هي بدورها تصب في خدمة الأولى في إطار التكامل والتعاون. وبذلك فإنه قد تم تعريف التنمية المحلية بأنها «العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا»[1]، ويمكن الرجوع إلى المفهوم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية المحلية والذي اعتبره كمنطلق للتنمية الوطنية والذي حدده في العناصر التالية:

العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا، وذلك اعتمادًا على إشراك المجتمع المحلي.

العملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[2].

(١) عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص١٩.

(٢) تقرير التنمية البشرية، PNUD، ١٩٩١م.

وبذلك فإن التنمية المحلية تأخذ معنى متصلًا بالوحدات الترابية المكلفة بصياغة مخططاتها وإنعاشها، والمتمثلة في المستوى «التحت ـ جهوي» انطلاقًا من الجهات إلى العمالات والأقاليم إلى الجماعات الحضرية والقروية، غير أن هذه العلاقة العضوية التي تجمع بين التنمية المحلية وبين الوحدات المحلية تحيلنا إلى العلاقة العضوية التي تجمع بين الوحدات المحلية وبين المركز على الصعيد الوطني، وبذلك نكون هنا أمام مفهوم أشمل للتنمية المحلية بحيث أنه يشمل كل العمليات والمشاريع التنموية التي تستهدف التراب المحلي (Le terroir)، وتسري داخل مجاله وحيزه الجغرافي، سواء كانت تلك العمليات والمشاريع التنموية مخططًا لها من الأسفل والقاعدة (الوحدات الترابية) أو من الأعلى (المركز والحكومة).

لكن الملاحظ في هذه السنوات الأخيرة أن كل فقهاء التنمية وخبرائها أصبحوا يركزون على العديد من المقاربات[1] والمناهج للتعاطي مع المشاكل التنموية المطروحة، وانطلاقًا من هذا ظهرت عدة مفاهيم للتنمية مرتبطة بهذه المقاربات.

نذكر منها مفهوم التنمية المحلية التي تعتمد على تعبئة الموارد الذاتية التي تعتبر الفاعل الأساسي في بلورة المشاريع التنموية. وبالتالي فمنهجية التنمية المحلية تنبني على استراتيجية الأسفل التي بمقتضاها ترفع مقترحات المشاريع من أسفل الدرجات إلى مصدر القرار لتنفيذها.

(١) كالمقاربة التشاركية والمندمجة والترابية والمجالية والدامجة والبيئية...

ونذكر أيضًا التنمية المندمجة التي تتناقض تمامًا مع المقاربة القطاعية، حيث إن التنمية المندمجة تهدف إلى إشراك كل القطاعات المعنية في صياغة وبلورة المشاريع التنموية التي تم فرزها في مرحلة التشخيص، وبالتالي تصبح القطاعات فاعلًا واحدًا يفكر في إنجاح المشروع كيفما كان توجهه واختصاصه.

وتتأسس كل هذه المفاهيم على تفعيل مقتضيات ما يسمى بالتنمية التشاركية، التي تتقاسم الأهداف مع كل هذه التعاريف وذلك استنادًا إلى مبدأ تقاسم المعرفة وسلطة اتخاذ القرار.

وفي هذا الإطار، فإنه يمكن الاستناد إلى الباحث شاكر إبراهيم، الذي يقول أن التنمية عمومًا «تنطوي في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه إليه، وبالطبع فهذا التغيير من الممكن أن يكون ماديًا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لذات المجتمع، وقد يكون معنويًا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم وميولهم»[1]، وبالتالي لا يمكن أن نجزم بوجود نموذج واحد للتنمية وخصوصًا المحلية منها؛ ذلك أن المجالات تختلف بثقافاتها وأفكارها وعاداتها وتقاليدها، وهو الشيء الذي يصعب معه تصميم نموذج موحد للتنمية والاقتداء به في كل زمان ومكان. وبذلك تكون أول خطوة لتفعيل مبدأ الحق في التنمية، هي السماح للمواطنين

(١) شاكر إبراهيم، الإعلام والتنمية، المنشأة الشعبية، طرابلس، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م، ص١٣٣.

باختيار أنموذجهم التنموي الذي يليق بهم. وبما أننا لا نستطيع أن نجزم»... بوجود تعريف موحد للتنمية؛ لأنها ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول، وترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى، بل يذهب الساسة مثلًا إلى وصفها بعملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية، بينما يميل آل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي»[1]، فإنه أصبح لزامًا على ممارسي العمليات التنموية على أرض الواقع أن يتوسعوا معرفيًا وتقنيًا ومهاراتيًا للبحث عن مقاربات وليس مقاربة واحدة، وآليات وليس آلية واحدة، لإعمال مفاهيم التنمية على أرض الواقع؛ أي: داخل المجال المخصص لها.

ومما لا شك فيه أنه ليس كل المواطنين قادرين على التعبير عن مقترحاتهم وإيصالها إلى مراكز القرار، حتى تصبح ممارسة التنمية المحلية بشروطها وآلياتها وأدواتها منسجمة مع انتظارات المواطنين واحتياجاتهم، وبالتالي تضمن قدرا ممكنًا من النجاعة الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التنموية المعبر عنها، لكن شريطة فسح المجال للقادر على التعبير ومساعدة غير القادر على ذلك. ولذلك يعرف الباحث جمعي عماري التنمية المحلية، على أنها: «عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، من منظور تحسين نوعية الحياة

(١) فريديريك هاريسون، الموارد البشرية والتنمية، ترجمة سعيد عبد العزيز، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٤م، ص٦٨.

لسكان تلك التجمعات المحلية، في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة»[1].

وبالتالي فإن صعوبة ممارسة العملية التنموية تتجلى في التدخلات المتعددة لأطرافها، ولا يفترض فيها الحسم من خلال قرار «السياسي» أو «الخبير» فقط، بقدر ما تحتاج إلى تفاوضات عدة للوصول إلى الالتقائية حول محاور السياسة العمومية؛ لأن صانع هذا القرار يتوخى به أصلا سعادة المواطن، وبالتالي ينبغي الاطلاع عليها سلفًا ثم التعرف عليها ثم بلورة المشاريع المناسبة لها.

إن النظر إلى اتجاه تاريخ التنمية الحديثة، يجعلنا نؤكد بأنه تاريخ التولد المتزايد للقناعة التنموية الصاعدة؛ أي: الاتجاه في بناء التنمية من الأسفل نحو الأعلى بالانطلاق من الإنسان كمواطن وكمرتفق وكشريك، مع ما يستلزم ذلك من العودة إلى البني اللامركزية المحلية في اعتماد البرامج التنموية.

ومما لا شك فيه، أنه مما ساهم في تولد هذه القناعة السابقة، تراكم التجارب التنموية الفاشلة التي انطلقت من المركز، وراهنت كثيرًا على التطبيقات التكنوقراطية والبيروقراطية، والتي سادت في سياق تاريخي محدد فرضته إكراهات التنافسية الإيديولوجية في بناء الدولة الحديثة في لحظة ما، كما فرضته

(١) جمعي عماري، مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر ٢٦/ ٢٧ أبريل ٢٠٠٤م.

إكراهات بناء الدولة المستقلة الجديدة في الدول النامية. هذا بالإضافة إلى أن هذه القناعة لم تأخذ صلابتها الشديدة، دون الرهان على تقدم الوعي لدى المواطنين، بعد فقدانهم الثقة في مفهوم الدولة القادرة لوحدها، وتحولهم نحو مفهوم الدولة القادرة بأهلها، وضرورة مشاركتهم في صياغة مدخلات السياسات العمومية بصفة عامة، وتلك المتعلقة بالتنمية بصفة خاصة؛ كضمانة لازمة لحفظ الدولة ضد حالة الارتداد نحو الاستبداد، وحالة التخلف المهددتين لأمنه واستقراره وقوته وكرامته.

وتجدر الإشارة أيضًا، أنه لا يوجد مجتمع فقير كليًا وعلى نحو مطلق، فطالما خلق الله أحياء في مجال[1] معين، فهناك حتمًا موارد تكفي لبقاء أعضائه أحياء، وما يمكن القيام به فقط هو مساعدة الأهالي على اكتشاف واستثمار واستغلال موارد مجالهم المستترة ـ سواء تلقائيًا أم بفعل فاعل ـ التي لا يلقون لها بالًا، أو بمعنى أدق هم محرومون من الاستفادة منها.

وهنا ينبغي الحذر في طريقة تقديم المساعدة؛ لأن إسقاط الموارد على الناس دون بذل أي مجهود يذكر، ودون جعلهم يعتمدون على مواردهم الداخلية أو السماح لهم باستغلالها، سيسهم في تقوية الفكر التبعي والاعتماد المتواصل على الآخر. ولذلك لم يعرف الخبراء التنمية بأنها مساعدة الناس وتوزيع المعونات عليهم، ولكنهم اعتبروا أن التنمية الحقيقية ليست سوى

(١) المقصود بالمجال هنا المكان أو المنطقة أو ما يصطلح عليه بالفرنسية بـ: le territoire.

توحيد جهود جميع المواطنين مع الجهود الحكومية، لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للناس، وربطهم بظروف مجتمعهم ونمط الحياة فيه، وتمكينهم من المساهمة في تحقيق التقدم الذي ينشدونه.

فالتنمية إذن ليست منظومة فيزيائية تتفاعل فيها الإجراءات الإدارية والتقنية والمالية لإحداث تغيير لا يمكن تقييمه إلا بالمردودية الحسابية الضيقة، ولكن التنمية منظومة تغيير مستمرة ومرتكزة على الإنسان نفسه؛ لأنها تشكل منظومة تهدف إلى تمكين وتوسيع خيارات البشر[1].

وعليه، فإن المواطن له الحق الكامل في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في ظروف عيشه، بل من الواجب على الدولة أن تمكنه من هذه المشاركة الفاعلة. وإن هذه المشاركة لا ينبغي أن تكون شكلية أو صورية، بل يجب أن تتوفر فيها كل المقومات والشروط اللازمة لإنجاحها؛ كأن تكون قابلة للاستدامة وممتدة على طول المراحل التي يقتضيها إنجاز المشروع التنموي، كما لا ينبغي أن تنحصر في صفوف المتعلمين والخبراء دون الآخرين، وهنا يبرز الدور الأساسي للتمكين وزرع القوة للمشاركة المنتجة؛ لأن المواطن هو أوعى هذه الفئات بمشاكله من الخبير الذي يبقى مجرد مؤطر، يبتكر الطرق المناسبة للعمل على تنفيذ متطلبات المواطنين.

(١) من هنا جاء تعريف التنمية البشرية بأنها توسيع لخيارات البشر.

لقد طرحت تأويلات كثيرة لمشاركة المواطنين في التنمية، فهناك[1] من اعتبر المشاركة هي أن يشارك المواطنون في تنزيل ما تقرره الدولة، أو ما يصطلح عليه بالوصفة الجاهزة blueprint، أو الموجه نحو مستهدف target-oriented[2]، وهناك من اعتبرها مساندة المواطنين في تحقيق أهدافهم، وهو ما يصطلح عليه بالموجه نحو العملية process-oriented، ذلك أن المواطنين هم الذين لهم الحق في تحديد المشروعات التي ينبغي إنجازها، ولا يكون للخبير أي تأثير على المحتوى بقدر ما هو ملزم بتسهيل مأمورية المواطنين في تحديد مستقبل حياتهم الذي سيصبحون مسؤولين عليه[3]، وهناك أيضًا من تحدث عن المشاركة السلامية التي تقتصر فيها الأجهزة على إخبار المواطنين بالمشاريع المزمع القيام بها فحسب، بل هناك من سماها «بالخصخصة الصامتة»[4].

التنمية التشاركية:

إن كل هذه الأنواع من المشاركة لم تؤت أكلها ولن تؤتي أكلها ولو بعد حين؛ لأن المواطن لا يحتاج فقط إلى الإبلاغ أو

---

(١) هذا التصنيف لـ:

- Pretty, J.N. Alternative systems of inquiry for a sustainable agriculture. IDS bulletin, Vol.25, no.2,(1994).

(٢) «نريد منهم أن يشاركوا فيما نعمل».

(٣) «نريد أن نساندهم في تحقيق أهدافهم».

(٤) أنتج هذا المفهوم الأستاذ الدكتور عابد فضليه مدرس الاقتصاد في جامعة دمشق، كما أورده المفكر الاقتصادي عارف دليلة في لقاء خاص معه على الرابط الإلكتروني:

http://alhiwaradimocraty.free.fr/17-06-10-1.htm

المساهمة في ما تم تقريره، بل يريد أن يتخذ قراراته التنموية بنفسه ويتحمل مسؤوليتها، الشيء الذي يقودنا مباشرة إلى مشاركة أخرى تسمى بالتفاعلية، والتي تسمح للمواطن بالمشاركة في التفكير والبرمجة والتنفيذ والتقييم لكل المشاريع التنموية التي تهمه.

إننا في الواقع، لا يمكننا الحديث عن مشاركة المواطن في العملية التنموية، دون التدقيق في مفهوم مرتبط بهذه المشاركة، أو يمكن اعتباره الحقل والمجال الذي ينبغي تفعيل وتطبيق مقتضيات هذه المشاركة فيه: ويتعلق الأمر بمفهوم التنمية المحلية، هذا المفهوم، الذي برز في السنوات الأخيرة، والذي فرضه السياق العام المتمثل في أفقية السياسات التنموية التي كانت تنزل تنزيلًا دون مراعاة لخصوصيات الحي والدوار والقبيلة والمدينة وحتى الجهة في غالب الأحيان.

وبالطبع فإن هذه السياسات باءت كلها بالفشل في جميع المجالات؛ لأنها كانت تضع نفس الأهداف ونفس الأولويات ونفس البرامج لكل المناطق جنوبية أم شمالية أم غربية أم شرقية كانت، دون أي اعتبار للمتطلبات المحلية والميكرو ـ محلية[1]. وكانت تقتصر أيضًا في تقييمها على مؤشرات كمية وإحصائية فقط دون أي اهتمام بالمؤشرات الكيفية[2] التي تشكل حجر الزاوية في نجاح أو فشل أي فعل تنموي.

(١) مفهوم الميكرو محلي Micro-local أدق من مفهوم المحلية لأنه يركز على أصغر مجال يمكن تشخيصه وتنميته.

(٢) الآثار الاجتماعية ومدى تطابقها مع متطلبات المواطنين وانتظاراتهم..

إن حديثنا عن التنمية التشاركية في الاقتصاد لم يأت من فراغ، بل يتأسس على إحدى النظريات التي تؤمن بما تسميه اقتصاد المشاركة، وهو مجرد منهجية اقتصادية لتدبير العمليات الاقتصادية المتعارف عليها من استهلاك وإنتاج وتوزيع ولكن بشكل مغاير. ويعتبر هذا المنهج الاقتصادي آلية لتفعيل النظريات الاقتصادية بشكل تشاركي، فهو ليس نظامًا رأسماليًا وليس اشتراكيًا وليس إسلاميًا، بقدر ما هو مجموعة من الآليات التي تتوخى المقاربة التشاركية في تفعيل السياسات الاقتصادية كيفما كان توجهها ومذهبها[1].

وفي نفس الوقت نجد الباحثين ميخائيل ألبرت وروبن هانيل يؤكدان على أن: «الاقتصاد التشاركي يهدف إلى تكوين نظرية اقتصادية بديلة، وأنه لا بد من أن تواكبها رؤى بديلة ومهمة أيضًا في كل من المجالات التالية: السياسة والثقافة وعلاقات القرابة. وقد بدأ الباحث الأمريكي ستيفن ر. شالوم العمل على رؤية للاقتصاد التشاركي أطلق عليها اسم السياسة التشاركية. وقد ناقش هؤلاء الكتاب بعضًا من عناصر الرؤية الفوضوية في المجال السياسي، والثقافة التنويعية في المجال الثقافي، وقضية المرأة في مجال الجنوسة والعائلة؛ معتبرين أن تلك العناصر قد تكون أسسًا تتشكل من خلالها نظرة بديلة

(١) إلا أن هدا المنهج يعتمد في مقاربته فقط على تأسيس بعض المجالس التي يعتبرها تمثل المواطنين؛ كمجلس العمال والمستهلكين واعتماد نظام الشغل المتوازن.

لعوالم السياسية والثقافة والعائلية»[1].

وقد وضع الباحثون في هذا المجال إطارًا تنظيميًا لهذا النوع من الاقتصاد التشاركي، مبني على فكرة محورية مفادها أن آراء الأشخاص تؤخذ بتناسب مع مستوى التأثر بنتائج القرار، وبالطبع قد يكون التأثر ايجابيًا كما قد يكون سلبيًا وبدلك تتفرق سلطة اتخاذ القرار كلما كان مستوى التفاعل الاجتماعي حول القرار أكبر، ويعتبر المثال الذي قدمه روبن هانيل[2] والمتعلق بالتلوث نموذجًا مهمًا لتفسير المبدأ الذي يتأسس عليه اتخاذ القرار إذ يقول: «إذا لم يشعر بأضرار التلوث الذي يتسبب به سكان الحي رقم ٢ في واشنطن العاصمة إلا سكان الحي أنفسهم، فهذا يعني أن سكان الحي ٢ هم الأطراف ذوو العلاقة. لكن إذا قرر الاتحاد الذي يمثل سكان كل الأحياء في واشنطن العاصمة بأن التلوث الذي يتسبب به سكان الحي ٢ يؤثر على جميع الأحياء، عندئذ كل مدينة واشنطن أصبحت ذات علاقة [. . .] لكن الإجراء المذكور أعلاه سيوفر الحماية البيئية الكافية فقط إذا كان السكان الحاليون في المنطقة هم المتأثرون بنتائج التلوث. فبينما هذا هو حال بعض أنواع التلوث، إلا أن أغلب الأجيال اللاحقة ستتحمل عبئًا كبيرًا من التلوث الناتج اليوم. يجب أن تتم حماية مصالح

(١) ميخائيل ألبرت، الاقتصاد التشاركي: الحياة بعد الرأسمالية،
http://www.zmag.org/books/pareconv/Chapte19.htm, Chapter 19 Individuals / Society
نقلًا عن الموسوعة الإلكترونية: wikipidia.com.www

(٢) ميخائيل ألبرت، مرجع سابق.

الأجيال المقبلة على المدى الطويل في العملية التشاركية من خلال حركة بيئية نشطة».

التنمية وعلم الاقتصاد:

كما يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية المهمة التي تعنى بحياة المجتمعات أفراد وجماعات ودول، فهي بلا شك تمس حياة الإنسانية بكل جوانبها، فهو حديث الماضي وموضوع اليوم ورؤيا المستقبل، فكأنه كائن حي يسير في اتجاه تتغير أحواله ومعطياته تبعًا للتغيرات التي تحدث في المجتمع.

ولهذا، أصبح علم الاقتصاد علمًا له أسسه وقواعده وضوابط تحدد معالمه وإطاره[1]. وقد تعددت تعاريف علم الاقتصاد من وجهات نظر مختلفة، تتراوح بين الرأسمالية والاشتراكية والإسلامية، حيث يعرف الاقتصادي الأمريكي بول سامولسون علم الاقتصاد «بأنه العلم الذي يهتم بدراسة كيفية اختيار الأفراد أو المجتمع استخدام الموارد المنتجة في إنتاج مختلف البضائع عبر الزمن، ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي والمقبل، وبين مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع». من خلال هذا التعريف، يمكن التأكيد على أن علم الاقتصاد لم ينكر بتاتا دور الفرد في الاختيار والمساهمة، سواء على مستوى الموارد أو على مستوى استخدامها أو على مستوى نوعية إنتاجها،

(١) مصطفى سليمان، عماد الصعيدي، حسام داود وحضر عقل، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، سنة ٢٠٠٠م، ص٩.

وهو الشيء الذي يفند القول بأن المواطن ما هو إلا مستهلك وخاضع لسياسة تنموية تفكر فيها الدولة دونه ومن أجل مصلحته.

أما الاقتصادي البولوني أوسكار لانج Oskar Lange، فيعرف علم الاقتصاد بأنه «علم القوانين التي تهيمن على إنتاج الوسائل المادية لإشباع الحاجات الإنسانية وتوزيعها»[١]. وبالنظر إلى هذا التعريف أيضًا، يمكن القول بأن الهدف من صياغة القوانين عمومًا والاقتصادية على الخصوص، هو التمكن من الإشباع والتوزيع الأمثل للحاجيات الإنسانية، حيث وفي هذا السياق يمكن طرح السؤال المتعلق بالجهة التي ستحدد هذه الحاجيات، وهو الأمر الذي يعرف بالتشخيص أثناء بناء المشاريع التنموية، بمعنى آخر أنه لكي تتمكن الدولة من تحديد حاجيات تنموية حقيقية ومن ثم بناء سياسة تنموية ناجحة، ينبغي أن يكون تشخيصها تشاركيًا؛ أي: مستندًا إلى تصريحات ومقترحات المواطن نفسه.

ويتأكد ذلك أيضًا من خلال التعريف الذي ذكره روبينس Robbins حول علم الاقتصاد والذي اعتبره «العلم الذي يدرس التصرف الإنساني باعتباره محاولة للتوفيق ما بين الأهداف والإمكانات النادرة المستعملة بكيفية اختيارية»[٢]. فالقضية إذن

(١) عمر صخري: التحليل الاقتصادي والكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة ٢٠٠٠م، ص٧.

(٢) محمد العبدائمي: أسس التحليل الاقتصادي: التحليل الاقتصادي المعاصر وأسس السياسات الاقتصادية، دار النجاح الجديدة البيضاء، سنة ١٩٩٩م، الطبعة الأولى، ص١٢.

مرتبطة أساسًا باختيارات المواطن وكيفية مواجهة التوفيق بين حاجياته والإمكانات النادرة، هذا التوفيق لن تصيب فيه الدولة إلا إذا منحت الفرصة الكاملة للمواطنين في التعبير عن همومهم، ومحاولة أقلمة هذه الهموم مع الإمكانات المرصودة لذلك.

ودون التطرق إلى كل التعاريف التي جاءت في هذا الصدد، يمكن القول بأننا سنجد قضية المشاركة والإشراك تشكل ذروة سنام هذه المقاربة الماكرو ـ اقتصادية، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك أو الادخار، فالقرار الحاسم إذن يرجع دائمًا إلى المعني بالأمر وهو المواطن، بصفته منتجًا أو موزعًا أو مستهلكًا أو مدخرًا.

وكما هو معلوم، فإن أهمية تدخل الدولة في الاقتصاد بدأت تظهر عندما تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة ١٩٢٩م التي طالت كل القطاعات والمجالات، الشيء الذي دفع بالمفكرين الاقتصاديين إلى محاولة إيجاد حلول ناجعة للخروج من الأزمة، وعلى رأسهم اللورد الإنجليزي جون مينارد كينز الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة في تحريك الاقتصاد عبر ما سماه ديناميكية الطلب، وذلك للخروج من هذه الأزمة، حيث بدأ التفكير في مبررات وآليات التدخل الضامنة لسياسات تنموية ناجحة، تخرج العالم من أزمته الاقتصادية الخانقة التي كان يعيش تحت وطأتها. ومن هنا بدأ يبرز مفهوم الاقتصاد الكلي وتميزه عن الاقتصاد الجزئي[١].

(١) سيتم التفصيل فيه لاحقًا.

وعليه، ولنتمكن من رصد وتقييم النظريات التنموية وتطورها، فإننا سنحاول ـ من خلال هذا المبحث ـ أن نناقش التنمية من عدة زوايا مرتبطة بالنظريات الماكرو ـ اقتصادية والميكرواقتصادية والاجتماعية أيضًا.

٢ ـ التنمية من خلال النظريات الاقتصادية:

٢ ـ ١ ـ التنمية من خلال النظرية الماكرو ـ اقتصادية: النظرية الكينزية:

يعد جون مينار كينز أول من حول منهج التحليل الاقتصادي من نظريات جزئية تقليدية إلى نظريات كلية عامة، أو مما يعرف بالاقتصاد الجزئي إلى الاقتصاد الكلي[١]، ذلك أن هذه النظرية قد أعادت توجيه النظرية الاقتصادية بشكل راديكالي، وبذلك فقد أحدث اللورد الإنجليزي «ثورة اقتصادية» من خلال مؤلفه الشهير[٢] الذي أصدره سنة ١٩٣٦م: «النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود»[٣].

ويمكن تعريف النظرية الاقتصادية الكلية أو الاقتصاد الكلي، على أنها تلك النظرية التي تهتم بالمتغيرات الاقتصادية

---

(١) رضوان زهرو: «دروس في الاقتصاد السياسي»، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

(٢) عزمي رجب: الاقتصاد السياسي، دار العلم، بيروت، لبنان، طبعة ١٩٨٥م.

(٣) في النقود، انتقد النظرية الكلاسيكية وأصحابها، وقد نظروا إليها نظرة سطحية قاصرة، غائبين عن قيمتها، ودورها في ترويج السلع، وتحريك دواليب الحياة الاقتصادية والاجتماعية... مدعين أن دورها دور محايد وأنها ليست إلا حجابا يغطي الحقيقة، وركزوا على استبدال البضائع بالبضائع.

الكلية، مثل إجمالي الناتج الوطني، المستوى العام للأسعار، الاستخدام التام، عرض النقود ومخزون الرأسمال[١].

إن أهم ما جاء به كينز في كتابه المشهور، هو البحث في كيفية تدخل الدولة لتجاوز الأزمة الرأسمالية؟ فكينز انتقد النظرية الكلاسيكية، واقترح مقابل ذلك منهجًا مخالفًا للخطاب الاقتصادي الذي ساد قبله، ليس من حيث المضامين فقط ولكن كذلك من حيث التوجهات الاقتصادية والسياسية أيضًا؛ فعندما تطرق كينز إلى الأزمة، حاول فهم العوامل والأسباب[٢] التي أدت إلى تدهور الأوضاع، وأهمها اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، بحيث لوحظ تدهور القدرة الشرائية من جهة وارتفاع البطالة من جهة أخرى. وقد ركز كينز على مشكل البطالة التي اقترح فيها تدخل الدولة لفتح أوراش للأشغال العمومية؛ لأنها لا تنتج إلا على المدى البعيد، وبالتالي فإن التشغيل في هذه الأوراش يدر دخولًا إضافية تتحول إلى قدرة شرائية، تستهلك فائض العرض الذي كان متوفرًا بكثرة.

ولكن الذي يهمنا في هذا المقام بالدرجة الأولى، هو المنهجية التي تدخلت بها الدولة، تبعًا لنظرية كينز التي ناهضت الرأي الكلاسيكي الرافض لتدخل الدولة إلا في إطار ضيق. بل

---

(١) عمر صخري، التحليل الاقتصادي والكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة ٢٠٠٠م، ص٧.

(٢) بالنسبة للأسباب المباشرة لهذه الأزمة، نجد مثلًا المضاربات المالية، وتقلبات أسعار الأسهم، وانخفاض قيمة سندات الخزينة..

إن كينز اعتبر أن من الأهداف الرئيسية لتدخل الدولة، هو ضمان العمالة الكاملة والرفع من الطلب، وإحداث التوازن بين الطلب والعرض الذي يتحقق عندما يتساوى العرض الكلي[1] والطلب الكلي[2].

فكينز يعتبر أن العرض يتحدد على أساس توقعات المقاولات حول مستوى الطلب الفعلي، وعلى الدولة أن تتدخل لتحديد هذا العرض من خلال الحاجات التي يعبر عنها المواطنون؛ ومن هنا تبرز أهمية التنمية التشاركية وآلياتها في تحديد هذا العرض الذي هو مبني أساسًا على الطلب المحتمل؛ لأن هذا الأخير ما هو في النهاية إلا حاجيات ورغبات المواطنين المفروض على الدولة تلبيتها أو البحث عن من يلبيها.

وعليه عوض الحديث عن الطلب المحتمل الذي سيفضي بطبيعة الحال إلى عرض محتمل قد لا يتوازى مع هذا الطلب؛ ألا يمكن الحديث عن الطلب الحقيقي؛ أي: ما يحتاجه الناس فعلًا من سلع وخدمات؟ ونعتقد أن الوصول إلى هذا التحديد الدقيق لا يتم إلى عبر إعمال آليات وأدوات التنمية التشاركية.

إن فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد كانت تعتبر ثورية في

(١) والعرض الكلي هو مجموع منتوجات المقاولات في القطاع الفلاحي والصناعي والخدماتي.

(٢) الطلب الفعلي، فحسب النظرية الكينزية فهو ما يتحدد على أساس القدرة الشرائية ولكن في اتجاهين: الاتجاه الأول هو طلب الخيرات الاستهلاكية، الاتجاه الثاني هو طلب الخيرات الإنتاجية.

ذلك الوقت؛ لأنه في العشرينات كانت الحكومات عامة ما تعترض على التدخل احتراما للمبادئ الاقتصادية الكلاسيكية الكبرى، لكن كينز خلافًا لذلك وفي مؤلفه «نهاية دعه يعمل» (la fin du laisser faire)[1]، اعتبر أن هذا الشعار الذي يلوح بالرفض البات لتدخل الدولة في الآلة الاقتصادية، غير مجدٍ وغير نافع تنمويا، حيث يرى أن للدولة دورا طلائعيا في الحياة التنموية لضمان العمالة الكاملة (plein employ)، وإنعاش الطلب، وذلك للحيلولة دون خراب المؤسسات الرأسمالية[2]. وإذ نتفق مع الأستاذ محمد حركات في أن تدخل الدولة أصبح ضروريا لضمان العدالة الاجتماعية، ولكننا نعتبر أن هذا التدخل الذي سيضمن هذا الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يكون وفق منهج تشاركي يسمح فيه للمواطن أن يمارس دوره التنموي في بلاده.

بالطبع فقد واجهت النظرية الكينزية انتقادات لاذعة سواء من طرف الماركسيين أو الليبراليين، حيث يرى أحد أبرز الاقتصاديين الماركسيين في عهد ستالين، فاركا (Evguéni Varga) أن «تحليل كينز لا علاقة له بالاقتصاد السياسي كما يتصوره

(١) المؤلف الذي صدر سنة ١٩٢٥م، كان عبارة عن جمع لمحاضرات كينز، ردا على تلك العبارة الشهيرة للكاتب الفرنسي «كورناي» "gournay" (١٩١٢ ـ ١٩٥٩م): «دعه يعمل دعه يمر»، هذه العبارة التي ترمز للشعار الليبرالي الذي حمله الكلاسيكيون طيلة القرن التاسع عشر.

(٢) محمد حركات: «الاقتصاد السياسي والحكامة»، مطبعة المعاريف الجديدة، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى: ٢٠٠٠م، ص١٢٣.

الكلاسيكيون أو الماركسيون، إنه مجرد تأويل سيكولوجي تطبيقي في الاقتصاد»[١]. كما يلاحظ على كينز تجاهله لمفهوم الربح والطبقات الاجتماعية، علاوة على مقاربته للمشاكل التي تواجه الرأسمالية دون ربطها بسياقها التاريخي. ويستنتج فاركا أن كينز حلل مشاكل الرأسمالية بطريقة مجردة ومغلوطة[٢].

هذا عن الليبراليين، أما انتقادات المدرسة النقدية التي يترأسها ميلتون فريدمان (M. Fridman) والتي شكلت نوعًا من الثورة المضادة؛ لأنها تستهدف القضاء على المكاسب والغزوات التي حققتها الثورة الكينزية. وبالفعل، يقر فريدمان أن السياسة النقدية وحدها هي التي تمارس تأثيرًا كبيرًا على الاقتصاد، وأن النفقات العامة التي توصي بها النظرية الكينزية لم تؤد إلا لنتائج مهولة. على اعتبار أن تحقيق هذه الأخيرة أدى إلى التضخم، وأن هناك مسؤولية لكينز فيه، موضحًا أن تدخلات الدولة هي مصدر التهديد الوحيد للرأسمالية؛ لأن أزمة ١٩٢٩م كانت ناتجة فقط عن سوء تدبير الحكومة الأمريكية[٣]، وهنا يمكن القول أن المشكلة التنموية لا تعدو إلا أن تكون تسييرية وتدبيريه؛ أي: أن طريقة ومنهجية تدخل الدولة في العملية التنموية هو الذي سيؤشر للنتيجة، فإذا كانت قرارات وتوجهات الدولة قد بنيت بمعزل عن

(١) محمد حركات، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٢) رضوان زهرو: مرجع سابق، ص١٧١.

(٣) محمد حركات: «الاقتصاد السياسي وجدلية الثروة والفقر»، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ٢٠٠٢م، ص١١٤ ـ ١١٥.

المعني الأساسي في الحلقة التنموية ألا وهو المواطن، فإن كل سياسة تنموية نتجت عن ذلك، ستبوء لا محالة بالفشل أو على الأقل ستتعرض للرفض والمقاومة.

كما تعرض كينز لانتقاد تيار اقتصاديي العرض، حيث يعتبر آرثر ليفر (Arthur lafer) متزعم هذه الأفكار المنبثقة عن الأزمة الاقتصادية للسبعينات والثمانينات، وتتمثل هذه الانتقادات في أن السياسة الاقتصادية الكينزية لم تعد لها أي جدوى سواء بالنسبة لمحاربة البطالة أو الحد من التضخم، فكلتا المعضلتين تلتقيان في آن واحد، ولم يعد هناك مكان لمحاربة الواحدة بالأخرى كما كان الحال على ذلك من قبل. وقد ناضل ليفر من أجل التخلي عن التصور الكينزي للدورة الاقتصادية. وبالتالي فقد نادى بالابتعاد عن سياسة الطلب الكينزية وإحلال سياسة العرض محلها، هذا العرض الذي يعهد إليه بإنشاء منافذه الذاتية كما ينص قانون المنافذ على ذلك.

ومن جهتنا، نعتقد أنه سواء تعلق الأمر بالتركيز على الطلب أو على العرض، فإن إشراك المواطنين في صيرورة اتخاذ القرار شيء لا مناص منه لإنجاح أي عملية تنموية كانت. غير أن هذه الانتقادات كلها لا تنقص من القيمة العلمية للنظرية الكينزية وإسهاماتها في تطوير المعرفة الاقتصادية الحديثة، علمًا أن عددًا كبيرًا من الكتاب يعتبرون نظرية كينز آخر ما توصل إليه الفكر الاقتصادي الحديث من تطور، لذلك لا يجوز أن نقول أن النظرية الكينزية قد تقادمت، وأنه حان الوقت لرميها في مستودع الأدوات

واللوازم العلمية المتجاوزة[1]. بل ينبغي في نظرنا، فقط إضفاء الحس التشاركي على مقومات وميكانيزمات هذه النظرية.

٢ ـ ٢ ـ التنمية من خلال النظرية الميكرو اقتصادية: إشكالية تحديد السلع العامة:

تندرج نظرية السوق في ما هو متعارف عليه بالاقتصاد الجزئي الذي «يهتم بالظواهر الاقتصادية التي تتسم بصيغة جزئية أو فردية، وهذه هي الحالة عندما تتعلق الدراسة بتصرف الفرد المنتج أو تصرف الفرد المستهلك، أو كذلك دراسة السعر داخل سوق منتج معين»[2]. فهي «تتناول بالدراسة والتحليل النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية الفردية كالمستهلك الفردي والمشروع الفردي والخدمة الفردية، وكذا سلوك هذه الوحدات وظواهرها الاقتصادية»[3].

هذه الوحدات الاقتصادية الفردية تتفاعل بالطبع في ميدان يدعى السوق، ذلك أنه يعتبر «مركز التقاء هؤلاء، حيث المنتج يعمل من أجل السوق، إذ منه يشتري عناصر الإنتاج وفيه يبيع منتجاته، والمستهلك يحصل على السلع لإشباع احتياجاته من السوق وفيه يقدم قوة عمله من أجل الحصول على دخل أو ثمن

(١) محمد حركات: مرجع سابق، ص١٢٤.

(٢) محمد العبدائمي، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م، ص١٧.

(٣) محمد حركات، الاقتصاد السياسي لتدبير الشأن العام، مطبعة المعارف، المغرب، ط ٢، ٢٠٠٠م، ص١٧٠.

لاقتناء هذه السلع. إذ هو ـ السوق ـ المكان المركزي للإنتاج والموزع الأكبر للدخول»[١].

و«أمام تعدد الأطراف المتدخلة في السوق، فالإشكالية التي تثار ترتبط أساسًا بالقواعد المؤطرة لعمل السوق. وذلك من خلال، إسهامات المدارس الاقتصادية، أو ما يعرف بنظرية السوق. حيث أن ظهور النظام الرأسمالي أو نظام اقتصاديات السوق لم يكن على نحو فجائي، وإنما كان ثمرة تطور تاريخي طويل وتحولات اجتماعية وفكرية واقتصادية وسياسية على مر العديد من القرون»[٢].

فإذا كان الاقتصاديون قد رسموا أسس ومرتكزات نظرية السوق، وجعلوا أهم مواضيع السوق السلع والخدمات، وأخضعوا هذه السلع لهذه الأسس والمرتكزات، فلماذا تعيش هذه الأسواق بشكل مستمر حالة من عدم التوازن وكثرة الأزمات المرتبطة سواء بالعرض[٣] أو بالطلب؟[٤]

إنه وكما هو معلوم، فوظائف السوق تتلخص في تحديد

---

(١) مصطفى رشدي شيحة، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، الدار الجامعية، طبعة ١٩٨٧م، ص٤٩.

(٢) محمد الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، طبعة ١٩٩٥م، ص٢٦٠.

(٣) لا يعتبر الشيء عرضًا إلا بطرح السلع أو الخدمات في سوق معين، والاستعداد الفعلي لبيعها عند أسعار محددة.

(٤) لا يعتبر الشيء طلبًا إلا إذا عبر صاحبه عن الكميات من السلع أو الخدمات، وعن استعداده لشرائها عند أثمان معينة.

الأثمان والقيم وتنظيم الإنتاج، من خلال تحديد حجمه على أساس تشخيص الطلب، وتوفير عناصر الإنتاج، وتحديد الطرق التقنية للإنتاج، وإخراج السلع إلى السوق لتحديد ثمن التوازن، ثم توزيعها حسب رغبات المواطنين. هذه الوظائف مجتمعة قد تفقد السوق كفاءته وتخلخل وظيفته التوزيعية إذا لم يتوافق العرض والطلب؛ أي: بمعنى أدق، إذا لم تتناسب الحاجات المعبر عنها مع الإنتاج المعروض في السوق.

ومن هنا تبرز جليًا أهمية التشخيص التنموي الجيد للحاجات والرغبات واستخراجها من المواطنين لحسن تلبيتها، وعليه يمكن القول أن كفاءة ونجاعة السوق متوقفة أساسًا على انتهاج مقاربة تشاركية صحيحة وخصوصًا إذا علمنا أن مواجهة السوق ترتكز أساسًا على عنصر التنبؤ الذي «يتعلق بقدرة السوق على مواجهة المستقبل، ففيه يتحدد الاستهلاك والاستثمار والفائض. وفيه يتم التعرف على الاحتياجات المتجددة، من أجل التوسع في الطاقة الإنتاجية. فوظيفة السوق هنا هي التوفيق بين العرض والطلب مع اختلاف المراحل الزمنية[1]. وكذا اختلاف الفئات الاجتماعية التي تتفاعل داخل السوق من منتجين ومستهلكين وإدارة عمومية، كما تعتبر هذه الفئات غير مستقرة في نفس الطابع الاجتماعي؛ فقد يكون الفرد في نفس الوقت مسؤولًا إداريًا ومستهلكًا، أو يمكن أن يكون مستهلكًا ومنتجًا في آن

(١) مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص١٦٠.

واحد، وحيث أن كل فئة تتقمص الدور المناسب للجهة التي تحاول أن تعيشها، علمًا أن الفئات الاقتصادية المذكورة متناقضة في تصرفاتها؛ ذلك أن المنتج يبحث عن الربح الأقصى، وفي نفس الوقت يبحث عن الثمن الأدنى بصفته مستهلكًا، وهكذا تنشأ على أساس هذه التناقضات علاقات متضاربة لا تسمح للسوق بالاستقرار، وبالتالي فالتحليل والبناء السليمين لهذه العلاقات لا يتسق ولا تبرز معالمه في اعتقادنا إلا بمقاربة تنموية تشاركية فاعلة وفعلية.

فصفة المنتج تخول لمتقمصها القيام «بمعرفة اتجاهات الطلب وحجمه من السوق، ثم تحديد حجم الإنتاج بناء على ذلك، وهذا يستلزم حصوله على عناصر الإنتاج اللازمة لإتمام عملية الإنتاج من حيث الكم والكيف. وبذلك يتحدد موقفه في السوق كطالب لعناصر الإنتاج، ليقوم بعملية التجميع والتوفيق بين هذه العناصر، بهدف توليد السلع والخدمات وتقديمها للمستهلكين، وهو بهذا يعمل كعارض للمنتجات. فالنشاط الإنتاجي يجعل المنتج طالبا في مرحلة وعارضا في مرحلة أخرى»[1].

أما صفة المستهلك التي يتوخى فرد أو جماعة من خلالها تحقيق الإشباع الأمثل[2]، ولا «يهدف إلى تحقيق الربح كالمنتج،

(١) مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص١٥٧.

(٢) أقصى إشباع بأقل تكلفة.

هذا يفترض توفره على دخل، وهو يحصل عليه من السوق حينما يعرض خدماته للمنتج، هذه الخدمات قد تكون قوى العمل أو المواد الأولية أو رأس المال أو المعرفة، في هذه المرحلة تعمل الوحدات كعارض. وهي تحصل كعارض لخدماتها على عوائد، هذه الدخول تستخدم كمقابل للحصول على السلع والخدمات التي ينتجها المنتجون، وبهذا تتحول الوحدات في مرحلة ثانية إلى طالب»[1].

ولا ينبغي أن ننسى وظيفة الإدارة أو الحكومة التي تتأرجح بين المستهلك والمنتج إضافة إلى مهمتها الأصلية المرتبطة بالحفاظ على التوازنات العامة للاقتصاد، التي لا يمكن لها أن تحققها إلا بضمان تفاعلات سليمة وسلسة بين مكونات السوق، وإحداث ديناميكية ترابية بين هذه العناصر المكونة للسوق، وذلك ضمانًا للتوازن بين الرغبات والمقترحات؛ أي: بالمعنى الاقتصادي بين العرض والطلب.

ولا شك أن هذه العلاقة التنموية بين هذه الأطراف تحكمها قواعد تأثير وتأثر تتحدد من خلالها معالم واتجاهات السياسة الاقتصادية في عمومها، ذلك أن التأثير يكون مرتبطًا بقوة طرف على الآخر من حيث عدده أو مهاراته التفاوضية، وإذا ما كان هذا التفاوت كبيرًا فسنعيش ميلًا كبيرًا إلى هذه الجهة ومصالحها، مما قد يؤدي إلى اختلال القوانين الطبيعية للسوق، كما هو الحال

(١) مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص١٥٨.

في مجموعة من الدول التي تعاني من أزمات تلو الأخرى، وخلق مجموعة من الاحتكارات. و«نظرًا لما للاحتكار من أضرار وآثار غير مرغوب فيها مثل رفع الأسعار، تقييد الإنتاج؛ فمن الطبيعي أن تقاوم الحكومة (الدولة) نمو الاتجاهات الاحتكارية، من خلال وضع التشريعات التي تحد من سيطرة المنشآت والمنتجين المحتكرين»[١].

ورغم اتفاقنا مع الباحث فيما يتعلق بتدخل الدولة بالقوانين والتشريعات، فإننا نرى أن هذا التدخل التشريعي المحض يبقى قاصرًا ما لم يسبقه تدخل آخر للدولة بغية إقامة التوازن التفاوضي والمهاراتي، لدى كل مكونات السوق من خلال ما يسمى بمبدأ التمكين التنموي[٢] لأنه ولحد هذا اليوم، فإن توازن السوق يحصل بالنسبة للاقتصاديين بمجرد توازي كمية العرض والطلب، مع اشتراط مناخ المنافسة الكاملة بشروطها الخمس[٣] التي لم تتوفر ولن تتوفر بكل شروطها. وبالتالي ينبغي للدولة أن تتدخل لإقامة التوازن، واستكمال الشروط التنافسية التي لا تتوفر أثناء عملية البيع والشراء.

وبالرغم من دعوة من يتبنون نظرية آدم سميث إلى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، فإنهم يتناسون أن آدم سميث يقر نفسه

---

(١) أحمد رمضان نعمة الله، مقدمة في الاقتصاد التحليلي، المكتبة الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م، ص٢٨٩.

(٢) سيتم تفصيل مكونات هذا المبدأ لاحقا.

(٣) التجانس والذرية وحرية الدخول والخروج والشفافية والمرونة.

للدولة «بالتدخل في المجال الاقتصادي في بعض الحالات، حيث أجاز لها القيام ببعض المشروعات الاقتصادية التي يحجم الأفراد عن القيام بها لقلة أرباحها، أو لانعدام الربح فيه مطلقًا»[١]. وهو الشيء الذي سيمكنها من استعادة توازن الأسواق، ولكن هذا إذا ما نهجت الدولة مقاربة تنموية تشاركية لتشخيص الحاجات وحسن إشباعها.

٢ ـ ٣ ـ التنمية من خلال نظرية الإنتاج:

لقد تعرض الكثير من الاقتصاديين إلى نظرية الإنتاج، مما ساهم في إنتاج عدد كبير من التعاريف المرتبط بالإنتاج. ويمكن تصنيفها إلى مفهوم تقني[٢] ومفهوم اقتصادي[٣] ومفهوم اجتماعي، الذي «يعتبر علاقة اجتماعية، تبدأ من نشاط الإنسان لتحويل قوى الطبيعة من صورة أولية قابلة للإشباع، إلى صورة نمائية يمكن أن تحقق له هذا الإشباع، وتنتهي إلى علاقات تعاون أو صراع بين الإنسان والإنسان حول اقتسام ثمرات النمو، ولهذا لا يمكن الفصل بين عملية الإنتاج وبين العمل الإنساني؛ أي: بين الإنتاج وقوى الإنتاج من آلات أو أجهزة أو مواد أولية أو عمل مباشر،

(١) مصطفى قلوش، الحريات العامة في المذاهب المعاصرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م، ص٣٣/ ٣٤.

(٢) هو كل عملية تحويل يهدف من خلالها إشباع حاجة معينة، فهو عبارة عن علاقة بين عناصر الإنتاج وبين مخرجاته التي تشكل المنتج.

(٣) يركز هذا المفهوم على قيمة المنتج الذي يستخرج من الفارق بين قيمة لنفقة التحويل وايرادات المنتج.

تلك القوى التي يحوزها المجتمع ويستخدمها للتأثير على الطبيعة»[1].

ولعله لا يخفى على أحد أن الإنتاج يلعب دور المحدِّث للمنافع التي تتوخى إشباع الحاجات المصرح بها، وعليه فالمقاربة التنموية التشاركية هي الوسيلة الوحيدة الكفيلة باستخراج هذا التصريح والعمل على إشباعه بالطريقة المثلى. ذلك أن الموارد الطبيعية بحالها لا تستطيع أن تلبي الحاجات دون أن يطالها تغيير يناسب انتظارات المواطنين. لأن الحاجة هي التي تحدد طبيعة المنتج، وبالتالي فهذه الحاجة لا يمكن التعرف عليها بدقة إلا عن طريق مقاربة تشاركية مع المعني نفسه، وفق نظرية «وجها لوجه» (la théorie du face à face)، وسواء تعلق الأمر بنظام اقتصادي رأسمالي[2] أو اشتراكي[3] أو إسلامي[4] فالتحديد الدقيق الحاجيات أو الإحساسات ومحاولة اشباعها، لن يتأتى بشكل ناجع إلا باعتماد المقاربة التشاركية في تحديدها وفي طرق إشباعها.

---

(١) عادل أحمد حشيش، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، لبنان، ١٩٩٩م، ص٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(٢) المؤسس على الحرية والملكية الفردية والبحث على الربح الأعلى، وبالتالي فالرأسمالي يحاول المزج بين إشباع الحاجات والقدرة على أداء الثمنه.

(٣) المؤسس على الملكية العامة والتخطيط، والدفع نظريا في اتجاه إشباع الحاجات دون الاهتمام الكبير بالربح.

(٤) المؤسس على الجمع بين المصلحة الخاصة والعامة مع تغليب هذه الأخيرة على الأولى إذا تعارضت المصالح.

وبالطبع فإن عمليات المشاورات والتشخيصات التي ينبغي أن تقوم بها الجهة المنتجة مع مواطنيها ليست بالسهلة ولا البسيطة، ذلك أنه كما هو معلوم في النظرية الاقتصادية، فالمنتج من جهته يحاول البحث عن الربح[١] أو على الأقل الحفاظ على التكلفة[٢]، والمستهلك يحاول إشباع حاجاته بأقل تكلفة ممكنة؛ وعليه، وبتدخل الدولة وسهرها على ذلك، فإن النقاش التشاركي يحتاج إلى عمليات تفاوضية بين الطرفين؛ لأن التنظيم التقني لعناصر الإنتاج تتداخل فيه «علاقات نسبية أو وظيفية أو احتمالية تختلف وتتنوع تبعًا لنشاط المشروع»[٣].

ولأن عناصر الإنتاج المتعارف عليها تتمثل في الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، فإن للدولة دورا بارزا من خلال المكون الرابع، شريطة أن تجعله تنظيمًا تشاركيًا بما تفيد الكلمة من معنى. وبالتالي يمكن في النهاية إنجاز أعمال تنموية متفق عليها (Le consensus) أو على جلها.

كما تجدر الإشارة إلى أن المنظم ملزم بالتنسيق بين مكونات الإنتاج المختلفة وفق المقاربة التشاركية، التي تقتضي تنشيطًا ترابيًا يستخرج من خلاله كل العناصر الإنتاجية وكل المؤهلات الترابية التي تشبع حاجات المواطنين. كما أن هذا المنظم يتحمل مخاطر نشاطه، ويحصل مقابل تحمله لهذه

(١) إن كان قطاعًا خاصًا.

(٢) إن كان قطاعًا عامًا.

(٣) مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١.

المخاطر على مكافأة تتمثل في الربح[1].

فتدخل الدولة هذا الذي يهدف إلى تنسيق أهداف السياسة العامة، مرتبط أساسًا بتوفير السلع والخدمات العمومية التي لا تندرج في اختصاص القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، فإن الدولة كانت تقوم بإعمال سياسات اجتماعية ومالية ونقدية، تحدد فيها مجموعة من الإجراءات، تعتقد أنها هي القادرة على إشباع الحاجات والمحافظة على التوازنات، من مثل «سياسة الإعفاءات والتمييز الضريبي، حيث يتم تشجيع مجال عن مجال آخر، مثل زيادة الإنفاق ولإعانات الاقتصادية التي يتم منحها لبعض القطاعات لإنتاج السلع العامة، مثل بعض السلع الأساسية كالخبز والبنزين، التي تؤدي لمحاربة التضخم من خلال خفض الأسعار، وإلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام، وذلك بتغطية ما يكون في ميزانيتها من عجز، وتشجيع الصادرات بمنح إعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات، وتشجيع الاستثمار والتنمية، وخصوصًا بالنسبة لبعض الصناعات الضرورية للتنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى الدعم الإنتاجي الذي تقدمه الدولة لمساعدة المقاولات الصغرى والمتوسطة في عملية تحسين تنافسيتها، بوضع برنامج للدعم العملي الذي يمكن لكافة المقاولات الاستفادة منه. ولتسهيل تمويل المشاريع يتم تقليص الضريبة على الشركات

(١) يمكن أن يكون هذا الربح ماديًا أو معنويًا.

للمقاولات الصغرى والمتوسطة، مما يؤثر على زيادة مقدرتها الإنتاجية»[١].

إنها إجراءات في ظاهرها تبدو محفزة للإنتاج والاستثمار وحتى الربح، ولكن واقع الحال لا يعكس هذه الديناميكية. حيث أن البطالة لا زالت ضاربة أطنابها في كل البلدان وخصوصًا النامية منها، والأمية متفشية بشكل مخيف في صفوف المواطنين، والفقر والهشاشة والإعاقة والأمراض. إنها إذا ديناميكية تدور حول نفسها، وتعيد نفس الخطأ؛ لأن المنطلق في حد ذاته خاطئ، حينما تتكلف الدولة بكوادرها وخبراءها بتحديد ما ينفع وما لا ينفع الناس بمعزل عنهم، فهي بذلك تضع في سياستها العمومية ما تراه مناسبًا لها وقد يكون غير مناسب لمواطنيها[٢].

٢ ـ ٤ ـ التنمية من خلال نظرية الدخل غير المباشر:

«الدخل غير المباشر هو عبارة عن تكملة للأجور الأولى، وهي التي يدعوها الاقتصاديون أحيانًا أجورًا اجتماعية أو دخلًا اجتماعيًا. هذا الدخل يتوصل به العامل لا كتعويض عن العمل الذي يقوم به ولا كثمن لليد العاملة التي يقدمها، بل هو دخل يعطى لاعتبارات اجتماعية وعائلية وصحية. والميزة الأساسية لهذه الدخول والأجور غير المباشرة، أنها لا ترتبط مباشرة بالعمل

(١) مصطفى سليمان، عماد الصعيدي، حسان داود وخضر عقل، مرجع سابق، ص٢٦٥.

(٢) على شاكلة القولة الشهيرة لغاندي «ما تقوم به من أجلي دون حضوري فإنك تقوم به ضدي».

الذي يبذله العامل ولا بالمهمة التي يقوم بها في الإنتاج، ولكنها تعطى لاعتبارات أخرى اجتماعية أو عائلية أو صحية. والواقع أنها ليست أجورًا بالمعنى الحقيقي للكلمة، ولكنها مجرد تعويضات اجتماعية تسعى إلى حماية العامل من بعض المخاطر والآفات، وتحاول أن تضمن له مستوى معينا من المعيشة»[1].

يبدو من خلال هذا التعريف أن المسؤول المباشر عن هذا النوع من الدخل هو جهاز الدولة، وبالتالي فهي مطالبة بإدراج هذا الدخل غير المباشر في سياسة الدولة العمومية العامة، وتحديدًا في إطار سياسة اجتماعية تتدخل من خلالها في عملية التنمية وكل ما يرتبط بجوانبها الاجتماعية، كما تعد هذه السياسة بمثابة بارومیتر لقياس مدى كفاءة الدولة في القدرة على حل وتجاوز المعضلات الاجتماعية التي تواجهها.

فإذا كانت الغاية من السياسة الاجتماعية هي التخفيف من الفقر والإقصاء الاجتماعي، والتقليص من الهشاشة، وتقوية العدالة الاجتماعية وضمان استدامتها، فهي تتخذ لنفسها آليات ومناهج تستند إليها للتقرب إلى هذه الغايات، من خلال القطاعات الاجتماعية المعروفة كالتعليم والصحة والتشغيل إلى غيرها من القطاعات المشتغلة والمتفرغة لهذا العمل.

وإذا ما اعتبرنا أن العمل الاجتماعي رديف للرعاية

(١) عبد الله عاصم، دراسات عن توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي، دار الأمنية، الرباط، المغرب، ط١، ١٩٨٥م، ص٣٣.

الاجتماعية[1] التي «يمتد مفهومها في الوقت الحاضر ليشمل كل أنواع النشاط الاجتماعي الموجه لصالح الفرد والجماعة والمجتمع، بحيث تصبح غايته النهائية تحقيق الرفاهية للجميع»[2]، فإنه وعلى الرغم من هذا التفرغ، تجد أن الأحوال الاجتماعية في معظم الدول في حالة تدهور وتراجع، وخصوصًا منها الدول المتخلفة. حيث بلغت الأمور إلى حد قول أحد الباحثين في المجال «لقد أسدل الفقر على وجه عالمنا مقسمًا إياه إلى عالمين مختلفين، كوكبين منفصلين، بشريتين غير متكافئتين، بشرية غنية إلى حد يثير الخجل، وأخرى فقيرة إلى حد اليأس»[3].

ومن هنا يبدو طرح هذا التساؤل مشروعًا، وهو مع توفر هذه الإمكانات البشرية والمالية، وهذه القطاعات التي لا تلتفت إلا لهذه الغايات الاجتماعية، لماذا نعيش دائمًا هذه الأوضاع

---

(١) كما أن هناك من يسميها حماية اجتماعية، والتي عرفتها الجمعية القومية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين بأنها: «مجموع الأنشطة المنظمة التي تمارسها هيئات حكومية وأهلية تطوعية، تسعى من أجل توفير الحماية والوقاية والحد من آثار المشكلات الاجتماعية والعمل على علاجها، بإيجاد الحلول المناسبة لها، كما تهتم بتحسين مستوى معيشة الأفراد والجماعات والأسر والمجتمعات». انظر: محروس محمود خليفةّ، مرجع سابق، ص٢٥.

(٢) سليمان علي الدليمي، الرعاية الاجتماعية: نظريات وتطبيقات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٨م، ص٣٢.

(٣) محروس محمود خليفة، ممارسة الخدمة الاجتماعية: قراءة جديدة في قضايا الرعاية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، ١٩٨٩م، ص٣٤.

الاجتماعية المتردية؟ ولماذا نجد أن أغلب مؤشرات السياسة الاجتماعية في تراجع دائم؟

إن القضية لا ترتبط بشكل مباشر وحصري بالموارد والإمكانات، بل المسألة تتعلق بالدرجة الأولى بالمفهوم أولا، ثم المناهج التي تعتمد للنظر في هذه الإشكالات الاجتماعية وطرق معالجتها ثانيا. فاذا كان مجموعة من الباحثين لا زالوا يعتمدون على «كريس أشمان» في تعريفه للمؤسسة الاجتماعية الذي اعتبرها «مؤسسة تهدف بشكل أساسي إلى تقديم الخدمات الاجتماعية للعملاء، وهي مزودة معظم الأوقات بخبرات المتخصصين من الأخصائيين الاجتماعيين، ومن التخصصات الأخرى، والمساعدين المهنيين، والموظفين الإداريين والمتطوعين في بعض المؤسسات. وتسعى المؤسسة الاجتماعية إلى خدمة مجموعة محددة من العملاء ذوي الاحتياجات المعينة، حيث تعتمد عملية تقديم الخدمات على السياسات والقواعد التي يلتزم بها المتخصصون، وتحتوي على الخطوات المتبعة لتقديم الخدمات للعملاء، وهذه الخدمات تهدف تحسين الأفراد وتنمية مستويات معيشتهم ومساعدتهم على تحقيق الاكتفاء والتنمية الذاتية»[1]؛ فإن المعالجة ستظل قاصرة ما دام الأمر يتعلق بتقديم أو منح أو إعطاء المساعدات، التي تعتبر حسب النظرية الاقتصادية نافدة ولا تتجدد

(١) حسين حسن سليمان، هشام سيد عبد المجيد، منى جمعة البحر؛ الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٥م، ص٢٧٨.

بالشكل المطلوب، مقابل حاجات لا متناهية. وبالتالي فهذا المفهوم يقود بالطبع إلى منهج مرتبط بالمسكنات الاجتماعية، ولا يرقى إلى مستوى الحل الجذري للاختلالات الاجتماعية المنتشرة هنا وهناك.

إن الهدف الذي نرجوه إذن من هذه السياسات الاجتماعية، هو أن تنبني فعلًا على حاجات المواطنين، من خلال التشخيصات الواقعية، والسماح للأفراد بالتعبير عن همومهم وتحويلها بدون تغيير إلى مشروعات، ستكون لا محالة هادفة وناجحة. لأنها تعبر فعلًا عن متطلبات أصحابها. وهو الشيء الذي «يستدعي ضرورة التدخل الاجتماعي للدولة، الذي تنحصر مهمته في مساعدة الأفراد والجماعات على تحديد مشاكلهم وحلها، أو تخفيف حدتها، من حيث هي مشاكل ناجمة عن خلل في التوازن بينهم وبين محيطهم الاجتماعي من جهة، ومنع ما أمكن حصول هدا الخلل[1]. هذا التوجه لا يمكن إلا أن يقودنا إلى صياغة سياسات عمومية اجتماعية تشاركية، والتي ينبغي دمجها فيما تم إنجازه من سياسات عمومية اقتصادية تشاركية، وبالتالي نتوفر على سياسة عمومية تشاركية عامة يلعب فيها الاجتماعي دور المصحح للسياسات الاقتصادية وليس العبء المسلط عليها.

(١) عاطف عطية، التدخل الاجتماعي: المستويات، الميادين، والتجارب، بيروت، لبنان. ط ١، ٢٠٠٢م، ص٩٨.

٣ ـ الاجتماعي ودوره في تصحيح الاقتصادي:

لا شك أن للمسألة الاجتماعية دورًا أساسيًا في تصحيح السياسات الاقتصادية، وذلك عن طريق تدخلات رسمية مؤسساتية[١]، وأخرى غير مؤسساتية[٢] لاستكمال عناصر التنمية، وضمان العيش الكريم للمواطن بشكل متكامل صحيًا وثقافيًا وماديًا.

ولم تكن النظرية الاقتصادية الكينزية بمنأى عن هذا الربط بين الاجتماعي والاقتصادي، حيث دعا «جون مايناردكينز» إلى نظرية الاستخدام الأمثل للعمالة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي فإن الدور الذي يلعبه الجانب الاجتماعي في تصحيح السياسة الاقتصادية يجد له جذورًا نظرية مختلفة، يمكن الرجوع إليها والاستناد عليها لإرساء قواعد صلبة لهده العلاقة التصحيحية.

فمثلًا في المغرب فإن الملك يرى ـ ونحن نتفق معه في هذا الطرح ـ أن التنمية الاجتماعية تهدف إلى «تمكين الإنسان المغربي من كل شروط العيش الكريم»[٣]، وذلك بتأكيده دائمًا على استمراره في محاربة الفقر والتهميش، والهشاشة، والإقصاء

(١) تدخلات رؤساء الدولة أو ملوكها، تدخلات الحكومة، تدخلات البرلمان..

(٢) كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، ونظيف نحن هنا المواطن بصفته وذاته..

(٣) الخطاب الملكي الموجه إلى القمة الاقتصادية المنعقدة بالكويت، ١٩ يناير ٢٠٠٩م.

الاجتماعي[1]. وعليه يمكن القول بأنه عقب كل خطاب ملكي تتم مراجعة عدة أمور وإعادة النظر في العديد من السياسات العامة، وعلى الخصوص تلك السياسات المرتبطة بالاقتصاد اليومي للمواطن، وبالتالي تبرز الأهمية القصوى لدور الاجتماعي في تعديل وتصحيح الاقتصادي، خصوصًا إذا صدر من جهة مسؤولة وفاعلة في هذا المجال.

وبما أن «الحكومة في المغرب تعرف بتبعيتها شبه المطلقة للمؤسسة الملكية في مجال تصور السياسات العامة وصناعتها، ومنه تستحضر بشكل دائم التوجيهات الملكية كخلفية لبرامجها وقراراتها»[2]؛ تسعى الحكومة إلى ترجمة هذه التوجيهات على أرض الواقع وذلك عبر إدراجها كإجراءات وبرامج تنموية ضمن سياساتها العامة، وبذلك تصبح السياسة العامة التي تشمل الجوانب الاقتصادية، مرتبطة بشكل وثيق بما هو اجتماعي.

ونظرًا لأن الدولة المغربية تعطي أولويات كبرى للجوانب الاجتماعية، فإنه أصبح بارزًا أن الاقتصادي هو التابع للاجتماعي؛ أي: بمعنى أصح فإن الاجتماعي يأتي بعد كل مبادرة ليصحح السياسات العمومية الاقتصادية.

أما تدخلات البرلمان في المسألة الاجتماعية، فهي تبرز من

(١) تقرير الحالة الاجتماعية ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠م، المجلة المغربية للسياسات العمومية، المغرب، ٢٠١٠، ص١١.

(٢) تقرير الحالة الاجتماعية ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠م، مرجع سابق، ص١١.

خلال المقترحات التشريعية والمراقبة الدائمة لعمل الحكومة. وغالبا ما تجد مقترحات البرلمانيين، وخصوصًا الفرق المعارضة، تنحو نحو الجوانب الاجتماعية[1] ومحاولة ترميم الوضع الاجتماعي للمواطنين[2]. وبهذا الضغط تجد الحكومة نفسها مضطرة إلى الاهتمام بالمسائل الاجتماعية ولو على حساب الجوانب الاقتصادية للبلاد. وبالتالي يصبح الاجتماعي شيئًا مصححًا لكل المجريات والتدابير الاقتصادية المرسومة بالسياسة العمومية العامة.

ويمكن اعتبار هذه العملية بما سنسميه بالتصحيح القبلي، ذلك أن للاقتراحات الأولوية إذا ما تم القبول بها، فهي تدرج في خطوط وتوجهات السياسة العمومية العامة ابتداء. ولكن ومع متابعة العمل الحكومي، فإن للبرلمانيين الحق في تصحيح ثانٍ من خلال ما خوله لهم القانون على مستوى المراقبة والتتبع باللجوء إلى الأسئلة الشفوية والكتابية، وأيضًا بالدعوة إلى تشكيل لجان تقصي الحقائق. ومن خلال هاتين الآليتين يمكن تصحيح عدة عمليات وسياسات اقتصادية في طريقها إلى الإنجاز، خصوصا إذا ما تم التعاطي معها بالحزم والجدية المطلوبين.

وإذا ما عدنا إلى أهم حلقة في بناء السياسات العمومية

---

(١) لضمان تواصل دائم مع هيئاتها الناخبة.

(٢) من خلال اقتراح قوانين لإحداث مؤسسات اجتماعية أو صناديق اجتماعية أو من خلال اقتراح قوانين ذات الأثر الاجتماعي أو من خلال قوانين تسير بعض الفئات المهنية...

التشاركية والمتعلقة بدور الفاعلين غير المؤسساتيين في استخدام الاجتماعي في تصحيح الاقتصادي، فإننا نجد أن «رسم السياسات العامة الاجتماعية بهدف التصحيح الاقتصادي، لا ينحصر فقط في تدخل الجهات والقوى الرسمية فقط، بل هناك جهات أخرى تصنف على أنها فعاليات غير رسمية تشارك هي الأخرى في المشاركة والتأثير على صانعي السياسات ومنفذيها؛ كالجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية والمواطنون المتمثلون في الرأي العام»[1].

كما يمكن الرجوع أيضًا إلى القطاع الخاص، رغم نزعته التجارية والربحية، لتفعيل المسألة الاجتماعية من أجل تصحيح الشأن الاقتصادي[2]، ويشترط في التدخل الاجتماعي للقطاع الخاص أن يكون هناك نوع من التنسيق مع الدولة، وذلك من خلال توفير المناخ المناسب للاستثمار المبني على بنيات تحتية جيدة وتحفيزات اقتصادية مناسبة، وخصوصًا ضمان استقرار سياسي واجتماعي يحفز المستثمرين، ويدفعهم إلى وضع الثقة للاستثمار بالبلاد. وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى تطوير تدخل القطاع الخاص في السياسة العامة الاقتصادية عمومًا والاجتماعية على الخصوص.

---

(١) رشيد السعيد، الحكامة الجيدة بالمغرب، طوب بريسن، الرباط، الطبعة الأولى، أبريل، ٢٠٠٩م، ص١٣٨.

(٢) هذا التصحيح تهدف المقاولات من خلاله تقوية أو على الأقل الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين وهو الشيء الذي يخدم مباشرة مصلحة هذه المقاولات نفسها.

ومن الجهات المهمة التي ينبغي إشراكها في صياغة السياسة الاجتماعية نجد المجتمع المدني[1]، الذي نعتبره الحلقة الأساسية في بناء كل القرارات التنموية. ذلك أنه يشكل قناة الوصل بين صناع القرار والمواطنين، وعليه فإن التقرب من حاجات المواطنين ومحاولة إشباعها، لا يتم إلا عبر هذه المؤسسات الجمعوية؛ لأنها أدرى بهموم وتطلعات السكان. وكلما كانت المؤسسة الجمعوية تشغل في مجال ضيق، كلما كان إنجازها وفعاليتها جيدة؛ لأنها تركز على تلك المشاكل الخاصة بمجال صغير[2] يمكن السيطرة عليه.

إلا أن هذه العملية تتطلب شرطين أساسيين لتشخيص مشاكل المجالات الصغيرة ونقلها لصناع القرار: أولهما تسلح أطر المؤسسات الجمعوية بعدة مهارات وأدوات، تمكنها من التعرف الدقيق على مجالها الصغير؛ وثانيهما التحلي بالحياد[3] التام وعدم الخضوع لأي تأثيرات سياسية أو إيديولوجية، يمكن أن تساهم في زيغ العملية التنموية عن السكة الصحيحة المرسومة لها.

ومع بروز «الاقتناع بكون التنمية مسألة تهم الجميع،

(١) سنقتصر هنا على المفهوم الضيق للمجتمع المدني وبالتالي سنعتبر مفهوم المجتمع المدني مرادفا للنسيج الجمعوي رغم الاختلاف الحاصل حول المفهومين.

(٢) Le terroir وهو فضاء أضيق من ما يسمى في الفرنسية بـ .Le territoire.

(٣) أو ما يصطلح عليه في لغة التنمية التشاركية بالتجاهل الراشد
Ignorance optimale ou ignorance raisonnée

وضرورة تقاسم المسؤولية لمواجهة العجز الاقتصادي، لذلك قادت الجمعيات بمجموعة من المبادرات التنموية في مجالات متعددة؛ كالبنيات التحتية وتقوية القدرات والمشاريع المدرة للدخل. فكانت إذن القيمة المضافة لتدخل جمعيات المجتمع المدني هي ضمان مشاركة الساكنة والتدبير المبني على نتائج ملموسة، وهي مبادرات مكنت الفاعل الجمعوي من أن يصبح فاعلًا وشريكًا أساسيًا لربح رهان التنمية الاجتماعية، مما ساهم في إنجاح العديد من المشاريع التي لها وقع مباشر على الكفاءات الذاتية لبعض الفئات الاجتماعية»[1].

ومع ظهور هذا الاقتناع، أصبح لزامًا على الدولة أن تصغي لمواطنيها وتبلور سياسات اجتماعية نابعة من تشخيصات تشاركية تهدف إلى المساهمة في تصحيح السياسات الاقتصادية الهادفة فقط إلى الحفاظ على التوازنات الماكرو ـ اقتصادية. «وبهذا تبين بعض التجارب في المغرب عن مدى تنوع مجالات تدخل الجمعيات ونوعية وأهمية مشاركتها الفعالة في المقاربة التصحيحية للاقتصاد، لقدرة هذه الأخيرة على التشخيص الميداني للواقع الذي يعيشه المواطن المعوز، بالإضافة إلى البعد التواصلي معه والتعاطف مع حاجياته بشكل إيجابي»[2].

إن الدور الذي يلعبه الجانب الاجتماعي في تصحيح كل ما

(١) رشيد السعيد، الحكامة الجيدة بالمغرب، مرجع سابق، ص١٤٩.

(٢) المرجع نفسه، ص١٥٢.

هو اقتصادي يتطلب تدخلًا مؤسساتيًا من خلال كل السلطات التنفيذية، وتدخلًا غير مؤسساتي من خلال المجتمع المدني والقطاع الخاص، بغية إقامة سياسات عمومية اجتماعية، قادرة على تفادي التأثيرات السلبية للسياسة الاقتصادية.

إلا أن واقع الحال يبين جليًا أننا لم نستطع بعد الوصول إلى هذه الأهداف؛ لأننا نغيب اللاعب الأساسي في العملية التنموية وهو المواطن بصفته مواطنًا؛ أي: ليس من الضروري أن يكون منخرطًا في حزب سياسي أو نقابة أو جمعية ليشارك في صياغة السياسات العمومية، بل علينا أن نشركه في ذلك من خلال زرع قوة المشاركة فيه، ليفيدنا بخبرته كمواطن.

الفصل الثاني

حالة التنمية في الوطن العربي، مظاهر الأزمة واقتراحات الحلول

المبحث الأول

التنمية في الوطن العربي: قراءة نقدية في تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣م

مصطفى المريط ـ هشام المكي

١ ـ تقديم التقرير وسياقه العام:

١ ـ ١ ـ سياق التقرير:

يصدر تقرير التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)[١] الذي تأسس سنة ١٩٦٦م، من خلال دمج برنامجين تابعين للأمم المتحدة هما: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية الممتد، وبرنامج الأمم المتحدة للدعم الخاص. وقد تم دمج البرنامجين بشكل كامل في سنة ١٩٧١م ممن أجل تجنب تداخل الصلاحيات والخدمات المقدمة من كلا البرنامجين.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يراهن على مساعدة البلدان ـ ومن ضمنها العربية ـ على إيجاد وتبادل الحلول الخاصة

(١) United Nations Development Programme.

بها في المجالات الأربعة الرئيسية التي يعنى بها البرنامج وهي: الحكم الديمقراطي، ومكافحة الفقر، والإنعاش ومنع الأزمات، والبيئة والطاقة.

ويولي البرنامج اهتمامه لقضايا تنموية ذات أولوية تشمل الاستجابة لفيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.

إلا أن أول دليل للتنمية البشرية لم يطلق إلا في تقرير التنمية البشرية الأول في عام ١٩٩٠م، وهو مقياس مركب للتنمية البشرية، يختلف عن المقاييس التي تقيم التقدم في البلدان على أساس اقتصادي صرف[١].

إذ يركز تقرير التنمية البشرية السنوي على قضايا التنمية العالمية بتوفير أدوات قياس وتحليل مبتكرة واقتراح سياسات عامة تكون في كثير من الأحيان مثيرة للجدل وتهم ثلاثة مؤشرات: الصحة والتعليم والدخل.

كما يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميع تقارير التنمية البشرية الإقليمية والقطرية وحتى المحلية المبنية على إطار تحليلي. وهو ما انصب عليه تركيز البرنامج بمحاولاته التصدي لمعوقات التنمية التي حددتها السلسلة الأولى من تقارير التنمية البشرية العربية في المعرفة والحرية وتمكين المرأة.

---

(١) انظر المبحث الأول من الكتاب، وسياق الحديث عن التنمية البشرية.

١ ـ ٢ ـ مؤشرات التنمية البشرية:

يشير مؤشر التنمية البشرية[١] الذي ابتكرته هيئة الأمم المتحدة إلى مستوى التنمية في دول العالم. ويرتبط بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم ومحو الأمية ومستوى الدخل الفردي. وقد قام بابتكار هذا المؤشر عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق، وساعده في ذلك عالم الاقتصاد الهندي أمارتيا صِن الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد والعالم البريطاني «ماغانديساي».

غير أنه منذ سنة ٢٠١٠م، أصبحت تعرض في الجداول بيانات دليل التنمية البشرية، ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة، ودليل الفوارق بين الجنسين، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد؛ هذان العاملان الأخيران لا يزالان في طور الاختبار.

كما تحدد جداول التقرير الفارق بين ترتيب البلد حسب الدخل القومي الإجمالي وترتيبه حسب دليل التنمية البشرية، الذي يشير إلى مدى قدرة البلد على استخدام الدخل بفعالية لتحقيق تقدم في بعدي التنمية البشرية غير المرتبطين بالدخل. كما تطرح من قيمة الدليل الأصلي قيمة عدم المساواة في كل عامل من العوامل الثلاثة، وهو ما يمكنه أن يكون المستوى الفعلي للتنمية البشرية (بعد حساب عدم المساواة). أما دليل التنمية البشرية السابق فيمثل المستوى الذي كان من الممكن تحقيقه لو توزعت

(١) Human Development Index (HDI).

الإنجازات بالتساوي بين السكان، وبهذا يمكن حساب الفارق بين الدليلين لحساب المستوى المحتمل للخسارة في التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة.

كما أن الفارق بين ترتيب أي بلد حسب دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة يشير إلى أنه يؤثر إما سلبًا أو إيجابًا على ترتيب البلد. ويتم تحديد هذا العامل بقياس الفوارق بين المرأة والرجل على مستوى الصحة الإنجابية والتمكين وسوق الشغل.

أما دليل الفقر المتعدد الأبعاد فهو دليل يقيس الحرمان المتعدد الذي يواجه البشر في التعليم والصحة ومستوى الدخل، وهذا الدليل يقيس حالات الفقر المتعدد الأبعاد غير المرتبط بالدخل (عدد الأشخاص الذين يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد)، كما يقيس شدة هذا الفقر (عدد أوجه الحرمان التي يعيشها الأشخاص في الوقت نفسه)، وتدخل في حساب هذا الدليل نسبة كل وجه من أوجه الحرمان في كل بعد لتكوين فكرة وافية عن الأشخاص الذين يعيشون حالة فقر.

وبالإضافة إلى ذلك نجد مؤشرات أخرى كالتحكم بالموارد، والتكامل الاجتماعي، وحركة التجارة الدولية بالسلع والخدمات، وحركة رأس المال، والهجرة الدولية، والابتكار والتكنولوجيا، والبيئة، واتجاهات السكان، ويتضمن كل مؤشر مجموعة من العناصر التفصيلية.

١ ـ ٣ ـ تقارير التنمية البشرية:

تتوزع على قسمين:

ـ التقارير الإقليمية للتنمية البشرية: وهي تصدر عن المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخلال العقدين الماضيين صدر أكثر من أربعين تقريرًا إقليميًا عن التنمية البشرية تركز على خصوصيات كل منطقة وظروفها. وتتضمن هذه التقارير تحليلات، وتقدّم توصيات للسياسات العامة. وتتناول قضايا هامّة منها التمكين السياسي في البلدان العربية، والأمن الغذائي في أفريقيا، وتغيّر المناخ في آسيا، ومعاملة الأقليات العرقية في أوروبا الوسطى، وقضية عدم المساواة وأمن المواطنين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وغيرها.

ـ التقارير الوطنية للتنمية البشرية: صدر أوّل تقرير وطني للتنمية البشرية في عام ١٩٩٢م، ومنذ ذلك الحين تصدر التقارير الوطنية في ١٤٠ بلدًا، تعدها فرق محلية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه التقارير التي يتجاوز عددها ٧٠٠ تقريبًا حتى اليوم، تتناول هواجس البلدان على صعيد السياسات العامة من منظور التنمية البشرية، وذلك من خلال استشارات وأبحاث تُجرى على الصعيد المحلي. كما تتطرق هذه التقارير إلى قضايا إنمائية أساسية مثل تغيّر المناخ، وبطالة الشباب، وعدم المساواة بسبب الجنس أو الانتماء العرقي.

١ ـ ٤ ـ التقارير السابقة للتنمية البشرية من سنة ١٩٩٠ إلى ٢٠١٣م:

السنة	شعار التقرير
١٩٩٠م	مفهوم التنمية البشرية وقياسها
١٩٩١م	تمويل التنمية البشرية
١٩٩٢م	الأبعاد العالمية للتنمية البشرية
١٩٩٣م	مشاركة الناس
١٩٩٤م	أبعاد جديدة للأمن البشري
١٩٩٥م	التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين
١٩٩٦م	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
١٩٩٧م	التنمية البشرية والقضاء على الفقر
١٩٩٨م	التنمية البشرية والاستهلاك
١٩٩٩م	العولمة بوجه إنساني
٢٠٠٠م	حقوق الإنسان والتنمية البشرية
٢٠٠١م	توظيف التقنية الحديثة للتنمية البشرية
٢٠٠٢م	تعميق الديمقراطية في عالم متفتت
٢٠٠٣م	أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لأنهاء الفاقة البشرية
٢٠٠٤م	الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع
٢٠٠٥م	التعاون الدولي على مفترق الطرق
٢٠٠٦م	ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية
٢٠٠٧/٢٠٠٨م	محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم
٢٠٠٩م	التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية
٢٠١٠م	الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية
٢٠١١م	الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع
٢٠١٣م	نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع

الملاحظ من خلال معطيات الجدول السابق بأن التقارير انطلقت من العام بمحاولات التنظير والتقعيد لمفهوم التنمية البشرية بضبط مفهومها ومؤشراتها وأبعادها في البداية، إلى الخاص بالتركيز على ظواهر الهجرة والنماذج الرائدة لدول الجنوب في التقرير الأخير، باعتبارها نماذج ناجحة تمكنت من تفعيل توصيات تقارير التنمية البشرية، وهي دعوة لباقي الدول لتبني نفس النموذج الذي أثبت فعاليته التنموية في عز الأزمة الاقتصادية والمالية التي يمر منها العالم، وخصوصا الدول ذات السلم المرتفع جدًا في التنمية البشرية.

ويتضح مما سبق بأن نموذج التنمية كوصفة سحرية جاهزة مقدمة في سيرورة تقارير التنمية البشرية، هو نتاج لتصور الفكر الغربي لمفهوم التنمية، مع ما يشكل ذلك من نسبية مرتبطة باستبطان تصور تنموي له خياراته واختياراته الفلسفية، وخاضع لضغوطات ومصالح اقتصادية وواقع جيوسياسي متغير للعالم، وهو ما يتضح بشكل جلي بالبداية حيث تم تصور نموذج التنمية السحري بتحقيق مؤشرات التنمية البشرية: التعليم والصحة والدخل الفردي، لكن وبعد ظهور المقاربة الإيكولوجية سيتم تعديل هذا النموذج لاحقًا بإدماج مقاربة التنمية المستدامة بالتركيز ـ مثلا ـ عن أزمة المياه في تقرير سنة ٢٠٠٦م، ومخاطر تغيير المناخ في تقرير سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م، والربط بين الاستدامة والإنصاف في تقرير سنة ٢٠١١م.

ونظرًا لتزايد ضغوط المنظمات والجمعيات النسائية كتوجه

عام ستدمج مقاربة النوع، بإضافة دليل في للتنمية للبشرية يوصف بأنه معدل بعامل عدم المساواة، ويمثل المستوى الذي كان من الممكن تحقيقه في تنمية البلدان لو توزعت الإنجازات بالتساوي بين السكان، حيث يقيس الفوارق بين المرأة والرجل على مستوى الصحة الإنجابية والتمكين وسوق الشغل، وبعد تعالي صيحات النقد لتقارير التنمية البشرية وتوصياتها، سيحاول واضعو تصوره إضافة دليل تجريبي آخر هو دليل الفقر المتعدد الأبعاد في النسخة الأخيرة منه.

١ ـ ٥ ـ محاور تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣م:

يتضمن تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣م الذي شمل ١٨٧ بلدًا وإقليمًا[١]، خمسة فصول مستهلة بتقديم هو عبارة عن تمهيد لمديرة البرنامج الإنمائي هلن كلارك، وكلمة شكر لمدير مكتب تقرير التنمية البشرية خالد مالك، ولمحة عامة عن سياق التقرير حيث التطوّرات الجيوسياسية في عدد من الدول النامية حققت فيه بلدان عديدة من الجنوب في الأعوام الماضية تقدمًا شاملًا في التنمية البشرية، بحيث أصبح لديها اقتصادات قوية، ونفوذ سياسي متزايد، لذلك صدر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣م تحت عنوان: «**نهضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوّع**».

يتناول هذا التقرير خمسة فصول معنونة كالتالي: حالة

(١) أشار التقرير إلى أن النقص في البيانات حال دون تقديم قيمة دليل التنمية البشرية لثمانية بلدان هي: توفالو، وجزر المارشال، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، وسان مارينو، والصومال، وموناكو، وناورو.

التنمية البشرية ـ الجنوب في قلب العالم ـ محركات التحول في التنمية ـ استمرار الزخم ـ الحكم والشراكة في عصر جديد، بالإضافة إلى ملاحق إحصائية ومجموعة من الخرائط والأشكال والأطر والجداول التي تشكل لوحدها نصف صفحات التقرير البالغة ٢٢٨ صفحة.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية سنة ٢٠١٣م إلى أن جميع البلدان حققت، على مدى العقد الماضي، إنجازات متسارعة في التعليم والصحة والدخل، حسب مقاييس دليل التنمية البشرية، ولم يسجل أي بلد من البلدان ـ ومن ضمنها الدول العربية ـ التي تتوفر عنها بيانات قيمة لدليل التنمية البشرية في سنة ٢٠١٢م مدون القيمة التي سجلها في عام ٢٠٠٠م، وخلال هذه الفترة سجلت البلدان ذات التنمية البشرية المتدنية تقدّمًا سريعًا، أسهم في تحقيق تقارب في أرقام الدليل بين مختلف بلدان العالم، مع أنّ التقدم كان متفاوتًا ضمن مناطق الدليل وفيما بينها.

كما توقف التقرير عند البلدان التي حققت ارتفاعًا كبيرًا في قيمة دليل التنمية البشرية بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٢م، في الدخل وفي عناصر التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل، وتناول بالتحليل الاستراتيجيات التي أهلت هذه البلدان لتحقيق هذا الأداء، وحدد بشكل دقيق العوامل التي كانت بمثابة محرك للتحوّل في التنمية، واقترح أولويات على صعيد السياسة العامة، يمكن أن تساعد على الاستمرار بزخم الماضي في المستقبل.

وحسب التوقعات التي يتضمنها هذا التقرير، سيتجاوز بحلول عام ٢٠٢٠م مجموع الإنتاج لثلاثة بلدان نامية كبرى هي: البرازيل والصين والهند، مجموع إنتاج ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. والمصدر الرئيسي لهذا النمو هو التعاون والشراكات الجديدة في التجارة والتكنولوجيا التي أصبحت تعقد بين بلدان الجنوب.

والخطاب الذي يحاول تقرير ٢٠١٣م والتقارير السابقة ترويجه، هو أن النمو الاقتصادي وحده لا يحقق تقدّمًا تلقائيًا في التنمية البشرية. فالسياسات التنموية الحقيقية التي يجب أن تنتهج تقوم على محاربة الفقر والاستثمار في إمكانات الأفراد، بالتركيز على الرفع من مستويات التعليم والتغذية والصحة والدخل، بشكل متساو وعادل بين جميع الأفراد.

ويقترح هذا التقرير أربعة مجالات للاستمرار بزخم التقدم الإنمائي، وهي المساواة بين الجنسين، وإعلاء صوت المواطنين ـ ومنهم الشباب ـ وتمكينهم من المشاركة، ومواجهة الضغوط البيئية ومعالجة التغيّرات الديمغرافية.

ففي ظل مخاطر الأزمات التي ألمت بالعالم في الأعوام الماضية؛ أي: أزمة المال وأزمة الغذاء وأزمة تغير المناخ، نبه التقرير إلى أنه لا بد من تنسيق الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات الملحة للظرفية، من القضاء على الفقر، وتغير المناخ،

والأمن والسلم بتشجيع التعاون والارتباط والتبادل بين الدول عن طريق التجارة والهجرة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها، وذلك بهدف تحصين الأفراد من تداعيات الصدمات والكوارث.

فللاستفادة من تبادل التجارب والخبرات، ومن الفكر الإنمائي الذي تزخر به تجربة الجنوب ـ باعتباره مصدر سياسات اقتصادية واجتماعية مبتكرة وناجحة ـ يقترح هذا التقرير بناء مؤسسات جديدة يمكن لها أن تؤدي دورًا فاعلًا في التكامل الإقليمي، وفي التعاون بين بلدان الجنوب كجهات شريكة فاعلة في الاستثمار والتجارة والتعاون الإنمائي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوسيط لنقل المعرفة لجميع الشركاء من حكومات ومؤسسات تابعة للمجتمع المدني، وشركات متعددة الجنسيات.

كما يتضمن التقرير دعوة إلى مراجعة نقدية لاشتغال مؤسسات الحكم العالمي والوطني والمجتمع المدني، بهدف بناء عالم ملؤه المساواة والإنصاف. فالهياكل القديمة للتسيير، لم تعد تواكب الواقع الاقتصادي والجيوسياسي الجديد، وهو ما يحتم وضع خيارات جديدة للشراكة في عصر يقوم على الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإشراك كل الفئات، بما فيها الفئات الأكثر تعرّضًا للتحديات العالمية، والأشد فقرًا وضعفًا في العالم.

٢ ـ الدول العربية[١] في تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣م:

٢ ـ ١ ـ الدول العربية حسب دليل التنمية البشرية في سنة ٢٠١٢م:

كما أشرنا إلى ذلك، فدليل التنمية البشرية دليل مركب يقيس متوسط إنجازات الدول في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي الحياة المديدة والصحية والمعرفية والمستوى المعيشي اللائق، ومن خلال العناصر التالية: متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومتوسط سنوات الدراسة، ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية، ودليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل.

وقد قمنا بوضع جميع الدول العربية في الجدول التالي وفق مرتبتها في التقرير الأخير لدليل التنمية البشرية:

	الدولة	ترتيبها
١	قطر	٣٦
٢	الإمارات العربية المتحدة	٤١
٣	البحرين	٤٨
٤	الكويت	٥٤
٥	السعودية	٥٧
٦	ليبيا	٦٤

(١) في تقسيمها لدول العالم إلى مناطق لا يضع دليل التنمية البشرية دول موريتانيا وجزرالقمر في مجموعة الدول العربية، بل يصنفها في مجموعة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى.

٧	لبنان	٧٢
٨	عمان	٨٤
٩	الجزائر	٩٣
١٠	تونس	٩٤
١١	الأردن	١٠٠
١٢	فلسطين	١١٠
١٣	مصر	١١٢
١٤	سوريا	١١٦
١٥	المغرب	١٣٠
١٦	العراق	١٣١
١٧	موريتانيا	١٥٥
١٨	اليمن	١٦٠
١٩	جيبوتي	١٦٤
٢٠	جزر القمر	١٦٩
٢١	السودان	١٧١
٢٢	الصومال	-

يصنف دليل التنمية البشرية بلدان العالم التي شملها الإحصاء إلى أربعة مجموعات حسب درجة التنمية البشرية: التنمية البشرية المرتفعة جدًا ونجد فيها قطر والإمارات العربية المتحدة، ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة وتضم ثماني دول هي: (البحرين، الكويت، السعودية، ليبيا، لبنان، عمان، الجزائر، تونس)، ومجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وتشمل ستة دول هي: (الأردن، فلسطين، مصر، سوريا، المغرب،

العراق)، ثم مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وتضم بقية الدول العربية: (موريتانيا، اليمن، جيبوتي، جزر القمر والسودان).

أما فيما يخص تغير الترتيب بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢م، فقد حافظت جل الدول العربية على مراكزها باستثناء التقدم الملحوظ لليبيا بثلاث وعشرين درجة، وتقدم دولتين في الترتيب بدرجة واحدة، ويتعلق الأمر بفلسطين والعراق؛ في حين تراجعت كل من (الإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان والجزائر والسودان وجزر القمر) بدرجة واحدة، وبدرجتين تراجعت اليمن في الترتيب العالمي.

وقد حلت مجموعة الدول العربية مجتمعة في المرتبة الرابعة من أصل ستة مجموعات بقيمة بلغ متوسطها (٠,٦٥٢)، تترأسها مجموعة أوروبا وآسيا الوسطى بقيمة تنمية بشرية تناهز (٠,٧٧١). وهذا التصنيف وهذه القيمة وضعت الدول العربية في خانة مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

ولم ترد في الدليل التجريبي للتنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة إلا معطيات عدد قليل من الدول العربية، غابت عنه جل الدول الخليجية، وحلت فيه الدول العربية (الأردن ومصر وسوريا والمغرب واليمن وجيبوتي) في رتب متأخرة ومتباينة فيما بينها، بقيمة جيبوتي (٠,٢٩٦) بنسبة (٣٥,٩٪)، واليمن بقيمة (٠,٣١٠) بنسبة مئوية تصل إلى (٣٢,٣٪) مرتفعة، مقارنة بقيمة المغرب (٠,٤١٥) بنسبة مئوية (٢٩,٧٪).

إلا أنه لا مجال للمقارنة عندما يتعلق الأمر بدول غربية قطعت أشواطًا كبير في سياسات المساواة بين الجنسين كالنرويج بمعدل (٠,٨٩٤)؛ أي: بنسبة مئوية لا تكاد تصل (٦,٤٪) والسويد (٠,٨٥٩)؛ أي: بنسبة (٦,٢٪). وقد شكل متوسط قيمة الدول العربية مجتمعة (٠,٤٨٦)، وبمتوسط فارق إجمالي نسبته (٢٥,٤٪)، وهو لا شك رقم يدعو إلى التحفظ خصوصا مع قلة الدول العربية التي شملها التقرير، وكذا وضعية المرأة في باقي مجتمعات الدول العربية التي غابت معطياتها عن هذا المؤشر.

٢ ـ ٢ ـ الدول العربية حسب دليل الفوارق بين الجنسين:

ويمكن ترتيب الدول العربية حسب دليل الفوارق بين الجنسين في الجدول التالي:

	الدولة	الترتيب
١	ليبيا	٣٦
٢	الإمارات العربية المتحدة	٤٠
٣	البحرين	٤٥
٤	تونس	٤٦
٥	الكويت	٤٧
٦	عمان	٥٩
٧	الجزائر	٧٤
٨	لبنان	٧٨
٩	المغرب	٨٤
١٠	الأردن	٩٩

١١	قطر	١١٧
١٢	سوريا	١١٨
١٣	العراق	١٢٠
١٤	مصر	١٢٦
١٥	السودان	١٢٩
١٦	موريتانيا	١٣٩
١٧	السعودية	١٤٥
١٨	اليمن	١٤٨
١٩	الصومال	-
٢٠	جزر القمر	-
٢١	جيبوتي	-
٢٢	فلسطين	-

دليل الفوارق بين الجنسين هو دليل مركب اختباري لقياس الفوارق بين المرأة والرجل في الإنجازات المحققة في أبعاد الصحة الإنجابية والتمكين وسوق الشغل، موزع على المؤشرات التالية: نسبة وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية، ومعدل خصوبة المراهقات؛ أي: عدد الولادات لكل امرأة من الفئة العمرية (١٥ ـ ١٩ سنة)، وعدد مقاعد النساء في المجالس النيابية، ونسبة النساء من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل، ومعدل المشاركة النسائية في القوى العاملة للبلد، وكلاهما يشمل الفئة العمرية (١٥ سنة وما فوق).

وقد صمم هذا المؤشر ليقدم أساسًا تجريبيًا يستفاد منه في تحليل السياسة العامة والدعوة للمساواة، وقد حلت ليبيا في

المرتبة الأولى عربيًا و٣٦ دوليًا في سلم هذا الدليل، في حين تراجعت مجموعة من الدول الخليجية في الترتيب مقارنة بدليل التنمية البشرية (كقطر مثلًا من الرتبة ٣٦ دوليًا والأولى عربيًا إلى الرتبة ١١٧ والحادية عشر عربيًا، السعودية من الرتبة ٥٧ دوليا والخامسة عربيا إلى السابعة عشر عربيا، والرتبة ١٤٥ دوليًا)، وبالمقابل تقدمت مجموعة من الدول في سلم الترتيب (المغرب من الرتبة ١٣٠ دوليًا و١٥ عربيًا إلى الرتبة ٨٤ دوليًا و٩ عربيًا، وتونس من الرتبة ٩٤ دوليًا و١٠ عربيًا إلى المرتبة ٤٦ دوليًا و٤ عربيًا)، وحافظت الإمارات والبحرين والكويت على نفس الترتيب تقريبًا.

يتضح من خلال الجدول السابق بأن جل الدول العربية انتبهت إلى أنه لا يمكن تصور تنمية حقيقية ونصف المجتمع معطل أو مغيب ومهمش. وبخصوص تباين الجهود بين بعض الدول (المغرب، تونس، ليبيا) وبين دول الخليج مثلًا، فإن الدول العربية مدعوة لمضاعفة الجهود من أجل تغيير القوانين الحالية التي يبدو بأنها لم تنجح في إدماج حقيقي للمرأة في التنمية، وذلك من خلال إقرار مجموعة من الإجراءات كتأخير سن الزواج، وضمان حق الشغل والتنقل والسفر، واعتماد نظام المحاصصة والتمييز الإيجابي في البرلمانات والحكومات المسيرة، وحق الحضانة وتجنيس الأولاد، وردع ظواهر الختان والعنف والتحرش بمقاربات زجرية بإنزال أقصى العقوبات بمرتكبي جرائم التحرش والاعتداء والاغتصاب، ومقاربات تربوية

بإعادة الاعتبار لدور المرأة في المجتمع بتشجيعها وحمايتها وفتح الفرص أمامها، بتغيير أو إصلاح منظومة أو مناهج التربية والتعليم، وتحسين صورتها في المواد المقدمة في البرامج الإعلامية.

٢ ـ ٣ ـ الدول العربية حسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد:

	الدولة	الترتيب
١	الصومال	٠,٥١٤
٢	موريتانيا	٠,٣٥٢
٣	اليمن	٠,٢٨٣
٤	سوريا	٠,٢١
٥	جيبوتي	٠,١٣٩
٦	العراق	٠,٠٥٩
٧	المغرب	٠,٠٤٨
٨	مصر	٠,٠٢٤
٩	تونس	٠,٠١٠
١٠	الأردن	٠,٠٠٨
١١	فلسطين	٠,٠٠٥
١٢	الإمارات العربية المتحدة	٠,٠٠٢
١٣	البحرين	ـ
١٤	الكويت	ـ
١٥	عمان	ـ
١٦	الجزائر	ـ
١٧	لبنان	ـ

١٨	قطر	-
١٩	السودان	-
٢٠	السعودية	-
٢١	جزر القمر	-
٢٢	ليبيا	-

وهو دليل اختباري صمم لقياس الحرمان المتعدد الأوجه الذي يواجهه البشر في التعليم والصحة ومستوى المعيشة، وهذا الدليل يقيس حالات الفقر المتعدد الأبعاد غير المرتبط بالدخل، كما يقيس شدة هذا الفقر، وتدخل في حساب هذا الدليل نسبة كل وجه من أوجه الحرمان في كل بعد لتكوين فكرة وافية عن الأشخاص الذين يعيشون حالة فقر.

وقد عرضت الدول بالترتيب الأبجدي في مجموعتين حسب سنة المسح المستخدم في تقدير دليل الفقر المتعدد الأبعاد (٢٠٠٧ ـ ٢٠١١م) و(٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦م)، وأشار التقرير إلى عدم توفر جميع المؤشرات لجميع البلدان، وهو ما يبدو جليا بخصوص الدول العربية حيث حضرت ١٢ دولة فقط في هذا التقرير، ما يدعو إلى مزيد من التحفظ عن النتائج في المقارنة بين البلدان.

وهكذا تأتي الصومال في مقدمة الدول الأشد فقرا في هذا الدليل بنسبة (٠,٥١٤) الأولى عربيًا والرابعة عالميًا، بعد إثيوبيا الأولى عالميًا (٠,٥٦٤) وبوركينافاصو (٠,٥٣٥) وبوروندي (٠,٥٣٠). في حين تحتل الإمارات المرتبة الأخيرة في

هذا السلم بنسبة (٠,٠٠٢) ومتقدمة على الاتحاد الروسي مثلًا (٠,٠٠٥).

إلا أنه يتضح من خلال هذا الدليل أن الدول المضطربة سياسيًا أو التي تشهد حراكًا سياسيًا لم ينته بعد، أو المفتقرة إلى الثروات الطبيعية النفطية والغازية، تعاني أكثر من غيرها من ظواهر البطالة وضعف الدخل الفردي، فنسبة دالة من سكانها تعيش تحت خط الفقر.

٢ ـ ٤ ـ الدول العربية حسب دليل التحكم بالموارد:

ويضم عاملين هامين هما:

ـ **أولًا**: الاقتصاد حيث نجد مجموعة من المؤشرات كالناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويتم حسابهما بمعادل القوة الشرائية بدولار ٢٠٠٥ بالمليارات، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي ودليل أسعار المستهلك.

ـ **ثانيًا**: الإنفاق العام: ويضم مؤشرات النفقات العامة على الاستهلاك النهائي، والإنفاق العام على الصحة والتعليم والأغراض العسكرية، بالإضافة إلى مجموع خدمة الدين.

وقد اخترنا استعراض نتائج بعض هذه المؤشرات نظرا لأهميتها:

٢ ـ ٤ ـ ١ ـ الناتج المحلي الإجمالي بمعادلة القوة الشرائية بدولار ٢٠٠٥ بالمليارات:

	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي بمعادلة القوة الشرائية بدولار ٢٠٠٥ (بالمليارات)
١	قطر	١٤٥,٨
٢	الإمارات العربية المتحدة	٣٣٣,٧
٣	البحرين	٢٦,٩
٤	الكويت	١٣٥,١
٥	السعودية	٦٠١,٨
٦	ليبيا	٩٦,٢
٧	لبنان	٥٤,٩
٨	عمان	٧٢,١
٩	الجزائر	٢٧٥
١٠	تونس	٨٨,١
١١	الأردن	٣٢,٦
١٢	فلسطين	-
١٣	مصر	٤٥٧,٨
١٤	سوريا	٩٦,٩
١٥	المغرب	١٤٣,٥
١٦	العراق	١١٢,٥
١٧	موريتانيا	٨,٠
١٨	اليمن	٥١,١
١٩	جيبوتي	-
٢٠	جزر القمر	٠,٧
٢١	السودان	٨٣,١
٢٢	الصومال	-

يمثل الناتج المحلي الإجمالي مجموع القيمة المضافة التي يحققها جميع المقيمين المنتجين في الاقتصاد، تضاف إليه الضرائب على المنتجات، وتطرح منه جميع أشكال الدعم التي لا تدخل في حساب قيمة الإنتاج، وقد حسب بمعادل القوة الشرائية بقيمة الدولار المعتمدة دوليا لسنة ٢٠٠٥م. وتأتي السعودية في المرتبة الأولى عربيًا متبوعة بكل من مصر (٤٥٧,٨) والإمارات العربية المتحدة (٣٣٣,٧)، في حين حلت موريتانيا وجزر القمر في المرتبة الأخيرة، مع تسجيل غياب معطيات كل من فلسطين وجيبوتي والصومال.

ونشير إلى أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المشمولة بالإحصاء مجتمعة يناهز (٢٨١٥,٨ مليار دولار)، وهو ناتج ضعيف إذا ما قورن بناتج محلي لدولة أوروبية واحدة كألمانيا (٢٨١٤,٤ مليار دولار)، أو دول ذات اقتصادات قوية كاليابان (٣٩١٨,٩ مليار دولار)، والبرازيل (٢٠٢١ مليار دولار)، والصين (٩٩٧٠,٦ مليار دولار)، أو الولايات المتحدة الأمريكية التي يفوق فيها الناتج المحلي عتبة (١٣٢٣٨,٣ مليار دولار).

٢ ـ ٤ ـ ٢ ـ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعادلة القوة الشرائية بدولار ٢٠٠٥:

	الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعادلة القوة الشرائية بدولار ٢٠٠٥
١	قطر	٧٧,٩٨٧
٢	الإمارات العربية المتحدة	٤٢,٢٩٣
٣	البحرين	٢١,٣٤٥
٤	الكويت	٤٧,٩٣٥
٥	السعودية	٦٠١,٨
٦	ليبيا	١٥,٣٦١
٧	لبنان	١٢,٩٠٠
٨	عمان	٢٥,٣٣٠
٩	الجزائر	٧٦,٤٣
١٠	تونس	٨,٢٥٥
١١	الأردن	٥,٢٦٩
١٢	فلسطين	-
١٣	مصر	٥,٥٤٧
١٤	سوريا	٤,٧٤١
١٥	المغرب	٤,٣٧٣
١٦	العراق	٣,٤١٢
١٧	موريتانيا	٢,٢٥٥
١٨	اليمن	٢,٠٦٠
١٩	جيبوتي	٢,٠٨٧
٢٠	جزر القمر	٩٨٠
٢١	السودان	١,٨٧٨
٢٢	الصومال	-

يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مجموع القيمة المضافة التي يحققها جميع المقيمين المنتجين في الاقتصاد تضاف إليه الضرائب على المنتجات وتطرح منه جميع أشكال الدعم التي لا تدخل في حساب قيمة الإنتاج، وقد حسب بمعادل القوة الشرائية بقيمة الدولار المعتمدة دوليا، مقسوما على مجموع السكان في الفترة الزمنية نفسها.

وقد حافظت الدول العربية المرتبة في سلم التنمية البشرية على نفس مراتبها من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع تقدم الكويت إلى المرتبة الثانية مسبوقة بقطر (٧٧,٩٨٧)، والسعودية (٦٠١,٨) في المرتبة الأولى، في حين حلت السودان وجزر القمر في المراتب الأخيرة، مع الإشارة إلى غياب إحصاءات كل من فلسطين والصومال في الدليل.

لكن تبقى نسب باقي الدول العربية عموما جد ضعيفة إذا ما قورنت بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول كالنرويج المرتبة في الصف الأول في سلم التنمية البشرية (٤٦,٩٨٢)، والولايات المتحدة الأمريكية (٤٢,٤٨٦)، وسنغافورة (٥٣,٥٩١)، ولكسمبرغ (٦٨,٤٥٩).

٢ ـ ٤ ـ ٣ ـ الدول العربية حسب دليل أسعار المستهلك:

	الدولة	دليل أسعار المستهلك
١	مصر	١٧٣
٢	العراق	١٧١
٣	اليمن	١٦٧
٤	السودان	١٦٦
٥	سوريا	١٤٢
٦	قطر	١٣٦
٧	الأردن	١٣٤
٨	موريتانيا	١٣٣
٩	عمان	١٣١
١٠	الكويت	١٣٠
١١	السعودية	١٢٩
١٢	جيبوتي	١٢٩
١٣	ليبيا	١٢٥
١٤	تونس	١٢٣
١٥	الجزائر	١٢٢
١٦	جزر القمر	١١٨
١٧	الإمارات العربية المتحدة	١١٥
١٨	البحرين	١١٤
١٩	المغرب	١١١
٢٠	لبنان	١٠٥
٢١	فلسطين	ـ
٢٢	الصومال	ـ

دليل أسعار المستهلك هو دليل يقيس التغير في متوسط سعر سلة من السلع والخدمات يمكن أن تكون ثابتة أو متغيرة على فترات زمنية محددة قد تكون سنوية، وقد سجلت سنة ٢٠١٠م استقرار هذا المعامل عند عتبة ١١٢ كمعامل للدول ذات التنمية البشرية المرتفع جدا (النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية، هونغ كونغ، إسبانيا، ليختنشتاين، مالطة)، وهي العتبة التي قاربها المغرب (١١١) ولبنان (١٠٥) والبحرين (١١٤) والإمارات العربية المتحدة (١١٥)، في حين نجد اليمن والعراق ومصر في المراتب الأخيرة بمعاملات هي على التوالي (١٦٧ و١٧١ و١٧٣).

٢ ـ ٤ ـ ٤ ـ النفقات الحكومية العامة للدول العربية على الاستهلاك النهائي (النسبة المئوية من الناتج المعطى الإجمالي):

	الدولة	سنة ٢٠٠٠م	سنة ٢٠١١م
١	قطر	١٩,٧	٢٤,٨
٢	الإمارات العربية المتحدة	-	٨,٢
٣	البحرين	١٧,٦	١٥,٥
٤	الكويت	٢١,٥	١٣,٥
٥	السعودية	٢٦,٠	١٩,٨
٦	ليبيا	٢٠,٨	-
٧	لبنان	١٧,٣	١٢,٣
٨	عمان	٢٠,٧	١٩,٩
٩	الجزائر	١٣,٦	١٤,٢

١٠	تونس	١٦,٧	١٣,٤
١١	الأردن	٢٣,٧	١٨,٩
١٢	فلسطين	-	٢٧,٠
١٣	مصر	١١,٢	١١,٣
١٤	سوريا	١٢,٤	١٠,١
١٥	المغرب	١٨,٤	١٥,٤
١٦	العراق	-	-
١٧	موريتانيا	٢٠,٢	١٢,٣
١٨	اليمن	١٣,٦	١١,٨
١٩	جيبوتي	٢٩,٧	-
٢٠	جزر القمر	١١,٧	١٥,٣
٢١	السودان	٧,٦	١٧,٧
٢٢	الصومال	-	-

دليل النفقات الحكومية العامة للدول العربية على الاستهلاك النهائي هو مجموع النفقات الحكومية الجارية على المشتريات من السلع والخدمات (بما في ذلك مستحقات العاملين ومعظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين باستثناء النفقات الحكومية للأغراض العسكرية التي تشكل جزءًا من تكوين رأس المال الحكومي)، ويحسب مجموع النفقات بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد احتلت فلسطين المرتبة الأولى عربيًا بنسبة وصلت (٢٧٪)، متبوعة بقطر بنسبة (٢٤,٨٪)، وحلت الإمارات العربية

المتحدة أخيرة في الترتيب الذي لم تحضر فيه إحصاءات ليبيا والصومال والعراق وجيبوتي برسم سنة ٢٠١٠م بنسبة (٨,٢٪).

وقد تراجعت جل الدول العربية عن نفقاتها على الاستهلاك النهائي بين سنتي ٢٠٠٠ وسنة ٢٠١١م، وهو ما يمكن ملاحظته بشكل جلي في تراجع النسب المئوية بالجدول (الكويت بثماني درجات، السعودية بسبع درجات، لبنان بخمسة درجات، . . .)، بالمقابل ارتفعت هذه النسبة لدى قلة من الدول العربية كالسودان بعشر درجات، وموريتانيا بثماني درجات، وقطر بخمس درجات، . . .).

٤ ـ ٥ ـ الإنفاق العام على الصحة والتعليم والأغراض العسكرية: (بالنسبة المئوية عن الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠١٠م):

	الدولة	الصحة	التعليم	الأغراض العسكرية
١	قطر	١,٤	٢,٤	٢,٣ (٢٠٠٨)
٢	الإمارات العربية المتحدة	٢,٧	١,٠	٦,٩
٣	البحرين	٣,٦	٢,٩	٣,٤
٤	الكويت	٢,١	٣,٨	٣,٦
٥	السعودية	٢,٧	٥,٦	١٠,١
٦	ليبيا	٢,٧	ـ	١,٢ (٢٠٠٨)
٧	لبنان	٢,٨	١,٨	٤,٢
٨	عمان	٢,٢	٤,٣	٨,٥
٩	الجزائر	٣,٢	٤,٣	٣,٦

١٠	تونس	٣,٤	٦,٣	١,٤
١١	الأردن	٥,٤	-	٥,٠
١٢	فلسطين	٣,٠	٥,٤	١,١
١٣	مصر	١,٧	٣,٨	٢,٠
١٤	سوريا	١,٦	٤,٩	٤,١
١٥	المغرب	٢,٠	٥,٤	٣,٥
١٦	العراق	٦,٨	-	٢,٤
١٧	موريتانيا	٢,٣	٤,٣	٣,٨
١٨	اليمن	١,٣	٥,٢	٣,٩ (٢٠٠٨)
١٩	جيبوتي	٤,٧	٨,٤	٣,٧ (٢٠٠٨)
٢٠	جزر القمر	٣,٠	٧,٠	-
٢١	السودان	١,٩	-	٣,٤
٢٢	الصومال	-	-	-

الإنفاق العام على الصحة هو مجموع الإنفاق العام على الصحة من الحساب الجاري ومن رأس المال من الميزانية الحكومية (المركزية والمحلية) والقروض والمنح الخارجية (بما في ذلك المنح المقدمة من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية) وصناديق التأمينات الصحية الاجتماعية (أو الإلزامية)، ويحسب مجموع هذه النفقات بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد احتلت العراق المرتبة الأولى عربيًا بنسبة (٦,٨٪)، والأردن ثانيًا بنسبة (٥,٤٪)، وجيبوتي ثالثًا بنسبة (٤,٧٪)، في

حين لم تتعد النسبة عتبة (٢٪) عند السودان (١,٩٪)، واليمن (١,٣٪)، وسوريا (١,٦٪)، ومصر(١,٧٪)، وقطر (١,٤٪). ولذلك فإنفاق الدول العربية على الصحة هو ضعيف خصوصًا إذا قارنا مساهمات الدول المتقدمة على القطاع الصحي؛ كالدنمارك الأولى عالميًا بنسبة (٩,٧٪)، والنرويج (٨٪)، والولايات المتحدة الأمريكية (٩,٥٪).

أما الإنفاق العام على التعليم فهو مجموع الإنفاق العام على التعليم من الحساب الجاري ومن رأس المال، ويحسب بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وقد صنف التقرير جيبوتي كأول دولة عربية منفقة على التعليم بنسبة (٧٪)، تليها جزر القمر بنسبة (٧٪)، وتونس بنسبة (٦,٣٪)، والسعودية بنسبة (٥,٦٪)، وبنسبة (٥,٤٪) دول المغرب وفلسطين واليمن. وما يلاحظ هو تزايد اهتمام الدول ذات التنمية المتوسطة أو المنخفضة بقطاع التعليم كقاطرة يمكن أن تحقق التنمية، إلا أنها مع ذلك تبقى نسبًا ضعيفة مقارنة بمساهمات دول كالنرويج والسويد (٧,٣٪)، وكوبا (١٢,٩٪).

يمثل الإنفاق العام على الأغراض العسكرية مجموع نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى على تجنيد العسكريين وتدريبهم وتأمين الإمدادات والمعدات العسكرية، ويحسب بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وتحتل السعودية المرتبة الأولى عربًيا بنسبة (١٠,١٪)، متبوعة بكل من عمان (٨,٥٪)، والإمارات (٦,٩٪)، والأردن (٥,١٪) وسوريا (٤,١٪)، في حين تتفوق

بشكل طفيف نسبة إنفاق الجزائر العسكرية (٣,٦٪) على نسبة المغرب (٣,٥٪)، وعلى العموم تتفوق إسرائيل ـ الرتبة السادسة عشر عالميًا في سلم التنمية البشرية ـ على جل الدول العربية وخاصة المحيطة بها من حيث إنفاقها العسكري الذي بلغ سنة ٢٠٠٠م، نسبة (٨,٠٪)، وانخفض قليلا سنة ٢٠١٠م، ليستقر في نسبة (٦,٥٪)، وهو ما تهدف من خلاله إسرائيل إلى المحافظة على تفوقها العسكري في الشرق الأوسط، وقدرتها على التصدي لأية قوة عربية أو تجمع قوى عربية، ومنع أي جيش عربي من الحصول على أسلحة متطورة تؤهله لأن يصبح مصدر خطر حقيقي على إسرائيل، ولا شك في أنها تستفيد من الدعم السنوي الأمريكي للمحافظة على هذا الواقع.

وبالموازاة مع هذا الإنفاق عملت إسرائيل على تشجيع الصناعات الحربية، وقد نجحت في ذلك بعد أن تمكنت من الدخول في فلك الدول المصدرة للسلاح في العالم، وهكذا لم يعد الإنفاق العسكري يثقل ميزانيتها بقدر ما أصبح يحقق عائدات مالية تدعم بها اقتصادها، وعلى العكس من ذلك فالدول العربية التي تعاني من توترات أو أزمات الجوار كالمغرب والجزائر، أو الدول المحاذية لإسرائيل مثلا أو إيران تسعى دومًا لزيادة إنفاقها العسكري بحثًا عن التفوق، وهو ما يشكل بدوره عبئًا اقتصاديًا إضافيًا على هذه الدول، ففي ظل الموارد المحدودة لها نجد أن الإنفاق العسكري لجل الدول العربية يكون على حساب القطاعات الأخرى كالتعليم والصحة.

٢ ـ ٥ ـ دليل الصحة للدول العربية:

يضم دليل الصحة أربعة مؤشرات هي:

ـ التغطية بالتحصين: وتمثل نسبة الأطفال في عمر السنة الذين تلقوا جرعات ثلاث من اللقاح الثلاثي ضد الخناق والشهاق والكزاز والحصبة، ونسبة الأطفال ذوو النقص الحاد أو الطفيف في الوزن دون سن الخامسة؛

ـ معدل انتشار فيروس نقص المناعة بين الشباب من سن ١٥ إلى ٢٤ سنة؛

ـ معدلات الوفيات: العادية ولأسباب محددة كالملاريا والكوليرا والقلب والشرايين والسكري؛

ـ نوعية الرعاية الصحية وتضم مؤشرين هما الرضا بنوعية الرعاية الصحية تحدد من خلال الإجابة عن سؤال «استطلاعات غالوب» العالمية: في هذا البلد، هل أنت مرتاح لنظام الرعاية الصحية والطبية؟ وقد تباينت النتائج بين الدول العربية بين الإمارات وتونس بنسبة تناهز (٨٠٪) ودول مواطنوها مستاؤون من هذه الخدمات كالعراق بنسبة (٤٤٪) من الرضا ولبنان وفلسطين ومصر والجزائر بين (٥٠٪ و٥٣٪)، وهي نسب ضعيفة مقارنة ببعض الدول كليكسمبورغ بنسبة (٩٠٪) وماليزيا بنسبة (٨٩٪).

أما المؤشر الثاني فيمثل عدد الأطباء العاملين والمتخصصين لكل ١٠٠٠ من السكان حسب إحصاءات (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠م):

	الدولة	نسبة الأطباء
١	لبنان	٣,٥
٢	مصر	٢,٨
٣	قطر	٢,٨
٤	الأردن	٢,٥
٥	ليبيا	١,٩
٦	عمان	١,٩
٧	الإمارات العربية المتحدة	١,٩
٨	الكويت	١,٨
٩	سوريا	١,٥
١٠	البحرين	١,٤
١١	تونس	١,٢
١٢	الجزائر	١,٢
١٣	السعودية	٠,٩
١٤	العراق	٠,٧
١٥	المغرب	٠,٦
١٦	اليمن	٠,٣
١٧	السودان	٠,٣
١٨	جيبوتي	٠,٢
١٩	جزر القمر	٠,٢
٢٠	موريتانيا	٠,١
٢١	الصومال	٠,٠
٢٢	فلسطين	-

تحتل كوبا المرتبة الأولى عالميًا في عدد الأطباء لكل ألف من السكان بنسبة تصل إلى حدود (٦,٤٪)، أما عربيًا فتحتل لبنان المرتبة الأولى بنسبة (٣,٥٪)، وهي نسبة قريبة من نسب دول الرفاه كالنرويج وسويسرا (٤,١٪) ونسبتي إيسلندا وهولندا (٣,٩٪) وإسرائيل بنسبة (٣,٦٪). في حين نجد نسبًا ضعيفة لدى غالبية الدول العربية، لا تكاد تتجاوز نسبة (١٪) عند تسعة دول هي بالترتيب: السعودية والعراق والمغرب واليمن والسودان جيبوتي وجزر القمر وموريتانيا والصومال.

٢ ـ ٦ ـ دليل التعليم في البلاد العربية:

يضم التعليم ثلاثة مؤشرات هي:

التحصيل العلمي ويضم نسبة السكان الحاصلين على التعليم الثانوي على الأقل، ومعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (بالنسبة المئوية من فئة ١٥ سنة فما فوق) الذين يملكون القدرة على كتابة مقطع قصير وسهل عن حياتهم اليومية وقراءته وفهمه.

	الدولة	نسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة
١	قطر	٩٦,٣
٢	فلسطين	٩٤,٩
٣	الكويت	٩٣,٩
٤	الأردن	٩٢,٦
٥	البحرين	٩١,٩
٦	الإمارات العربية المتحدة	٩٠,٠
٧	لبنان	٨٩,٦

٨	ليبيا	٨٩,٢
٩	السعودية	٨٦,٦
١٠	عمان	٨٦,٦
١١	سوريا	٨٣,٤
١٢	العراق	٧٨,٢
١٣	تونس	٧٧,٦
١٤	جزر القمر	٧٤,٩
١٥	الجزائر	٧٢,٦
١٦	مصر	٧٢
١٧	السودان	٧١,١
١٨	اليمن	٦٣,٩
١٩	موريتانيا	٥٨,٠
٢٠	المغرب	٥٦,١
٢١	جيبوتي	-
٢٢	الصومال	-

إذا كانت مجموعة كبيرة من الدول المتقدمة قد قضت بشكل كامل على الأمية، فهذا يجعلنا نربط بشكل مباشر بين نسبة التنمية البشرية وهذا المؤشر، طالما أنه من أصل ثلاثين دولة المرتبة أولى عالميًا في سلم التنمية البشرية أربعة وعشرون دولة كل سكانها البالغون سن ١٥ فما فوق ملمون بالقراءة والكتابة، وفي غياب الإحصاءات كل من جيبوتي والصومال تحتل قطر المرتبة الأولى عربيًا بنسبة (٩٦,٣٪)، متبوعة بكل من فلسطين (٩٤,٩٪) والكويت بنسبة (٩٣,٩٪)، في حين نجد في

ذيل الترتيب موريتانيا بنسبة (٥٨,٠٪) والمغرب في الرتبة الأخيرة بنسبة (٥٦,١٪).

ـ أما المؤشر الثاني للتعليم فيتعلق بالنسبة المئوية الإجمالية للالتحاق بالتعليم عبر أسلاكه الثلاثة: الابتدائي والثانوي والعالي؛

ـ أما المؤشر الثالث فيَهُم نوعية التعليم ويحسب من خلال أداء أو نتائج التلاميذ في سن ١٥ سنة في مجموعة من المواد الدراسية كالقراءة والرياضيات والعلوم، النسبة المئوية للمعلمين المدربين على التعليم الابتدائي، ونسبة المجيبين بالرضا بنوعية النظام التعليمي على سؤال استطلاعات غالوب العالمية حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى بنسبة (٨٠,٦٪)، والبحرين (٨٠,٥٪)، وعمان بنسبة (٧٠٪)، وقطر (٦٩,٩٪) في حين نجد عدم الرضا بنوعية التعليم حاضرة بقوة في بلد كالعراق (٣٨,٠٪)، والمغرب (٤١,٦٪)، واليمن (٤٠,٥٪)، وجيبوتي (٣٥,٧٪)، وموريتانيا (٢٩,٣٪).

كما نجد ضمن هذا المؤشر معدل التسرب من التعليم الابتدائي كنسبة للمتسربين من فوج الملتحقين قبل إنهاء الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي. وتحسب هذه النسبة بطرح معدل التلاميذ الذين استمروا حتى الصف الأخير مع افتراض عدم حصول أي تغير خلال فترة بقاء هذا الفوج وعدم عودة المتسربين إلى المدرسة.

	الدولة	ترتيبها
١	قطر	٦,٤
٢	الإمارات العربية المتحدة	٣,٣
٣	البحرين	١,٨
٤	الكويت	٤,٠
٥	السعودية	٦,٧
٦	ليبيا	-
٧	لبنان	٨,٢
٨	عمان	٢,٧
٩	الجزائر	٥,٠
١٠	تونس	٥,٣
١١	الأردن	٦,٦
١٢	فلسطين	١,٥
١٣	مصر	-
١٤	سوريا	٥,٤
١٥	المغرب	٩,٥
١٦	العراق	٣٣,٣
١٧	موريتانيا	٢٩,٣
١٨	اليمن	٤٠,٥
١٩	جيبوتي	٢٥,٩
٢٠	جزر القمر	٢٥,٩
٢١	السودان	٩,١
٢٢	الصومال	-

وتكشف معطيات الجدول عن معاناة مجموعة من الدول من ظاهرة التسرب المدرسي لارتباطها بالمحيط السوسيو ـ اقتصادي للتلميذ وللوضعية السياسية للبلد ككل، وهكذا يسجل التقرير ارتفاع هذه النسبة لدى ستة دول عربية هي بالترتيب: اليمن بوضعية مقلقة (٤٠,٥٪) والعراق (٣٣٪) وموريتانيا بنسبة (٢٩,٣٪) وجيبوتي وجزر القمر بنسبة (٢٥,٩٪). في حين تقترب هذه النسبة (١٠٪) لبلدين هما المغرب والسودان. ويبدو أن السياسات التعليمية لمجموعة أخرى من التعليم مكنت من التقليص من هذه النسبة ونذكر على الخصوص: البحرين وفلسطين بحيث أنها لم تعد تتجاوز نسبة (٢٪).

٢ ـ ٧ ـ دليل التكامل الاجتماعي للدول العربية:

ويضم هذا الدليل أربعة مؤشرات هي:

ـ المؤشر الأول: العدل والتعرض للمخاطر والإنصاف: بحساب النسبة المئوية للعاملين من فئة ٢٥ سنة وما فوق من مجموع السكان، والنسبة المئوية لبطالة الشباب من مجموع القوى العاملة، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة، والذين لا يزاولون عملًا لقاء أجر ولا يعملون لحسابهم، ولكنهم جاهزون للعمل، ويحاولون إيجاد عمل لقاء أجر أو إنشاء عمل لحسابهم الخاص. أما نسبة تشغيل الأطفال فتحتسب من الفئة العمرية ٥ سنوات إلى ١١ سنة، الذين قاموا بنشاط اقتصادي لمدة ساعة أو بأعمال منزلية لمدة ٢٨ سنة على الأقل خلال أسبوع معين، أو

من الفئة العمرية ١٢ إلى ١٤ سنة، والذين قاموا بنشاط اقتصادي لمدة ١٤ ساعة على الأقل أو بأعمال منزلية لمدة ٢٨ ساعة على الأقل خلال أسبوع معين.

بالإضافة إلى مجموع الخسارة في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة فهو حصيلة فارق النسبة المئوية بين قيمة دليل التنمية البشرية وقيمة دليل التنمية البشرية المعدل بمعامل عدم المساواة.

	الدولة	بطالة الشباب	تشغيل الأطفال	مجموع الخسارة في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة
١	قطر	٨,٩	-	-
٢	الإمارات العربية المتحدة	٢١,٨	-	-
٣	البحرين	-	٥,٠	-
٤	الكويت	١١,٨	-	-
٥	السعودية	٤٥,٨	-	-
٦	ليبيا	-	-	-
٧	لبنان	٢٢,٣	٧,٠	٢٢,٨
٨	عمان	-	-	-
٩	الجزائر	٣٧,٥	٥,٠	-
١٠	تونس	٣١,٤	-	-
١١	الأردن	٤٦,٨	-	-
١٢	فلسطين	٤٩,٦	-	-

١٣	مصر	٥٤,١	٧,٠	٢٤,١
١٤	سوريا	٤٠,٢	٤,٠	٢٠,٤
١٥	المغرب	١٨,١	٨,٠	٢٩,٧
١٦	العراق	-	١١	-
١٧	موريتانيا	-	١٦,٠	٣٤,٤
١٨	اليمن	-	٢٣,٠	٣٢,٣
١٩	جيبوتي	-	٨,٠	٣٦,٠
٢٠	جزر القمر	-	٢٧,٠	-
٢١	السودان	-	-	-
٢٢	الصومال	-	٤٩,٠	-

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن مجموعة من الدول تعاني من معضلة بطالة الشباب، والتي تؤثر بشكل مباشر على صيرورة التنمية في هذه البلدان؛ حيث نجد أن من بين الثلاثين دولة المرتبة الأولى في سلم التنمية البشرية، ثماني دول لا تتجاوز فيها نسبة البطالة (٢٠٪). وتأتي مصر على رأس الدول العربية ـ وضمن الخمس الأوائل في العالم ـ التي تعاني بنسبة بطالة تبلغ (٥٤,١٪)، تليها فلسطين والأردن بنسبتي (٤٩,٦٪) و(٤٦,٨٪) على التوالي، في حين تخف حدة هذه النسبة كثيرًا في قطر (٨,٩٪) والكويت (١١,٨٪)، مع الإشارة إلى أن هذا الجدول لا يتضمن معطيات عشر دول عربية.

وتعاني الدول العربية من ظاهرة تشغيل الأطفال التي تغيب في الأربعين دولة الأولى المرتبة في سلم التنمية البشرية، وتحضر

بشكل قوي في الصومال حيث تقارب نسبة (٥٠٪)، وتبرز بشكل ملفت للنظر في جزر القمر واليمن وموريتانيا.

أما مجموع الخسارة في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة فلم يحضر في الدليل إلا لدى سبع دول عربية، وجاءت نتائجه متقاربة ومرتفعة مقارنة مع البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا التي لا تتجاوز فيها النسبة (١٠٪) كالنرويج (٦,٤٪)، وألمانيا (٦,٩٪)، والمملكة المتحدة (٨,٣٪)، وهكذا شكلت نسبة سوريا الأقل عربيًا (٢٠,٤٪) وارتفعت النسبة لدى جيبوتي لتبلغ (٣٦٪).

ـ المؤشر الثاني: يتضمن مؤشر رفاه الفرد والرضا بالحياة العامة كحصيلة الردود حول سؤال استطلاعات «غالوب» العالمية: تخيل نفسك تصعد سلمًا من الدرجة ٠ إلى الدرجة ١٠، مفترضا أن الدرجة السفلى تمثل أدنى مستوى قد تعيشه في الحياة والدرجة العليا أفضل مستوى، وكلما صعدت في الدرجات تحسنت حياتك، بالإضافة إلى الرضا بحرية الخيار والوظيفة المستخلصين كذلك من هذه الاستطلاعات؛

ـ المؤشر الثالث: يتضمن مؤشر النظرة إلى المجتمع هو الآخر استطلاعات غالوب العالمية، والمرتبطة بالثقة في الأفراد والرضا بالمجتمع المحلي والثقة في الحكومة الوطنية؛

ـ المؤشر الرابع فيرتبط بالأمان البشري حيث قياس الشعور بالأمان لدى السكان ومعدل جرائم القتل المتعمدة التي يرتكبها

شخص بحق شخص آخر فتؤدي بحياته ومعدل الانتحار، وكلاهما يحسب لكل ١٠٠٠٠٠ شخص.

	الدولة	الرضا العام بالحياة	الثقة في الحكومة الوطنية	معدل جرائم القتل (لكل ١٠٠٠٠٠ شخص)
١	قطر	٨,٩	٨٩,٠	٠,٩
٢	الإمارات العربية المتحدة	٧,٢	-	٠,٨
٣	البحرين	٤,٥	-	٠,٦
٤	الكويت	٦,٦	-	٢,٢
٥	السعودية	٦,٧	-	١,٠
٦	ليبيا	٤,٩	-	٢,٩
٧	لبنان	٥,٢	٣٧,٠	٢,٢
٨	عمان	٦,٩	-	٠,٧
٩	الجزائر	٥,٢	٥٣,٠	١,٦
١٠	تونس	٤,٧	٤٧,٠	١,١
١١	الأردن	٥,٧	٧٧	١,٨
١٢	فلسطين	٤,٨	٤٩	٤,١
١٣	مصر	٤,١	٦٣,٠	١,٢
١٤	سوريا	٤,١	-	٢,٣
١٥	المغرب	٥,١	٦٠,٠	١,٤
١٦	العراق	٥,٠	٣٧,٠	٢,٠
١٧	موريتانيا	٥,٠	٤٣,٠	١٤,٧

١٨	اليمن	٣,٧	٣٩	٤,٢
١٩	جيبوتي	٤,٤	٦٨	٣,٤
٢٠	جزر القمر	٣,٩	٤٤,٠	١٢,٢
٢١	السودان	٤,٤	٥٤,٠	٢٤,٢
٢٢	الصومال	-	-	١,٥

نصف السكان العرب لم يعبروا عن رضاهم العام بالحياة، ففي سلم من عشر درجات لم تبلغ درجته سوى (٣,٧) في اليمن وجزر القمر في حين بلغت (٨,٩) في قطر، و(٧,٢) في الإمارات كنسب منسجمة مع نسب الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، والتي لا تتجاوز عتبة الستة درجات. في حين تمايزت نسبة الثقة في الحكومة الوطنية بين دول مستقرة سياسيًا كقطر بنسبة (٨٩٪) والأردن (٧٧٪) ودول أخرى تعاني قلاقل أو اضطرابات سياسية كالسودان (٥٤٪) واليمن (٣٩٪) أو شهدت حراكًا سياسيًا كمصر (٦٣٪) والمغرب (٦٠٪).

وترتفع جرائم القتل في بلدان كالسودان (٢٤,٢ لكل ١٠٠٠٠٠) وموريتانيا (١٤,٧ لكل ١٠٠٠٠٠) ولا تتجاوز عتبة الواحد في الألف في جل دول الخليج العربي.

٢ ـ ٨ ـ دليل الابتكار والتكنولوجيا:

ويتضمن ثلاثة مؤشرات:

ـ البحث والتطوير: من خلال معاملات عدد الباحثين من كل مليون شخص، والنسبة المئوية للمتخرجين في العلوم

والهندسة، والإنفاق على البحث العلمي والتطوير (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠م) مجموع الإنفاق على الحساب الجاري ورأس المال الخاص والعام على الأعمال الخلاقة التي تنفذ على نحو نظامي لزيادة المعرفة واستخدامها في تطبيقات جديدة.

ويغطي هذا الإنفاق مشاريع البحث الأساسي والبحث التطبيقي والتطوير الاختباري، وهي نسبة تبقى ضعيفة جدًا في الدول العربية؛ إذ لا تتعدى نسبة (٠,١٪) في الجزائر والكويت والسعودية ونسبة (٠,٦٪) في المغرب، ونسبة (١,١٪) في تونس كأعلى نسبة عربية، مقارنة مثلًا مع إسرائيل الأولى عالميًا بنسبة (٤,٣٪) والولايات المتحدة الأمريكية (٢,٨٪).

ـ مؤشر الابتكار: ويضم مجموعة من المعاملات كالبراءات الممنوحة والمداخيل من رسوم التراخيص والحقوق؛

ـ مؤشر اقتناء التكنولوجيا: ويضم معدل الإمداد بالكهرباء وعدد مستخدمي الإنترنيت لكل ١٠٠ شخص، والمشتركين في الهاتف الثابت والنقال، وعدد الحواسيب الشخصية المعدة ليستخدمها فرد واحد لكل ١٠٠ شخص.

	الدولة	الحواسيب الشخصية	مستخدمو الانترنيت	المشتركون في الهاتف الثابت والنقال
١	قطر	١٦,٠	٨١,٦	١٤٩,٤
٢	الإمارات العربية المتحدة	٣٠,٠	٧٨,٠	١٦٥,١
٣	البحرين	٥٥,٠	٥٥,٠	١٤٢,٢
٤	الكويت	٢٦,٥	٣٨,٣	١٨١,٥
٥	السعودية	٦٥,٧	٤١,٠	٢٠٣,٠
٦	ليبيا	٢,٣	١٤,٠	١٩٠,٨
٧	لبنان	١٠,٣	٣١,٠	٨٩,٠
٨	عمان	١٨,٠	٦٢,٠	١٧٥,٦
٩	الجزائر	١,١	١٢,٥	١٠٠,٧
١٠	تونس	٩,٧	٣٦,٦	١١٧,٦
١١	الأردن	٧,٦	٣٨,٩	١١٧,٥
١٢	فلسطين	٥,٥	٣٦,٤	-
١٣	مصر	٤,١	٢٦,٧	٩٩,٠
١٤	سوريا	٩,٤	٢٠,٧	٧٧,٦
١٥	المغرب	٥,٧	٤٩,٠	١١١,٨
١٦	العراق	٠,٨	٢,٥	٧٩,٩
١٧	موريتانيا	٤,٤	٣,٠	٨١,٤
١٨	اليمن	٢,٨	١٢,٣	٥٠,٤
١٩	جيبوتي	٤,٢	٦,٥	٢٠,٧
٢٠	جزر القمر	٠,٨	٥,١	٢٥,٣
٢١	السودان	١٠,٨	-	٤١,٤
٢٢	الصومال	٠,٩	-	٨,٠

يمتلك سكان دول الخليج (نظرًا لارتفاع دخلها الفردي) أكبر عدد من الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠ شخص، وخاصة السعودية بمجموع ٦٦، تليها البحرين ٥٥ والإمارات ٣٠ والكويت ٢٦,٥ وعمان ١٨ وقطر ١٦، في حين لا تتجاوز عتبة الحاسوب الواحد في دول كالعراق وجزر القمر والصومال.

وهذا الارتفاع يخص أيضًا عدد مستخدمي الإنترنيت من كل ١٠٠ شخص الذي يشكل نسبًا مرتفعة في دول كقطر٨١,٦ والإمارات ٧٨ وعمان ٦٢ والبحرين ٥٥ والمغرب ٤٩، في حين تضعف هذه النسبة كثيرًا في العراق وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا إذ لا تتجاوز نسبة (١٠٪).

أما بالنسبة للمشتركين في الهاتف الثابت والنقال فإن عددهم مرتفع أيضًا في دول الخليج العربي حيث حلت السعودية أولًا، متبوعة بليبيا والكويت والإمارات، في حين تضعف هذه النسبة كثيرًا في جزر القمر وجيبوتي والصومال.

٢ ـ ٩ ـ دليل اتجاهات السكان:

ويضم مجموعة من المؤشرات كمجموع السكان ومعدل النمو السكاني، وسكان المناطق الحضرية والعمر الوسيط، ونسبة الإعالة الإجمالية ومعدل الخصوبة الكلي باعتبار عدد الأطفال الذين تنجبهم كل امرأة إذا عاشت حتى آخر سنوات الإنجاب وأنجبت في كل عصر أطفالًا حسب معدل الخصوبة السائد لذلك العصر، ونسبة الذكور إلى نسبة الإناث عند الولادة.

	الدولة	مجموع السكان بالملايين	معدل الخصوبة الكلي (عدد الولادات لكل امرأة)	نسبة الذكور إلى نسبة الإناث عند الولادة
١	قطر	١,٩	٢,٢	١,٠٤
٢	الإمارات العربية المتحدة	٨,١	١,٧	١,٠٥
٣	البحرين	١,٤	٢,٥	١,٠٥
٤	الكويت	٢,٩	٢,٣	١,٠٣
٥	السعودية	٢٨,٧	٢,٧	١,٠٣
٦	ليبيا	٦,٥	٢,٤	١,٠٦
٧	لبنان	٤,٣	١,٨	١,٠٥
٨	عمان	٢,٩	٢,٢	١,٠٥
٩	الجزائر	٣٦,٥	٢,٢	١,٠٥
١٠	تونس	١٠,٧	١,٩	١,٠٥
١١	الأردن	٦,٥	٢,٩	١,٠٥
١٢	فلسطين	٤,٣	٤,٣	١,٠٥
١٣	مصر	٨٤,٠	٢,٧	١,٠٥
١٤	سوريا	٢١,١	٢,٨	١,٠٥
١٥	المغرب	٣٢,٦	٢,٢	١,٠٦
١٦	العراق	٣٣,٧	٤,٦	١,٠٧
١٧	موريتانيا	٣,٦	٤,٤	١,٠٥
١٨	اليمن	٢٥,٦	٣,٢	١,٠٥
١٩	جيبوتي	٠,٩	٣,٦	١,٠٤
٢٠	جزر القمر	٠,٨	٤,٨	١,٠٥
٢١	السودان	٣٥	-	١,٠٥
٢٢	الصومال	٩,٨	٦,٣	١,٠٣

تحتل مصر المرتبة الأولى عربيا من حيث عدد السكان (٨٤ مليون نسمة)، تليها الجزائر (٣٦ مليون نسمة) فالعراق (٣٣,٧) والمغرب (٣٢,٦)، في حين لا تتجاوز المليون في دولتين هما جزر القمر (٨٠٠ ألف) وجيبوتي (٩٠٠ ألف)، اللتان يرتفع فيهما معدل الخصوبة الكلي بـ (٤,٨) و(٦,٣) طفل لكل امرأة على التوالي، وهو ما نجده مرتفعًا أيضًا في دول كموريتانيا (٤,٤) والعراق (٤,٦) وفلسطين (٤,٣)، في حين تبدو باقي الدول العربية ناجحة في سياستها الإنجابية وخاصة المغرب والجزائر (٢,٢) ومصر (٢,٧)، ونجد أضعف معدل خصوبة كلي لدولة الإمارات (١,٧). أما نسبة الذكور إلى نسبة الإناث عند الولادة فتبدو متقاربة، إذ تبلغ (١,٠٥) عند جل الدول العربية.

٣ ـ ملاحظات نقدية حول التقرير[١]:

٣ ـ ١ ـ ملاحظات نقدية حول التقرير عمومًا:

أ ـ سياق التقرير:

يصدر تقرير التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)[٢] الذي تأسس سنة ١٩٦٦م.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يراهن على مساعدة البلدان ـ ومن ضمنها العربية ـ على إيجاد وتبادل الحلول الخاصة بها في

(١) تنطلق هذه الملاحظات النقدية من الخلفية النظرية التي تم تأسيسها في المبحث الأول من أول فصول الكتاب.

(٢) United Nations Development Programme.

المجالات الأربعة الرئيسية التي يعنى بها البرنامج وهي: الحكم الديمقراطي، ومكافحة الفقر، والإنعاش ومنع الأزمات، والبيئة والطاقة.

نلاحظ بداية أن المنتظم الدولي استغرق ما يزيد عن العشر سنوات، حتى يستوعب مفهوم التنمية ويبدع مؤسسات وتنظيمات وتشريعات لتصريفها، وعشر سنوات ونيف، هي المدة التي تفصل بين ترجمة الولايات المتحدة الأمريكية عمليًا لوعد التنمية الذي جاء على لسان الرئيس ترومان، وتأسيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وهو تأسيس قد رافق موجة من الحماس العالمي والتسابق الدولي نحو احتلال الصفوف الأولى في المجال التنموي.

وهو تأسيس استراتيجي أيضًا واكب أجواء الحرب الباردة، إذ يكرس التصنيف الأمريكي لدول العالم إلى فئتين: الفئة الأولى هي ما سماها الرئيس الأمريكي ترومان بالدول المحبة للسلام، ويقصد بها الدول الموالية لأمريكا، والفئة الثانية هي الدول الموالية للمعسكر الاشتراكي. هذا التصنيف يبقى حاضرًا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تنصيصه القوي على ضرورة مساعدة بلدان العالم في مجال تكريس الحكم الديمقراطي، وهذا يستتبع ضمنًا أن يصبح البرنامج وكأنه مكافأة للبلدان الموالية للقطب الأمريكي.

ـ الهدف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مساعدة

البلدان ـ ومن ضمنها العربية ـ على إيجاد وتبادل الحلول الخاصة بها في المجالات الأربعة الرئيسية التي يعنى بها البرنامج وهي: الحكم الديمقراطي، ومكافحة الفقر، والإنعاش ومنع الأزمات، والبيئة والطاقة.

وبغض النظر عن مدى صدق هذه الأهداف، أو وجود أهداف أخرى غير معلنة؛ فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يكرس بشكل واضح مفهوم الوصاية من خلال ما يسميه بمساعدة البلدان في مختلف المجالات التنمية. هذه الوصاية تتمثل أولًا في التحديد القبلي لمجالات التنمية، وهو تحديد لا تستشار فيه الدول، ولا يراعي الفوارق بين حالاتها وخصوصياتها؛ كما تتمثل هذه الوصاية في نمطية البرامج والإجراءات المقترحة على الدول «لحل مشاكلها» التنموية؛ ونلمس الوصاية أخيرًا في مؤشرات قياس التنمية والتي ستغفل بلا شك أي تحسن في الحالة العامة للبلد لا يتم تصريفه من خلال المجالات والمؤشرات المقترحة من قبل الأمم المتحدة.

وحينما نتذكر أهمية الترتيب الذي تحصل عليه الدول في تقارير التنمية، وانعكاسه على السياسة الخارجية لتلك الدول، وتعامل المنتظم الدولي معها سياسيًا وماليًا (قروض..)، فإننا ندرك حينها الطابع الشبه إلزامي لهذه الوصاية.

ب ـ مؤشرات التنمية البشرية:

يعكس التغيير المستمر والتجديد في مؤشرات التنمية أمرين اثنين:

ـ **الأول**، هو عدم النجاح ـ إلى حدود الآن ـ في ابتكار مؤشرات دقيقة وشاملة، تسمح بقياس المستويات الحقيقية للتنمية في كل البلدان. إذ يصطدم هذا الأمر باختلاف البلدان فيما بينها من حيث الأنظمة والظروف الاقتصادية، والخصوصيات السياسية، مما يجعل المؤشرات في حد ذاتها مجحفة في حق بعض الدول. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، لا تعبر تلك المؤشرات بشكل دقيق عن مختلف مجالات التنمية وما تخلفه من انعكاس إيجابي على مجالات مباشرة من حياة الإنسان: المجال الصحي، الثقافي، السياسي..

ـ أما الملاحظة الثانية، فتعكس التواصل الإيجابي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الاجتهادات البحثية لتطوير مؤشرات التنمية.

ففي سنة ١٩٩٠م، تبنى البرنامج مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي تم تطويره من قبل الخبير الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق وعالم الاقتصاد الهندي أمارتيا صن. وهو المؤشر الذي تضمن ثلاثة عناصر جديدة إضافة إلى مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ يتضمن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، ومؤشر معرفة القراءة والكتابة بين البالغين؛ أي: محو الأمية؛ ومؤشر مستوى التعليم، من خلال معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية.

وإثر تقرير برانتلاند الذي اعتمد أساسًا لمؤتمر الأمم

المتحدة في ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢م، تم تطوير مفهوم التنمية المستدامة ذات الخلفية الإيكولوجية.

وهكذا تم تطوير مؤشر التنمية البشرية (HDI)، ليضم متغيرات جديدة تحيل على المجالات السياسية والبيئية، بالإضافة إلى تكنولوجيا الاتصال ومقاربة النوع.

حيث أصبح مؤشر التنمية الإنساني البديل (AHDI) يضم ستة متغيرات: العمر المتوقع عند الولادة، مقياس التحصيل العلمي، مقياس الحرية، مقياس تمكين النوع، مقياس عدد الحواسيب والربط بالإنترنت حسب عدد السكان، ومقياس انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون حسب الفرد، لقياس مدى الإضرار بالبيئة.

وما زال العمل على تطوير المؤشرات مستمرا إلى الآن؛ فمنذ سنة ٢٠١٠م، أصبحنا نتحدث عن مؤشر عدم المساواة، ومؤشر الفوارق بين الجنسين، ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد والذي يمكن بدوره من قياس الفوارق والتفاوتات بين المواطنين، وهو الأمر الذي لا تفصح عنه المؤشرات التقليدية؛ وإن كان هذان المؤشران الأخيران في طور الاختبار.

ج ـ مؤشرات التقرير:

في ما يخص المؤشرات المستخدمة في التقرير الحالي، فهي متنوعة، يسكنها هاجس الدقة ويحركها هدف التعبير الدقيق عن نوعية الحياة التي يعيشها المواطن، وهو الهدف الذي تؤطره

قناعة عامة بعدم كفاية المؤشرات الاقتصادية من قبيل مستوى الدخل الفردي أو الناتج الوطني للبلوغ إليه.

لذا تبقى نتائج التقرير نسبية دائمًا، لكنها ضرورية لفهم حالة التنمية في البلدان بشكل عام وهذا يفيد في انتهاج إجراءات عملية.

لكن ينبغي أن ننتبه إلى أن المؤشرات ليست مخرجات علمية محايدة، بقدر ما تتأثر برؤية فلسفية وثقافية؛ ففي السنوات الأولى للحديث عن التنمية كانت المؤشرات اقتصادية بشكل أساسي، لكن ستضاف إليها أبعاد إنسانية وبيئية تبعا للنقاش الفكري حول مفهوم التنمية ذاته.

وهذا الأمر سينعكس على بعض المؤشرات والتي تعكس اختيارات ثقافية، وهو ما نمثل له بنموذجين:

ـ في المجال الصحي: ومن بين المؤشرات المقترحة، يتم الحديث عن معدل انتشار فيروس نقص المناعة بين الشباب. وغم خطورة الفيروس، فإن هناك أمراضًا عديدة تنتشر في العالم وتهدد سكانه بشكل فعلي، لكن الحديث عن هذا المؤشر قد يعكس سياقًا ثقافيًا أكبر، يرتبط بتقدير الغرب لأهمية الحريات الفردية والثقافة الجنسية. وهذا ما نلمسه في عمل الكثير من المنظمات الدولية والتي لا يحضر عندها مفهوم العفة كوسيلة أساسية للوقاية من المرض، مقابل تركيزها على ضرورة تملك ثقافة جنسية، واستخدام وسائل طبية للوقاية، مع ضرورة الإخلاص للشريك،

وهي كلمة فضفاضة لا تشير إلى شرعية العلاقة، كما أن الشريكين قد يكونان من نفس الجنس!

ـ في مجال التكنولوجيا والابتكار: يتم قياس الابتكار من خلال براءات الاختراع الممنوحة، ومداخيل رسوم التراخيص والحقوق، وهذا أمر منطقي لا نعارضه.

لكننا أشرنا سابقا[1] إلى أن هناك العديد من التجارب التنموية المحلية عبر العالم، والتي قام بها أفراد بسطاء من دول ما يسمى بالعالم الثالث، ورغم بساطة تلك التجارب، فإنها تقوم على حلول مبتكرة تستجيب لمشاكل متعددة ذات خصوصية محلية، وقلنا أن من واجب الإنسانية أن تتمسك بها؛ لأنها بحق تقدم بدائل جديدة، سواء لأنماط العيش، أو لخلفياتها الفلسفية.

بل أكثر من ذلك، إن ابتكارات العالم الثالث تعبر عن استجابات فعلية لمشاكل حقيقة في الواقع المعيش، في حين قد يقدم لنا الابتكار التكنولوجي اختراعات جديدة لكنها في مجالات غير أساسية مثل اللهو والتسلية مثلا، وفي أحيان كثيرة، يتم ابتكار الشيء دون أن تكون هناك حاجة حقيقية إليه، ليتم لاحقًا ابتداع تلك الحاجة وتغذيتها.

فهل هناك مؤشرات عملية لقياس الابتكارات الاجتماعية ذات الخلفية الحضارية؟

---

(١) انظر المبحث الأول من أول فصول الكتاب.

٣ ـ ٢ ـ ملاحظات نقدية حول حالة البلدان العربية في التقرير:

يركز التقرير الحالي على ما يسميه بنهضة الجنوب، ويتناول التقرير أكثر من ٤٠ بلدًا ناميًا أحرزت مكاسب سريعة في التنمية البشرية في الأعوام الماضية، وذلك بفضل الاستثمار العام المستدام في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، والانخراط الاستراتيجي على الاقتصاد العالمي. ويؤكد التقرير على أن العديد من البلدان النامية أصبحت تتصدّر مواقع ريادية على الساحة العالمية، لذا ينبغي الاستفادة من تجارب تلك البلدان، وهو ما جاء في تمهيد التقرير على لسان هلن كلارك: «في محتوى هذا التقرير ما يجدّد مفهومنا للتنمية في العالم، وما يظهر العبر التي يمكن استقاؤها من تجارب بلدان كثيرة من الجنوب حققت تقدّمًا سريعًا في التنمية».

وفيما يخص الدول العربية تحديدًا، نسجل الملاحظات الإيجابية التالية:

تضمّ المنطقة العربية عشر دول في مجموعتي التنمية البشرية المرتفعة جدًا والمرتفعة؛ وست دول في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، ثم مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وتضم بقية الدول العربية: (موريتانيا، اليمن، جيبوتي، جزر القمر والسودان)[١].

(١) مع الانتباه إلى أن دليل التنمية البشرية لا يصنف موريتانيا وجزر القمر في مجموعة الدول العربية، بل يصنفها في مجموعة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى.

وهذا التصنيف في عمومه مطمئن؛ إذ أن معظم الدول العربية تنتمي إلى مجموعة التنمية البشرية المتوسطة فما فوق.

ـ يبلغ متوسط قيمة دليل التنمية البشرية للمنطقة العربية ٠,٦٥٢؛ أي: أقل من المتوسط في شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومن المتوسط في أوروبا وآسيا الوسطى، ومن المتوسط في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢م، سجلت المنطقة تحسّنا سنويًا في قيمة الدليل بمعدل (٠,٩٤٪)، وجاءت في المرتبة الرابعة بين المناطق.

يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في المنطقة العربية ٧١,٠ سنة، بما يفوق المتوسط العالمي بسنة واحدة تقريبًا، وهذا وضع المنطقة في مرتبة أعلى من جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

لكن رغم كل هذا:

ـ يبلغ متوسط قيمة دليل عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة ٠,٥٥٥، ويأتي بذلك ترتيب المنطقة أفضل فقط من جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، ويأتي ضعف الأداء في دليل عدم المساواة بين الجنسين كنتيجة لارتفاع معدّل وفيات الأمهات، وانخفاض حصة النساء في المقاعد البرلمانية (١٣٪) وهي أدنى حصة نسبة إلى المناطق الأخرى، وانخفاض مشاركة النساء في القوى العاملة (٢٢,٨٪) وهي أيضًا أدنى نسبة.

ـ يبلغ مجموع حصة المنطقة من قيمة صادرات السلع ٥٤٦,٦

مليار دولار؛ أي: (٤٪) فقط من مجموع صادرات السلع في العالم، وقيمتها ١٣,٦ تريليون دولار.

ـ ويبلغ متوسط عدد سنوات الدراسة في المنطقة ست سنوات، وهو يفوق بحوالي (١,٣) سنة المتوسط في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، ولكنه أقل بسنة ونصف من المتوسط العالمي، وبأربع سنوات من المتوسط في أوروبا وآسيا الوسطى. وتبلغ الخسارة الناجمة عن عدم المساواة أعلى معدّل لها في مجال التعليم (٣٩,٦٪)، يليه عنصر الدخل (١٧,٥٪).

ـ ويبلغ نصيب الفرد من الدخل (٨،٣١٧) دولارًا بمعادل القوة الشرائية بدولار عام ٢٠٠٥ تحل المنطقة في المرتبة الثالثة بين ست مناطق من حيث الخسارة الإجمالية في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة في توزيع المكاسب الإنمائية (٢٥,٤٪)، وهذا المعدل يفوق بنقطتين مئويتين متوسط الخسارة في الدليل العالمي البالغ (٢٣,٣٪).

ـ تسجل المنطقة أدنى نسبة من العاملين إلى مجموع السكان (٥٢,٦٪)، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ (٦٥,٨٪). وتُلاحَظ فوارق كبيرة بين البلدان والأقاليم، إذ تتراوح نسبة العاملين إلى مجموع السكان بين حد أدنى قدره (٤١,٢٪) في فلسطين وحد أقصى قدره (٨٩,٩٪) في قطر.

ويبلغ معدّل بطالة الشباب في المنطقة أعلى مستوى له في مصر حيث يصل إلى (٥٤,١٪)، تليها فلسطين حيث معدل بطالة الشباب (٤٩,٦٪).

خلاصات:

لا يمكن أن نضيف أكثر مما نبه إليه التقرير نفسه من كون الدول العربية تسجل أعلى معدّل للبطالة وأدنى معدل للمشاركة في القوى العاملة. وأن عدم توفر فرص عمل لائقة كان من أهم الأسباب التي أدت إلى اضطرابات في عديد من البلدان.

لذا تصبح مسألة خلق فرص عمل من أولى الأولويات التنمية في المنطقة العربية.

لكن نظرًا إلى الغنى الكبير لبعض البلدان العربية بالموارد الطبيعة، ونظرا للتفاوتات الكبيرة أحيانًا التي عرفتها بعض مؤشرات التنمية البشرية بين البلدان العربية، فإن أي إقلاع تنموي ينبغي أن يتم من خلال مستويين:

ـ مستوى التنسيق والتعاون العربي:

بحيث ينبغي على الدول العربية التنسيق في ما بينها على مستوى برامجها التنموية، فنسبة البطالة الكبيرة في مصر وفلسطين مثلًا، يمكن تصريفها بسهولة في فرص العمل المتوفرة في دول الخليج العربي، والتي تستورد معظم اليد العاملة من دول أخرى.

كما ينبغي تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، وعلى رأسها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي، لتقديم رزمة من التمويلات إلى الدول العربية المتعثرة اقتصاديًا.

ـ مستوى البرامج التنموية الوطنية:

ينبغي على الدول العربية أن تتخلص تدريجيًا من هاجس الاستقرار السياسي والأمني، الذي خلفته الثورات العربية. وذلك من خلال إجراءات عملية، لكنها لا ينبغي أن تنحصر في المقاربة الأمنية، وإنما من خلال وضع خطط تنموية جريئة، تركز على توفير فرص العمل الكافية، وانتهاج العديد من الإصلاحات الاجتماعية؛ لأن هذه المبادرات هي التي تحقق استقرار الأوضاع.

كما ينبغي الاهتمام أكثر بمجال التعليم والبحث العلمي، إذ لا يمكن تصور أي نهضة تنموية في غياب أطر تتميز بالكفاءة والتخصص، ويد عاملة متعلمة، ومواطن واع بمسؤوليته الاجتماعية.

خاتمة:

الملاحظ أن أغلب الدول العربية التي ترد في المجموعتين الأوليتين في سلم التنمية البشرية، والمصنفة ضمن العشر دول الأوائل عربيًا، والأربع وتسعين دولة عالمية تنعم على العموم باستقرار سياسي، وتنتمي إلى مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز؛ إذ بهذه الثروات تمكنت هذه الدول من تخصيص عائداتها للرفع من الدخل الفردي للأفراد، والنهوض بالبنى التحتية الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية؛ كبناء الطرق والمدارس والمستشفيات والربط بشبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب والاتصال وغيرها.

وباستثناء سعي الدول الثلاثة الأولى (قطر والإمارات والبحرين) لتنويع اقتصاداتها بالاهتمام بقطاع الصناعة والخدمات والاستثمار العالمي، فإن بقية الدول الأخرى يعتمد اقتصادها بشكل شبه كلي على صادراتها من التجارة الخارجية بإنتاج النفط الخام وتصديره.

وهكذا لم تستطع جل هذه الدول بلوغ تغيرات اقتصادية واجتماعية وتقنية بإمكانها بناء هيكل تنموي يقوم على الإنتاج المادي والبشري معا، إذ أنتجت هذه الوضعية المتراكمة على عقود ما يسمى بمجتمع الاستهلاك، أحدث تحولات دالة على مستوى البناء الاجتماعي والقيمي والعلائقي والتفاعلي بين الفرد وسياسات الدولة التي أغفلت جلها تحقيق الأمن المائي والغذائي بتشجيع قطاعات أساسية كالفلاحة والصيد البحري، وتجاوز ثقافة الريع الاقتصادي بالزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بدعم المبادرات الفردية، باعتبار أن الاستثمار في الإنسان هو أساس كل تنمية، وكذا فتح هامش الحريات والسهر على احترام حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

ويلاحظ أن الدول العربية المتقدمة في سلم التنمية البشرية، انتبهت مبكرًا إلى حتمية التعاون والتنسيق في ميدان استثمار العائدات النفطية، ولذلك فنجاحها النسبي هذا يعود بالأساس إلى تأسيس منظمة مجلس التعاون الخليجي المشكل من ستة دول سنة ١٩٨١م، خمسة من هذه الدول مرتبة أولى عربيًا، وضمن سبعة

وخمسين دولة أولى عالميًا، وهي على التوالي (قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والسعودية وعمان). هذه الدول لا يتعدى عدد سكانها مجتمعة ـ حسب تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣م ـ مجموع (٤٥,٩) مليون نسمة من أصل (٣٦١,٨) مليون نسمة كسكان للعالم العربي؛ أي: بنسبة لا تزيد عن (١٢,٨٦٪).

هكذا يتضح مما سبق أن شروط التنمية لم تتيسر لبلد واحد من البلدان العربية، فالدول التي تملك طاقة بشرية كبيرة ينقصها التمويل والثروة الطبيعية وخاصة البترول والغاز والتمويل (مصر، المغرب، . . .)، وبالمقابل فالدول التي تمتلك المال بفضل العائدات النفطية تنقصها الموارد الطبيعية والطاقة البشرية، وهو ما يدعو إلى ضرورة التعاون العربي بين جميع هذه الدول بحثا عن التكامل والمصالح والحاجات المشتركة بين الدول النفطية وغير النفطية، وكخطوة ملحة إقامة وإحياء وإنعاش أشكال التعاون الإقليمية كاتحاد المغرب العربي مثلًا، وتفعيل حركية الأموال بتشجيع المساعدات والقروض الثنائية الحكومية أو الخاصة كالصناديق الإنمائية العربية، وإنشاء منظمة أو هيئة موازية للجامعة العربية خاصة بدعم التنمية والتكامل الاقتصادي بين جميع دولها الأعضاء، وتبادل الخبرات في مجال الصحة والتعليم وتبادل الأطباء والأساتذة والطلبة، وإنشاء جامعات ومؤسسات للتكوين والبحث العلمي في جميع المجالات العلمية والمعرفية، والاهتمام بالاقتصاد المعرفي والصناعة المعرفية، وضمان استقلالية كل

الدول الأعضاء، بتشجيع المبادرات الدبلوماسية بين الأطراف المتنازعة، والتخفيض من تكلفة ميزانيات التسلح والتنسيق الأمني والعسكري، والنهوض بالعدالة الاجتماعية، والبناء الديمقراطي للدولة المعاصرة، وصيانة الحقوق المدنية الأساسية للسكان، والانفتاح على الأسواق الخارجية (الصين، اليابان، الاتحاد الأوروبي...)...

فرغم تحديات العولمة بمختلف تجلياتها (الاقتصادية والسياسية والثقافية)، وتعدد النماذج التنموية كنموذج التنمية البشرية المقدم لبقية دول العالم كوصفة جاهزة قابلة للاستنساخ والتصدير، يمكن للدول العربية أن تبدع نماذج للتنمية خاصة بها؛ وأن تأخذ بيد بعضها البعض لبلوغ التنمية المنشودة.

المبحث الثاني

أعطاب التنمية في الوطن العربي: أثر الفساد في إعاقة نماذج التنمية في الوطن العربي

حفيظ يونسي

أثبتت التحولات التاريخية التي عرفها العالم العربي أن هناك أزمة نموذج تنموي مستحكمة، انعكست وتنعكس على الاختيارات والسياسات العمومية بهذه البلدان، فأمام ضعف الموارد أو قابليتها للنضوب، وفي ظل تعاظم الحاجيات وتعقدها، أصبح لزامًا البحث عن سبل جديدة للتدبير العمومي تنبني على التعبئة الرشيدة للموارد وتوجيهها إلى منافذ إنفاقية ذات عائد استثماري مهم.

إن سؤال التنمية في البلدان العربية أصبح ذا ملحاحية كبيرة، في ظل التحولات العميقة التي تعرفها دول العالم وتمر بها هذه المجتمعات، مما يحتم التعامل بجدية مع الإمكانات المتاحة واستثمارها بشكل فعال في سبيل تحقيق تطلعات شعوب المنطقة في الولوج الجيد لمختلف الخدمات الاجتماعية، وتحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم؛ وبالتالي فإشكالية

الفساد تطرح نفسها بوصفها عائقًا حقيقيًا للإجابة على أسئلة التنمية.

لقد اتضح بعد مرور أزيد من سنتين على الربيع الديمقراطي ببعض بلدان العالم العربي، والذي رفع من بين شعاراته محاربة الفساد، أن تحقيق الاستقرار بكل تجلياته الأمنية والمؤسساتية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، رهين بتحقيق التنمية في بلداننا العربية، بما يستجيب لتطلعات الشعوب ومطالبها في العيش الكريم، لكن تحقيق هذا الهدف يتهدده سوء التدبير، نتيجة خلل في البنيات المسيِّرة والمؤسسات المؤتمنة على ذلك، وأيضًا من خلال ظاهرة الفساد بصوره المتعددة، التي تأخذ أشكالًا من قبيل الرشوة أو اختلاس المال العمومي.

وتشير الدراسات الحديثة للمؤسسات الوطنية والدولية أن الفساد في العالم وفي البلدان النامية، بدأ يتحول إلى جزء من منظومة الحكم، أو لنقُل آلية تدبيرية لاستمرار الدولة بمؤسساتها وأجهزتها، بل وإلى شر لا بد منه كجزء من تسيير الدولة.

إن حديثنا عن الفساد وخطورته، يستلزم منا تحديد تعريف الفساد من حيث اللغة أولًا على أن نعمل على التحديد الاصطلاحي في مرحلة ثانية.

الفساد لغةً: من جذر (ف ـ س ـ د) وهي ضد صَلُحَ والفساد لغة البطلان، ليقال فسد العقد بمعنى بطل. وفي الاستعمال القرآني جاء الفساد بمعانٍ مختلفة بحسب السياق،

فجاء بمعنى (الجدب أو المجاعة) وذلك في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِي عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الروم: ٤١]، كما جاء بمعنى (الطغيان والتسلط والتكبر) وذلك في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾﴾، [القصص: ٨٣].

وعند البحث في المعنى الاصطلاحي للفساد يستوقفنا في الحقيقة أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣م، لم تأخذ بالبعد الإبستمولوجي لمثل هذه المفاهيم المفتاحية؛ أي: أنها لم تعط تعريفًا دقيقًا للفساد على الرغم من تخصيصها للمادة الثانية (المادة ٢)، لتعريف الكلمات لمفتاح للاتفاقية. بل اتجهت اتجاهًا إجرائيًا عند تعريفها للفساد، فنجدها تتحدث عن مظاهر الفساد: الرشوة بجميع أشكالها سواء في القطاعين العام والخاص، جريمة الاختلاس، وإساءة استغلال الوظيفة أو المركز القانوني الذي يخول صاحبه سلطات معينة، وتبييض الأموال أو ما يسمى بغسيل الأموال المتأتية من أفعال إجرامية، ثم الإثراء بغير سبب أو الإثراء غير المشروع.

وعرفت المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفساد بأنه «سلوك منحرف يترتب عنه ارتكاب مخالفات ضد القوانين والتعليمات النافذة داخل الجهاز الإداري الحكومي، لتحقيق أهداف خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية، تتسبب في عدم تحقيق

الجهاز الإداري أهدافه بتقديم خدماته للعموم بكفاءة وفعالية»[1].

وبالنظر لتعدد التعريفات ووجود مداخل متعددة لتعريف الفساد، فإننا في هذا البحث سنعتمد التعريف التالي للفساد: هو «اكتساب غير مشروع ـ أي: من دون وجه حق ـ وما ينتج عنه لعنصري القوة في المجتمع، السلطة السياسية والثروة في جميع قطاعات المجتمع»[2]؛ أي: أن الفساد هو استغلال للمراكز القانونية في الدولة من أجل التكسب دون وجه حق، بما يعني نقل المال من الحيز العام إلى الحيز الخاص بطرق غير مشروعة.

وتشير أغلب الدراسات العلمية إلى تقسيم الفساد إلى نوعين[3]:

ـ الفساد الكبير:

وهو الفساد الممارس من طرف الفاعل العمومي والخاص، والذي يتضمن الصفقات الكبرى في عالم المال والأعمال والمقاولات، خصوصا أثناء عمليات الخوصصة. إذ غالبًا ما تلجأ

---

(١) وللوقوف أكثر على التعريف انظر:
مجموعة من المؤلفين، النزاهة والشفافية والإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ط ١، ٢٠٠٦، ص٣٩٨.

(٢) للاستزادة، انظر:
عامر خياط وآخرون، مفهوم الفساد، ورد في ندوة «المشاريع الدولية لمكافحة الفساد»، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٦، ص٥٠.

(٣) محمود عبد الفضيل: مفهوم الفساد ومعاييره، ورد في «الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٦، ص٨٠.

الشركات الكبرى إلى إرشاء الفاعل العمومي بغية إرساء صفقات شراء المؤسسات والشركات العمومية عليها.

ويمتد معنى الفساد الكبير إلى الاتجار في السلاح والمخدرات بكل أصنافها والاتجار بالبشر وغيرها، وغالبا ما يتم اللجوء إلى أسلوب غسيل الأموال بغرض تنظيف الأموال المتأتية من هذا النوع الممارسات الإجرامية أساسًا. وبطبيعة الحال، فالفساد الكبير نطاقه يعتمد على الأشخاص ذوي النفوذ في النظام السياسي بغية تسهيل كل هذه العمليات، وهو ما يعني تضييع أموال ضخمة على الخزينة العامة للدول، يمكن أن تشكل منطلقًا للاستثمار فيما هو اقتصادي واجتماعي من قبيل بناء المدارس والمستشفيات أو إحداث مناصب شغل جديدة.

ـ الفساد الصغير:

هو الفساد الممارس في مستويات دنيا في مختلف أجهزة الدولة، من طرف الموظفين والوسطاء والمنتخبين، مستغلين حماية الشخصيات النافذة لهم في مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة، وهي الحماية التي تحد من نفاذ القانون عليهم وتمكنهم من الإفلات من العقاب. وبطبيعة الحال فهذا النوع من الفساد هو الأكثر تداولا في أوساط المجتمع، بحكم احتكاك المواطنين مع المؤسسات القريبة منهم[1].

(١) في استطلاع للرأي أجرته منظمة الشفافية العالمية في يوليوز ٢٠١٣، والذي شمل أزيد من ١١٤ الف شخص في ١٠٧ دولة في العالم، حول القطاعات الأكثر =

١ ـ تجليات الفساد: تضييع فرص التنمية:

إن التأمل في بنية الفساد وتأثيره على أرض الواقع، يؤكد بأنه عملية سرقة لمقدرات وثروات الشعوب، وبالتالي حرمانها من إمكانات العيش الكريم وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية. وكما يشير «ديفيد م. لونا» مدير إدارة مكافحة الفساد وحوكمة الشركات بوزارة الخارجية الأمريكية، بأن الفساد يسرق من المواطنين طموحاتهم وتطلعاتهم نحو مستقبل أفضل، وتعليم أحسن، ورعاية صحية أشمل، وقدرة أكبر على الحصول على المسكن والطعام والمياه وغيرها من ضروريات الحياة. والأخطر في الفساد أنه يؤدى إلى إهدار سيادة القانون وزعزعة المؤسسات القائمة على اقتصاد السوق التي تعتبر أساس الديمقراطية[١].

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن تناول تجليات الفساد في ثلاث مستويات:

أولًا: على المستوى الاقتصادي:

يرتبط الفساد على المستوى الاقتصادي بحجم الأموال التي تضيع سنويا بسبب الفساد والتي تقدر بملايير الدولارات، وهو ما

= مجالا للرشوة؛ نجد أن القطاعات التي لها علاقة قريبة ومباشرة مع المواطن هي الأكثر عرضة للرشوة: الشرطة، القضاء، الصحة، التعليم... للاستزادة يمكن الرجوع إلى الرابط التالي:
http://www.transparency.org/whatwedo/pub/global_corruption_barometer_2013

(١) للاطلاع على مقال دافيد م لونا: مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة يمكن الرجوع إلى الرابط التالي:
http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0901.htm

يعني العديد من المشاريع التنموية التي لها علاقة بالساكنة، مع استحضار أهمية الدور التدخلي للدول النامية في الحفاظ على التوازنات الماكرو ـ اقتصادية، وتوفير الحد الأدنى من دور الدولة التوزيعي للثروة والخدمات الاجتماعية وغيرها.

وبالتالي، فمحاصرة أو التقليل من ظاهرة الفساد من خلال توجيه الأموال العمومية في اتجاه الاستثمار المنتج والتنموي ومن خلال حماية المال العام؛ تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية، مما يعني خلق فرص وأجواء حقيقية لإنجاح عملية التحول الديمقراطي.

إن تحقيق التنمية مرتبط أساسًا بتعبئة المال في اتجاه الاستثمار العمومي، وتذليل الصعوبات أمامه للقيام بدوره في تحريك عجلة التنمية؛ أي: أن توفير المناخ الملائم للاستثمار مهم جدا في هذا المجال، ومن بين أهم مؤشرات هذا المناخ هو شفافية الفعل الاقتصادي داخل الدولة.

وبالاستناد إلى تقرير البنك الدولي حول ممارسة الأعمال في العالم العربي لسنة ٢٠١٢م[١]، والذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العناصر في ترتيب الدول، من قبيل الضرائب وسهولة

(١) للاطلاع على التقرير المفصل، يرجع إلى الرابط التالي:
http://arabic.doingbusiness.org/~/media/FPDKM/Doing%20Business/Documents/Special-Reports/DB12-ArabWorld-Arabic.pdf
وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التعامل بنسبية مع مثل هذه التقارير الدولية، على اعتبار أن المعايير المعتمدة تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة الأنظمة السياسية والنماذج التنموية والاقتصادية المعتمدة.

الحصول على الرخص وغيرها... نجد أن ترتيب الدول العربية يوضح مدى صعوبة الاستثمار في العالم العربي، والصعوبات التي تعترض الرأسمال العام والخاص للولوج إلى السوق:

الجدول رقم ١: ترتيب بعض الدول العربية مقارنة بدول العالم في ممارسة الأعمال

الدولة	الترتيب
السعودية	١٢
الإمارات	٣٣
قطر	٣٦
البحرين	٣٨
الكويت	٧١
المغرب	٩٤
اليمن	٩٩
مصر	١١٠
السودان	١٣٥
الجزائر	١٤٨

إن مثل هذه التقارير تؤكد محدودية حرية المنافسة في البلدان العربية؛ لأن المنافسة الإيجابية التي تعتمد حرية الولوج إلى المعلومة والمساواة في التعامل مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين، تؤدي في نهاية المطاف إلى تدفق الاستثمارات الخارجية؛ لأنها تبحث عن الأمان في الاستثمار، وهو الأمان الذي يتأتى من خلال الاستقرار السياسي بطبيعة الحال، وأيضًا

من خلال وجود مناخ ملائم للاستثمار يستند إلى مبدأ المنافسة.

ثانيًا: على المستوى الاجتماعي:

إن محاربة ظاهرة الفساد لها ارتباط مباشر بالبعد الاجتماعي، فهي تعني بالضرورة، العمل على معالجة المعضلات الاجتماعية الكبرى التي تلازم الدولة العربية الحديثة من قبيل بطالة الساكنة النشيطة، كما أن تحسين مستوى العيش ينعكس بدوره على مجال التنمية البشرية من خلال المساعدة على ولوج الخدمات الاجتماعية من صحة وتمدرس وغيرهما.. وهي أمور ذات علاقة مباشرة بحماية السلم الاجتماعي.

إن المتأمل في وضعية الدول العربية، يستخلص غياب العدالة في توزيع الثروة بين المناطق الجغرافية للدولة (تركز الخدمات الاجتماعية الأساسية والمهمة في العواصم والمناطق المحيطة بها) وبين فئات المجتمع. وهذا الغياب هو بمثابة قنابل موقوتة في هذه المجتمعات، فالفساد هنا ينتصب كعامل مساعد لتكريس هذا الاحتقان الاجتماعي؛ لأنه يعتمد آليات غير مشروعة في اكتساب الثروة، وبالتالي تضييع أموال ضخمة على ميزانية الدولة كان يكمن أن تجد طريقها في التعليم والصحة وغيرها.

إن خطورة استشراء ظاهرة الفساد على المستوى الاجتماعي، تكمن في أنها تهدد منظومة قيم المجتمع؛ فصورة الاغتناء السريع من خلال المال العام دون بذل جهد تؤدي إلى تفشي ثقافة العجز والاتكال، مما يضرب في الصميم كل قيم

البحث عن الوسائل والآليات المشروعة في الترقي الاجتماعي. كما أن حالة التطبع مع الظاهرة تؤدي إلى استحكام الظاهرة في البنية المجتمعية، فتنتقل بالتالي من مستويات النخبة أو الفاعل العمومي، إلى مستويات أضيق في المجتمع؛ أي: أنها تتحول إلى ثقافة مجتمعية يصعب معها معالجة الظاهرة بالقانون أو المؤسسات.

ثالثًا: على المستوى السياسي:

ويتجلى أساسا في استحكام أشكال الفساد المختلفة في الدولة ومؤسساتها الوطنية والمحلية. وهو الفساد الذي ينصب أساسا على الأموال العمومية، وهو ما يعني في نهاية المطاف اختلاس موارد عمومية هي عبارة عن ضرائب للمواطنين أنفسهم.

وبالتالي فالحرص على المال العام وسلامة استعماله واستثماره؛ مؤشر إيجابي على سلامة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو حرص يضفي مصداقية على الفعل العمومي، وبالتالي عدم حصول حالة من اهتزاز الثقة في جدوى النظام السياسي القائم ككل.

كان ابن خلدون سباقًا في المناداة بضرورة الفصل بين الإمارة والتجارة؛ لأن ذلك سبيل لانهيار العمران؛ فغالبًا ما يتم الانطلاق من المركز القانوني للتأثير على طريقة توظيف المال العام. إن غياب النظام الديمقراطي وعدم الوضوح المؤسساتي يؤدي غالبا إلى إضعاف أجهزة الدولة، في المراقبة والمحاسبة،

بل ويكون له تأثير واضح على القضاء بما هو سلطة مستقلة.

إن غياب الوضوح المؤسساتي في الدول التسلطية[1]، يؤدي إلى بروز ظواهر من قبيل رسوم الطلبات العمومية على أشخاص بعينهم، في غياب المنافسة. والأشخاص المستفيدون هم في الأصل زبناء لهذه الأنظمة ويقومون بأدوار قذرة في التحكم في المجتمع[2].

إن الانطلاق من موقع الولاية العامة في الفعل الاقتصادي يؤدي حتمًا إلى حدوث حالة تضارب المصالح أو تنازعها، والتي يمكن تعريفها بأنها الحالة التي يستغل فيها الموظف العمومي مركزه القانوني، في قضاء مصالحه الخاصة واللجوء إلى وسائل القانون العام للتأثير، من خلال وظيفته، على وضعية تنافسية معينة، يكون هو أو أحد أفراد عائلته طرفًا فيها، بخلاصة هي تغليب الموظف العمومي لمصلحته الخاصة على المصلحة العامة.

ومبدأ التنافسية مهم جدًا لتحديد مدى فعالية السياسات المعتمدة في محاربة الفساد، والتنافسية تقتضي أصلا المساواة في الولوج إلى السوق دون الاستناد إلى سلطة سياسية معينة. لكن واقع الأمر في العالم العربي يظهر حصول نوع من المزاوجة بين المال والسلطة.

---

(١) جونستون، مايكل. متلازمات الفساد: الثروة السلطة والديمقراطية، نياف الباس (مترجم)، الرياض: العبيكان، سنة ٢٠٠٨م، ص٨٩.

(٢) يمكن استحضار النموذج المصري قبل ثورة ٢٥ يناير في هذا الإطار، حيث كان الزواج بين رجل السياسة ورجال الإعمال، وبداية تحكم هؤلاء في القرار السياسي بما يخدم مصالحهم.

يمتد الفساد بطبيعة الحال إلى مدخلات ومخرجات العملية السياسية، ففساد العملية الانتخابية التي تعتبر المدخل الرئيسي لإفراز النخب الحاكمة في السلطتين التنفيذية والتشريعية، يترتب عليها فساد مسلسل اتخاذ القرار العمومي وتنزيل السياسات العمومية، وهو ما يمكن أن يؤدي في مراحل معينة من الاحتقان السياسي والاجتماعي إلى فقدان الأنظمة الحاكمة لشرعيتها وتهديد الاستقرار المجتمعي من خلال فقدان الثقة في المؤسسات[1].

٢ ـ الفساد قلق عالمي:

أصبحت ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية متفشية في كل القطاعات، وهو ما جعل دول العالم تسارع إلى العمل على وضع الآليات القانونية والمؤسساتية من أجل الحد من هذه الظاهرة، التي تضرب في العمق مقدرات الدول وإمكاناتها وتعرقل الاستثمار الجيد لرأسمالها المادي والبشري.

وأمام استفحال هذه الظاهرة واستمرار تهديدها للاستقرار الاقتصادي والسياسي الاجتماعي، عملت المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على وضع اتفاقيات دولية لخلق إجماع دولي لمحاربة هذه الظاهرة. وقد عملت غالبية الدول العربية على الانخراط في هذا التوجه العالمي، بحيث صادقت

(١) مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية للفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٦م، ص٢٨٧.

على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي الاتفاقية التي أبرزت إلى حد كبير شعور المنتظم الدولي بخطورة هذه الظاهرة.

فأمام تعاظم ظاهرة الفساد الذي تحول إلى سرطان يستشري بسرعة في بنية الدولة ويؤثر من ثم على وظائفها المختلفة، أضحت محاربة هذه الظاهرة هاجسًا عالميًا عبرت عنه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي تم اعتمادها في نوفمبر ٢٠٠٠م. كذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي الاتفاقية التي تم إقرارها بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣م، وأصبحت نافذة المفعول في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥م، وتعد هذه الاتفاقية الوثيقة[١] الأكثر شمولية في مكافحة الفساد في مختلف دول العالم. وإلى حدود سنة ٢٠١٣م، فقد صادقت عليها ١٦٥ دولة، وللاتفاقية الدولية بعد إلزامي في مكافحة الفساد من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير وإحداث مؤسسات مستقلة لهذا الغرض.

وهكذا فإن الاتفاقية حددت أغراضها (المادة ١) في تدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد، إضافة إلى تيسير ودعم القانون الدولي في مجال استرداد ما تم نهبه من مال عام، إضافة

(١) تطرح مسألة سمو المواثيق الدولية على القوانين الوطنية إشكالية عميقة في العالم العربي والإسلامي، باعتبار الخصوصية الحضارية لهذه الدول، والتي غالبا ما تلجأ إلى أسلوب التحفظ لتجنب التصادم المرجعي بين المنظومة الكونية التي يغلب عليها الفكر الغربي (كفكر متغلب أساسا). لكن قد تفهم هذه التحفظات على مستوى القيم وما يرتبط بالمنظومة الدينية عموما، لكن في مجالات التدبير ومنها الفساد فإن إثارة مسألة الخصوصية هو ضرب من التمكين للفساد نفسه.

إلى تعزيز قيم النزاهة والمساواة والإدارة السليمة للمجال العام والممتلكات العمومية.

بيد أن أهم ما حفلت به الاتفاقية، هو تأكيدها على ضرورة اتخاذ الدول الأطراف في الاتفاقية للتدابير المناسبة والكفيلة لحماية الشهود والخبراء وضحايا الفساد بكل أشكاله، إضافة إلى حماية المبلغين[1]. وهي الحماية التي تشمل الحرص على السلامة الجسدية والمعنوية لهم. وهذا الإجراء بطبيعة الحال يرمي إلى جعل محاربة الفساد هاجسا مجتمعيا، وكسر هاجس الخوف لدى المواطنين لتشجيعهم على التبليغ بحالات الفساد التي يتعرضون لها هم أنفسهم أو الأغيار.

ولإعطاء الاتفاقية مفعولًا عمليًا، تضمنت إجراءات عملية لتسليم المجرمين (المادة ٤٤)، وهو الإجراء الذي يهدف إلى تحقيق العدالة والحد من الإفلات من العقاب، إضافة إلى ضرورة إعادة الموجودات. وقد اعتبرت الاتفاقية هذا الأمر «مبدأ أساسيًا» وحثت على ضرورة تعاون الدول لتحقيق هذا الأمر.

تتمثل أهمية هذه الاتفاقية الدولية في أنها عكست الهم العالمي في محاربة الفساد على مستوى التشريعات الوطنية؛ فهاجس الحد من الفساد في المجال العمومي يجد مداه أيضًا في

(١) في هذا الاتجاه عمل المغرب مثلا على إنشاء موقع إلكتروني ((www.stopcorruption.ma) والهدف منه هو التبليغ عن حالات الرشوة في الإدارة العمومية، مع اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية المبلغين.

التشريع الوطني، خصوصًا في القانون الجنائي، من خلال إعمال مبدأ تجريم الرشوة على أساس أنه يمثل جريمتين؛ أي: جريمة المرتشي من جهة، وجريمة الراشي من جهة أخرى.

في الجانب المؤسسي يمكن أن نميز بين المنظمات الرسمية وغير الحكومية في مجال محاربة الفساد، ولا تخفى أهمية مأسسة هذه المبادرات في محاربة ظاهرة الفساد لضمان نوع من الاستمرارية، وتجميع الجهود وتبادل التجارب في مجالي الوقاية والمحاربة، وسنقتصر على مؤسسة في كل مستوى على سبيل المثال لا الحصر.

٢ ـ ١ ـ المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد[١]:

تأسست هذه المنظمة في أكتوبر ٢٠٠٢م، بعد انعقاد ندوة عالمية للبرلمانيين بكندا، وهي الندوة التي حضرها أكثر من ١٧٠ برلماني، يمثلون أزيد من ٥٠ دولة من مختلف القارات. وبالاستناد إلى دستور المنظمة أو نظامها الأساسي، نجدها تشتغل على المحاور التالية:

ـ التمكين للولوج إلى المعلومة ومكافحة إعادة استخدام الأموال القذرة؛

ـ تفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد؛

ـ تكريس أخلاقيات ومدونات السلوك البرلماني؛

(١) للاطلاع على تفاصيل عمل وهيكلة هذه المنظمة، يمكن الرجوع إلى الرابط التالي: http://gopacnetwork.org/ar/

ـ الرقابة البرلمانية؛

ـ الشفافية في المداخيل المتأتية من استغلال الموارد.

ولا تخفى بطبيعة الحال أهمية هذه المحاور في محاربة الفساد الكبير على اعتبار أهمية السلطة التشريعية في إصدار القوانين، وأيضًا محورية هذه المؤسسة في شرعنة الفعل الاقتصادي. يكفي أن نذكر هنا أن سياسة الخوصصة التي عرفها العالم العربي في بداية التسعينيات إلى اليوم، تتم بموجب قوانين صادرة عن البرلمانات؛ بالتالي فهذه المبادرة العالمية تضع في الحقيقة الأصبع على أصل الداء؛ لأن القانون له دور محوري في استفحال سرطان الفساد أو الحد منه.

تجدر الإشارة ونحن بصدد الحديث هنا عن دور البرلمان، أن هناك منظمة إقليمية غير حكومية على المستوى العربي تسمى «منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد»، والتي تأسست سنة ٢٠٠٤م، هي الفرع العربي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، ولها أهداف عديدة أهمها[١]:

ـ العمل والتعاون مع الفروع الإقليمية الوطنية من أجل إنشاء المعايير الخاصة بالسلوك والآيلة إلى تعزيز الشفافية والمحاسبة والحكم الجيد؛

(١) للاطلاع على تفاصيل عمل هذا المنظمة وهياكلها وطريقة اشتغالها، يمكن الرجوع إلى الرابط التالي:

http://www.arpacnetwork.org/default_ar.aspx

ـ تعزيز حكم القانون ومحاسبة مؤسسات الدولة؛

ـ تطوير قدرات البرلمانات والبرلمانيين من أجل الإشراف على أنشطة الحكومات والمؤسسات العامة الأخرى وبالتالي محاسبتها بشكل أفضل؛

ـ تشجيع وتسهيل تبادل المعلومات والمعارف والتجارب بين مختلف أعضائها؛

ـ تقاسم المعلومات حول الدروس والممارسات الفضلى ذات الصلة بتدابير مكافحة الفساد؛

ـ تشجيع البرلمانات والبرلمانيين على سن التشريعات الهادفة إلى تعزيز الحكم الجيد والشفافية والمساءلة؛

ـ تعزيز التدابير الرامية إلى التعاطي بفعالية مع الفساد وزيادة الوعي العام حول مسألة الفساد على جميع مستويات المجتمع؛

ـ توعية البرلمانيين وصانعي السياسات على وجود الفساد وطبيعته ووسائل مكافحته؛

ـ الدعوة إلى إدماج تدابير مكافحة الفساد في جميع برامج الحكومات وأعمالها بهدف الارتقاء بقدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية.

٢ ـ ٢ ـ منظمة الشفافية الدولية (transparency international):

تأسست هذه المنظمة سنة ١٩٩٣م، بألمانيا كمؤسسة غير ربحية، وهي الآن منظمة عالمية غير حكومية، يوجد مقرها الدائم بالعاصمة الألمانية برلين، وتتوفر على أزيد من ١٠٠ فرع في

مختلف دول العالم، ومن بينها بطبيعة الحال دول العالم العربي.

تشتغل المنظمة أساسًا في تجميع الجهود من أجل مكافحة الفساد بكل تجلياته سواء الصغير أو الكبير، ومجالات المحاربة هنا تتضمن تشجيع الدول على وضع التشريعات اللازمة من أجل الحد من الظاهرة، إضافة إلى تنظيم جهود المجتمع المدني في هذا الاتجاه.

أهم عمل تقوم به المنظمة هو إخراجها لمؤشر الفساد العالمي، وهو المؤشر الذي يوضح ترتيب كل دولة على حدة في محاربة الفساد ومكافحته، وأصبح موعدًا سنويًا تنتظره كل الدول والفاعلين، ولا تخفى أهمية هذا المؤشر في تدفق الرساميل من أجل الاستثمار العمومي من عدمه، وفيما يلي ترتيب الدول العربية وفق مؤشر ٢٠١٣م:

جدول رقم ٢: ترتيب الدول العربية وفق مؤشر ٢٠١٣م لمحاربة الفساد.

التصنيف الدولي	الدولة
٢٦	الإمارات العربية
٢٨	قطر
٥٧	البحرين
٦١	عمان
٦٣	السعودية
٦٦	الأردن
٦٩	الكويت
٧٧	تونس

المغرب	٩١
الجزائر	٩٤
جيبوتي	٩٤
مصر	١١٤
موريتانيا	١١٩
لبنان	١٢٧
اليمن	١٦٧
سوريا	١٦٨
العراق	١٧١
ليبيا	١٧٢
السودان	١٧٤
الصومال	١٧٧

٢ ـ ٣ ـ المنظمة العربية لمكافحة الفساد:

أما على مستوى العالم العربي، فهناك المنظمة العربية لمكافحة الفساد[١]، وهي مؤسسة مدنية مستقلة لا تسعى إلى الربح. تأسست سنة ٢٠٠٥م، ويوجد مقرها في العاصمة اللبنانية بيروت، وقد جعلت المنظمة من أهدافها:

ـ إحداث الوعي وتوسيع الإدراك بأهمية مناهضة الفساد وحماية المصالح العامة والمال العام.

ـ كشف التأثير السيئ للفساد على الوئام والتماسك

(١) للاطلاع على تفاصيل هذه المنظمة يرجى الاطلاع على الرابط التالي:
http://arabanticorruption.org/

الاجتماعي، وعلى عملية التنمية المستدامة والأضرار التي يلحقها بالاقتصاد الوطني والثروة القومي؛

ـ توجيه اهتمام الموطنين ومؤسسات المجتمع المدني نحو أهمية النشاط المعادي للفساد، وأهمية كشف مواقع الفساد وفضحها والإصرار على إصلاح الأوضاع؛

ـ تشجيع ثقافة وممارسات الشفافية والتداول الحر للرأي والمعلومات، وإرساء قواعد ومستلزمات بناء الحكم الصالح، عبر تعزيز الديمقراطية والرقابة والمحاسبة والتي بدورها تؤسس لمنع الفساد؛

ـ رصد وتشخيص القصور الهيكلي في نظم المحاسبة العامة في الإدارات الحكومية، وفي شركات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني؛

بطبيعة الحال، فالتوجه العالمي في محاربة ومكافحة الفساد يؤكد تجاوز مستوى الإحساس بخطورة الظاهرة إلى تنظيم الجهود لمحاربتها.

٣ ـ ما العمل؟ مداخل في مكافحة الفساد:

إن القضاء على الفساد هو ضرب من المثالية، فالجهود في حقيقة الأمر تتجه في مجملها نحو محاصرة الظاهرة والتقليل من أثرها على المجتمع، سواء تعلق الأمر بما هو اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي وأيضًا بما هو قيمي، وفيما يلي نقترح بعض المداخل الضرورية لمكافحة الفساد.

٣ ـ ١ ـ الفساد والديمقراطية التمثيلية والتشاركية:

إن الديمقراطية في أساسها جملة من الآليات والوسائل التي تمكن الناس من التعبير عن إراداتهم والمشاركة في الشأن العام. كما أنها من جهة أخرى، ثقافةً يكتسبها المواطنون بالممارسة ومراكمة الخبرات والتجارب.

ولأن الديمقراطية تنطوي ـ بطبيعتها ـ على البعدين المادي والمعنوي أو الرمزي، فهي تتطلب ردَحًا طويلًا من الزمن لتُوفر التربةَ القادرة على احتضانها، ورعاية تطورها واستمرارها، قبل أن تُصبح قيمةً مشتركةً بين الناس، بغض النظر عن لونهم، أو جنسهم، أو معتقداتهم، أو خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إلا أن التجارب الواقعية للديمقراطية مع ما تحتويه من ثقافة يكتسبها أفراد المجتمع من خلال الممارسة وتراكم التجارب والخبرات، وانطلاقًا من القراءات النقدية الكثيرة للمؤشرات العالمية لقياس الديمقراطية، ومن ثم الترابط القائم بين البعد المعرفي والفهم والتطبيق الديمقراطي، تؤكد بأن مسألة قياس الديمقراطية بمفهومها الشامل وأبعادها ومؤشراتها الكمية والنوعية هي جد معقدة، وتتغير وفقًا لظروف البلدان المختلفة، كما أنه لا يمكن فصل نماذج التطبيقات الديمقراطية عن الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية لأي مجتمع، فهي التي تتحكم بشكل أساسي في تركيب المؤشرات الديمقراطية وتقييماتها لهذا المجتمع في أي بلد من البلدان.

لكن يمكن القول بأن أهم تجليات الديمقراطية هو الاحتكام إلى المؤسسات في صنع السياسات العمومية وتنفيذها ومراقبتها، وطبيعة هذه المؤسسة ينبغي أن تعكس مبدأ التمثيل وأيضًا التداول في المسؤولية، بغرض التقليل من نزعات التملك والبحث عن الاغتناء.

وأمام أزمة وانحسار الديمقراطية التمثيلية، والمتمثلة أساسًا في تواتر ضعف المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية، مما يؤثر على شرعية المؤسسات المنتخبة ومن ثم الأنظمة السياسية ككل، تم التوجه نحو إقرار آليات جديدة ترجمت أساسًا في الديمقراطية التشاركية؛ أي: السماح للمجتمع المدني لكي يكون فاعلًا محوريًا في كل المجالات؛ لأنه يعكس معاني القرب والفعالية والنجاعة وهي أهم تجليات الحوكمة.

إن اعتبار المجتمع المدني آلية رقابية في العلاقة مع المال العام، ليس مسألة طارئة؛ بل هو نتاج تطور المجتمع على مستوى دمقرطة الفعل العام؛ أي: حضور المجتمع عبر مؤسسات وسيطة في الرقابة والتتبع. وهي الآليات التي تنامى دورها بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة (المجتمع المدني ووسائل الإعلام)، بيد أن قوة هذه الآليات الرقابية تختلف من دولة لأخرى بحسب مدى ديمقراطية نظامها السياسي الديمقراطي وكذا درجة العمل بالمؤسسات والتمكين لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

إن فعالية ومصداقية مراقبة المجتمع المدني للمال العام،

تتطلب حرصه على مبدأ الاستقلالية؛ لأنه المبدأ الذي يحفظ المسافة بينه وبين بقية السلطات، ويجعل منه سلطة مراقبة ذات مصداقية لدى الدولة والمجتمع.

٣ ـ ٢ ـ وسائل الإعلام:

وبموازاة مع أهمية رقابة المجتمع المدني وضرورة تمكينه من القيام بدوره كاملا، فإن «السلطة الرابعة» في عالم اليوم أصبحت تلعب دورا مهما ومحوريا، في نقل المعلومة من الحيز الخاص إلى الحيز العام، وهي بذلك تقوم بأداء وظيفتها في علاقتها مع المجتمع.

وتتجلى أهمية الإعلام في كونه يمكن الرأي العام من تتبع سير عمل مؤسسات الدولة، وكذا المشاريع التي نفذتها أو وعدت بها ولم تنفذها، وما يمكن أن يكتنف عملية التنفيذ من اختلالات في التدبير قد تمس جودة هذه المشاريع. وهذه العملية بطبيعة الحال تمكن لرقابة سياسية من طرف الرأي العام، مبتدؤها هو المعلومة التي تقدمها مختلف وسائل الإعلام، خصوصا إذا كان العمل الإعلامي يتميز بالاحترافية ويعتمد البيانات المالية والتدبيرية الخاصة، مما يتيح تشكيل رأي عام حول قضية معينة بشكل موضوعي عن حجم الاختلالات التي قد تشوب هذه المشاريع ذات العلاقة بالحياة اليومية للمواطنين أو غيرها من المشاريع التي يتم من خلالها استثمار المال العام.

إن دور الإعلام مرتبط بضرورة نقل المعلومة بدقة وصدق

بما يضمن ثقة المتلقي[1]، وتمكينه بالتالي من تكوين فكرة موضوعية عن مختلف قضايا الشأن العام وعلى رأسها قضايا الفساد.

ويحكم دور الإعلام في العلاقة مع بقية السلطات مبدأ «حرية التعبير» كمبدأ أممي؛ لأن التضييق على عمل الإعلام هو مس بهذا المبدأ، ومن ثم منع للمواطنين من الولوج إلى المعلومة، وبالتالي فتقوية وتعزيز دور الإعلام في العلاقة مع محاربة الفساد يفرض تمكينه من الشروط المادية والقانونية للاشتغال بشكل عادي.

إن وسائل الإعلام من بين أهم الآليات الرقابية في العصر الحديث، ولهذا فإن الديمقراطيات الحديثة تعتبرها سلطة رابعة، لقدرتها على التأثير في مراكز اتخاذ القرار وكذا مجريات الأحداث. وإذا كانت الصفقات العمومية الوعاء الأبرز للمال العام المحلي فقد كان بديهيًا أن تشكل مادة أساسية في تغطية هذه الوسائل.

ويبرز دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، في قدرتها على صناعة الرأي العام، بما هو مجموع وجهات النظر والاتجاهات والمعتقدات الخاصة أو المشتركة أو حتى المكتسبة بخصوص مسائل أو مشاكل أو قضايا معينة. ورقابة الرأي العام

(١) أنطوان مسرة، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٦م، ص٤٩٢.

بطبيعة الحال تأخذ تعبيرات كثيرة، لعل أهمها هو القدرة في التأثير على التمثيلية عبر آلية حق التصويت.

إن حصول قناعة بهدر المال العام، وعدم اكتمال إنجاز مشاريع معينة أو تواتر قضايا التلاعب في تدبيرها، أو إرساء مختلف الصفقات على مقاول واحد مثلًا؛ كلها أمور تثير الرأي العام وتؤثر في توجهاته الانتخابية. بطبيعة الحال فكل هذه القضايا مرتبطة بمدى مصداقية وسائل الإعلام نفسها، وأيضًا مدى حضور ثقافة المؤسسة باعتبارها العمود الفقري للديمقراطية.

إن رقابة وسائل الإعلام تزداد أهميتها وقدرتها على التأثير، لارتباطها «بالميكرو» أيضًا(أي البعد المحلي)، ورغبة المواطن واهتمامه الشديد بتتبع ما يحدث في محيطه القريب. بيد أن هذا الدور يرتبط بمدى سلاسة الولوج إلى المعلومة[1]، باعتبارها مؤشرا رئيسيًا على مدى السماح بمشاركة المواطنين في الشأن العام[2]، والرغبة في دمقرطة النظام العمومي.

وبالاستناد إلى الواقع الميداني، فإن وسائل الإعلام كانت وراء الكشف عن العديد من حالات الفساد الكبير والصغير، وقد

---

(١) أصبح الحديث اليوم متواترًا عن حق الولوج إلى المعلومة، وذلك في إطار النزوع نحو شفافية في تعامل الدولة مع المجتمع. وقد عملت الدول على سن قوانين تنظم هذا الحق، وهناك المادة ١٩ في الاتفاقية الأممية لحقوق الإنسان، والمادة ١٩ من العهد الدولي للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعتبر هذا الولوج حقا من حقوق الإنسان، وهو ما دفع إلى تأسيس منظمة دولية سمت نفسها بمنظمة الفصل ١٩، هدفها الأساسي هو تذليل كل العقبات أمام الحصول على المعلومة.

(٢) - Driss Abbadi, Gouvernance participative locale au Maroc, Ed Fédala, Maroc, 2004; P: 66.

نجحت في بعض الحالات في تحريك المسطرة القضائية لمتابعة المتهمين في ذلك.

وعمومًا فإن الرأي العام يمارس رقابته على ممثليه في مستويات المسؤولية الوطنية والمحلية، من خلال آليات متعددة من أبرزها وسائل الإعلام، ويتفاعل هذا الدور إيجابًا وسلبًا من حيث التأثير اعتبارا لمدى احترام حرية التعبير، والتي تكفلها قبل كل شيء التشريعات المعتمدة في كل بلد.

ولقيام الإعلام بدوره الرقابي ومحاربة الفساد في علاقة مع الرأي العام، تقترح الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة بالمغرب الإجراءات التالية[1]:

ـ تمتيع وسائل الإعلام بحرية المشاركة بفعالية في عمليات المساءلة والمحاسبة وفضح حالات الفساد؛

ـ تشجيع صحافة الاستقصاء والتحقيق ودعم التكوين في مجال الصحافة الاقتصادية المتخصصة في كشف قضايا الفساد المالي،

ـ تخصيص جوائز سنوية عن أحسن التحقيقات في موضوعات مكافحة الفساد؛

ـ تشجيع إسهام المواطنين في مسلسل اتخاذ القرار؛

ـ نشر ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة في إطار برامج

(١) الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومحاربتها بالمغرب: التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٩، ص٧٦. للاطلاع على كل التقرير يرجى الاطلاع على الرابط التالي: www.icpc.ma

تربوية للتحسيس والتوعية، وتشمل المناهج المدرسية والجامعية وبرامج التكوين؛

ـ تشجيع التبليغ عن أفعال الفساد عبر مختلف قنوات التواصل المتاحة، ومن خلال تيسير ولوج المواطنين للهيئات المعنية.

٣ ـ ٣ ـ الكفاءة والفعالية القانونية:

إن أهمية القاعدة القانونية تتجلى في إلزاميتها وارتباطها بالجزاء، وهو ما يعني أهمية القانون في الوقاية ومكافحة الفساد. وكما سبقت الإشارة، فالآلية القانونية هي مساعدة على مكافحة الفساد وليس القضاء عليه؛ أي: أن العالم اليوم يعتمد كفاءة وفعالية القاعدة القانونية في العلاقة مع هذا الموضوع.

ويبقى أبرز مثال في علاقة القانون بالفساد هو القانون الجنائي، باعتباره قانونًا زجريًا بامتياز، فهذا القانون لا يزال يعرف ترددا في معاقبة الفعل الجرمي المرتبط بجرائم الفساد، سواء تعلق الأمر بالاختلاس أو الرشوة أو استغلال النفوذ وغيرها. وهذا التردد يعكس حالة من التواطؤ إن صح التعبير، في العلاقة بين التشريع والتنفيذ، والتي من المفروض أن تكون سلطا متضادة، تنبني على التعاون والرقابة.

إن دراسة التشريعات العربية، تشير إلى غياب النص على حظر تضارب المصالح، فلا يوجد مثلًا أي قيود قانونية تحظر أو تنظم انتقال الموظفين العموميين إلى القطاع الخاص بعد استقالتهم

أو تقاعدهم، عندما تكون لأعمالهم صلة مباشرة بالوظائف التي تولاها أولئك الموظفون العموميون أو أشرفوا عليها أثناء مدة خدمتهم. كما أن قانون التصريح بالممتلكات أو الذمة المالية قبل وأثناء وبعد ممارسة الوظيفة العامة سواء بالتعيين أو الانتخاب، سيمكن من تتبع ثروات الفاعل العمومي وأقربائه.

وبطبيعة الحال فهذا التوجه الاحترازي والزجري للقانون يجد مداه في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، فالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد توصي في المادة الثامنة على ضرورة اتخاذ التدابير والقوانين التي تلزم الموظفين العموميين بضرورة الإفصاح عن أنشطتهم الخارجية واستثماراتهم وغيرها، والتي يمكن أن تشكل موضوعا لتضارب المصالح، والمادة (١٩) توصي أيضًا بتجريم إساءة استغلال الوظيفة من طرف الموظف العمومي بغرض الحصول على مزايا غير مستحقة لصالحه أو لغيره.

في نفس الإطار، فالمدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين تشير بوضوح وبصيغة الجزم إلى أنه لا يجوز للموظفين العموميين استغلال سلطتهم الرسمية لخدمة مصالحهم الخاصة أو مصالح أسرهم.

٣ ـ ٤ ـ الإصلاح الإداري:

يعد إصلاح الجهاز الإداري للدولة مطلبًا مطروحًا في أجندة أنظمة الحكم باستمرار، بالنظر لمحورية هذا الجهاز في تنزيل السياسات العمومية وتنفيذ القرارات السياسية وغيرها. وبطبيعة

الحال فجودة هذا التنزيل والتنفيذ مرتبط بكفاءة هذا الجهاز وفعاليته، وبالنظر لخطورة الجهاز الإداري، فإن أغلب دول العالم تعمل بشكل دوري على إصلاحه من حيث المنظومة القانونية وكذا على مستوى البنيات التسييرية وكل ما له علاقة باللوجستيك وغيره.

وتتبوأ قضية تبسيط المساطر مركز الصدارة في محاور إصلاح الإدارة، وذلك بغرض التخفيف من البعد البيروقراطي لهذا الجهاز، ونظرا أيضًا لارتباط المساطر بالاستثمار، فالأولوية بالنسبة للقطاع الخاص هو المال، وتعقيد المساطر يعني المزيد من استهلاك قدراته التنفيذية والتدبيرية.

وعلى الرغم من استحضار هذا الهاجس في البرامج الحكومية والخطابات الرسمية، فإن الملاحظ أن هناك مفارقة بين الخطاب وأرض الواقع. فعلى الرغم من كل هذه المحاولات الإصلاحية، فإن الثابت هو استمرارية الإدارة القائمة على تكرار العمل وثقل وبطء المساطر، والمتحول هو مصدر الخطاب المرتبط باللعبة السياسية ومتغيراتها.

إن الأصل هو استهداف التبسيط والتسريع في تدبير العلاقة بين الشخص العام والخاص، من أجل إنجاز سريع للإجراءات الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار، وهذا هو الإطار العام ومنطلق هذه العلاقة، والمفروض أن تأتي التدابير العملية والتنظيمية خادمة لهذا المبدأ. ومن بين أهم هذه التدابير هو تقليل الإجراءات من

خلال المطالبة بالحد الأدنى من الوثائق والملفات الإدارية في أي إجراء إداري.

ويبدو أن التخفيف من الوثائق والإجراءات يتحقق اليوم من خلال اعتماد نظام معلوماتي على شكل قاعدة معطيات موحدة تخص كل المقاولات، إذ يكفي إدخال بيانات هويتها للتثبت من وضعيتها القانونية.

ويمكن ربط هذا النظام المعلوماتي بمختلف الإدارات المتدخلة في مجال الاستثمار، من خلال التحيين المستمر لقاعدة المعطيات مما سيمكن من تقويض السرية في اشتغال الشخص العام وجعل المعلومة متاحة للفاعلين الاقتصاديين في مختلف المجالات[1].

إن التطور المعلوماتي الهائل والقائم على تطوير برامج معلوماتية قادرة على تخزين المعطيات، وجعلها في متناول المؤسسات العامة والخاصة، سيمكن لا محالة من تسهيل وتسريع وتيرة الاستثمارات. مع العمل ما أمكن على تجنب مخاطر استعمال هذه التقنية في التعاقد وذلك من قبيل التشفير والتحيين، إضافة إلى نشر الوعي الأمني المعلوماتي؛ لأن لأمر يتعلق بتصاعد وتيرة ما يسمى بالجرائم الإلكترونية والتي يمكن أن تأخذ أشكالًا من قبيل تزوير الأختام أو الولوج للمعلومات الشخصية، أو الحصول على معلومات بطريقة غير مشروعة.

---

(١) داوود عبد الرزاق الباز: الحكومة الإلكترونية وأثرها القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧م، ص٢٢٩.

تتمثل أهمية إقرار الإدارة الإلكترونية في علاقتها بمكافحة الفساد، في كونها تنزع الصبغة المادية عن المساطر؛ أي: التقليل من الاحتكاك المباشر بين الموظف والمستثمر، وهو ما يعني التقليل من إمكانية حصول فساد مالي أو إداري.

تجدر الإشارة ونحن بصدد الحديث عن الإصلاح الإداري إلى أهمية تثمين الموارد البشرية، من خلال تمكين الموظف من الأجر المناسب، الذي يخوله تحمل أعباء الحياة اليومية له ولعائلته؛ لأن هذا المعطى يشكل وقاية من السقوط في الفساد تحت ذريعة عدم كفاية الراتب أو الأجرة.

٣ ـ ٥ ـ القضاء:

يحتل القضاء مكانة متميزة في أي نظام رقابي، بالنظر لموقعه وقوته كسلطة ثالثة، وبالنظر للرقابة البعدية التي يمارسها على كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يفسر محورية ومركزية القضاء في أي محاولة إصلاحية تمس الدولة بكل مؤسساتها وتجلياتها.

إن هذا الموقع الرقابي المتميز للقضاء جعله وسيلة مهمة لحماية النشاط الاقتصادي، وجعله يتطور وفق دينامية متعددة الأبعاد، وهو الأمر الذي يدفع المؤسسات الدولية ذات الطبيعة المالية والاقتصادية لأن تطالب بضرورة ربط الإصلاح الاقتصادي بإصلاح القضاء، لما لذلك من ترابط وثيق يؤدي حتما إلى خلق مناخ إيجابي للاستثمارات، وكل ذلك يصب في إطار احترام مبدأ

التنافسية[1]، باعتباره جوهر الفعل الاقتصادي. فالقضاء يلعب دورا مهما محوريا في مبادئ الشفافية والمساواة في المنافسة.

إن تعزيز حضور القضاء في النسق الرقابي الممارس على المال العام، يحتاج بالدرجة الأولى إلى تبني مقاربة جديدة في إدماجه في محيطه العام، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد الثقافية والاستراتيجية والإنسانية والتدبيرية للرقابة كفعل حضاري بامتياز وليس عملية تصفية حسابات. والأكيد أن مثل هذه المقاربة ستجعل من المؤسسة القضائية عاملًا رئيسيا لترسيخ الديمقراطية بكل أبعادها.

وبطبيعة الحال ينبغي توفير الإمكانات المالية والبشرية اللازمة لتجاوز كل العوائق التي تعترض القاضي في مباشرة مهامه، خصوصا في القضايا التي تمس المال العام، فهذه الرقابة هي تخصصية بالدرجة الأولى مما يستلزم اعتماد سياسة تكوينية تمكنه من مواكبة المستجدات والمتغيرات في عالم متسارع، سواء على مستوى القانوني أو المقاربات الحديثة في التدبير والتسيير وغيرهما، ليكون الهدف الأساسي هو تحقيق مبدأ «the best value for money» وهو المبدأ الذي يمكن تحقيقه من خلال تنويع تكوين القاضي المالي من خلال الحرص على جمعه بين ما هو تقني وقانوني ومحاسبي[2].

---

(١) إبراهيم زعيم، قضاء المشروعية ومساهمته في تدعيم النماء الاقتصادي، ورد في ندوة «دور المحاكم الإدارية في حماية النشاط الاقتصادي»، جامعة ابن زهر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادير، المغرب، سنة ١٩٩٧م، ص٣٨.

(٢) GERARD MARCOU ET AUTRE: Le contrôle des marchés publics; édition IRJS; PARIS; 2009. P431.

خاتمة:

وعلى سبيل الختم، نأمل أن نكون قد نبهنا إلى الأهمية البالغة التي يضطلع بها التصدي للفساد ومحاربته في نجاح أي مشروع تنموي، بحيث يصبح الفساد عائقًا كبيرًا يقهر أي برنامج تنموي ويقوضه، مهما بلغت درجة نجاعة ذلك البرنامج التنموي وأهميته وطموحه.

إن الوعي بأهمية التصدي للفساد كمكون أساسي في التصورات التنموية، يضفي مزيدا من الواقعية على تلك التصورات، ويتيح تجنب تبديد الموارد والطاقات في مشاريع تنموية رائدة تطبق في أوساط ينخرها الفساد.

لذا، حرصنا على إبراز أهمية هذا الجانب، كما اقترحنا مجموعة من المداخل الأساسية التي تمكن من تطويق الفساد والحد منه بشكل ملموس، مما يمنح مجالا أرحب للبرامج التنموية ويضمن نجاحها، خصوصا إذا كانت قد صممت في الأصل من منظور تشاركي.

الفصل الثالث

في مداخل التنمية في الوطن العربي

المبحث الأول

في دراسة كوابح بعض التجارب التنموية العربية

د. زهير لخيار

١ ـ كوابح التنمية العربية من خلال تقرير التنمية الإنسانية العربية:

١ ـ ١ ـ حول التقرير: تقديم وملاحظات منهجية:

وصف تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول للعام ٢٠٠٢م المنطقة العربية بأنها أكثر ثراءً ونموًا. وأكد هذا الوصف الفجوة التي تفصل بين ثروات المنطقة من جهة، والمستويات الحقيقية للتنمية البشرية فيها من جهة أخرى، ما يشير إلى سلسلة من الإخفاقات المتراكمة للسياسات المتبعة، التي غالبًا ما أغفلتها التحليلات الاقتصادية التقليدية آنذاك[١].

وإذا كانت هذه الحقيقة لا تشكل صدمة للنخبة الأكاديمية والمثقفة العربية، إلا أن الإشكالية التي نتوخى دراستها هنا،

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م: خلق الفرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: http://www.arab-hdr.org.

والتي لها علاقة مباشرة بهذه الحقيقة والنتيجة المستعصية، مرتبطة أكثر في شق منها بالجوانب المفاهيمية والمنهجية، وفي شق آخر بدراسة متلازمة البطالة والفقر وأثرها على الأمن الاقتصادي للمواطن العربي عامة والمغربي خاصة، وذلك من خلال تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر سنة ٢٠٠٩م، الذي اختص بدراسة الأمن الاقتصادي ضمن دراسته لتحديات أمن الإنسان في البلدان العربية[١].

بداية يندرج الحديث عن مفهوم الأمن الإنساني كما جاء به هذا التقرير، في سياق تبنيه لمقاربة جديدة ودعوته جميع الفاعلين السياسيين إليها، وهي إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن المتمحور حول الدولة وأمنها، بالاتجاه نحو التركيز على أمن الأفراد.

وقبل التطرق إلى مفهوم الأمن الإنساني كما جاء به التقرير، فإننا نود ألا تفوتنا الإشارة إلى ملاحظة شكلية ولكنها ذات مضمون ثقافي عميق، وهي عدم التزام التقرير بمصطلح موحد لمصطلحي إنساني وبشري، إذ بالرغم من تبني التقرير ضمن عنوانه للمصطلح الأول وقد كان موفقا في ذلك؛ لان مفهوم الإنسان في اللغة والثقافة العربية والإسلامية يحمل معنى أخلاقيا راقيا، في حين أن الأول يحمل معنى بيولوجيًا أكثر للتمييز عن

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩م: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: http://www.arab-hdr.org.

باقي الكائنات الحيوانية الأخرى، فإن التقرير ما لبث أن ظل يزاوج بين استعمال المصطلحين معًا في أكثر من مناسبة، وأحيانًا في الصفحة الواحدة نفسها[١].

وإذ حاول هذا التقرير ضمن فصله الأول تعريف أمن الإنسان بأنه: «تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنيًا، وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته»، فإننا نلاحظ أن هذا التعريف ظل يحتفظ بالمعنى الرئيسي لتحليل الأمن الإنساني المعروف الذي طرحه تقري التنمية الإنسانية الصادر في العام ١٩٩٤م عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالرغم من ادعائه مراعاة الظروف الراهنة في البلدان العربية[٢].

ولقد حدد درجة الخطورة في هذه التهديدات بأربعة عوامل:

١ ـ الشدة: وتتبدى شدة التهديد في تأثيرها في قدرة الناس على البقاء، وحرمانهم من الحد الأدنى من الحرية المنسجم مع الحريات الإنسانية الأساسية.

٢ ـ التهديد: أما مدى التهديد فيتحدد وفقا لمدى تأثيره في حياة أعداد كبيرة أو صغيرة من الناس.

---

(١) انظر كمثال على ذلك مقدمة تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩م: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، «هيلين كلارك»، المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

(٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩م: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، ص١٩.

٣ ـ الامتداد الزمني: وبالمثل، تزداد خطورة التهديد حين يمتد فترة طويلة من الزمن.

٤ ـ اتساع النطاق: وأخيرًا، فإنه كلما ازداد اتساع نطاق التهديد؛ أي: ازداد شموله منظومة النشاطات الإنسانية التي يؤثر فيها تهديد ما، إلا وازدادت خطورته. فالجوع والفقر على سبيل المثال، يؤثران في صحة الأفراد، وفي أسلوب تعاملهم مع البيئة، ومشاركتهم السياسية، وإنتاجيتهم الفردية[١].

وكملاحظة على ذلك، فإنه بالرغم من إقرارنا بشمول هذا التعريف لهذه المحددات الدقيقة الأربع المؤثرة في الأمن الإنساني، فإننا نرى أن الإشكالية تكمن بالأساس في منهجية قياس درجة أثر هذه المحددات الأربع، وفي مدى التزام جميع البلدان بدرجة متقاربة بنفس المنهجية بدقة.

ولم يفت التقرير شرح العلاقة القائمة بين كل من مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التنمية الإنسانية، فاعتبر أن أمن الإنسان هو: «الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، ففيما تعنى التنمية البشرية بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، فإن أمن الإنسان يهتم بتمكين الشعوب من احتواء المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم أو تجنبها، فالتنمية البشرية بطبيعتها لا تقف عند حدود معينة، فهي قد تتسع لتشمل مختلف أشكال التطلعات

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩م: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، ص٢٥ ـ ٢٦.

في أوضاع مختلفة ومع إمكانات متباينة، ولكن يبقى أنه في الأوضاع التي تكتنفها الأخطار الجسيمة، ينبغي أن يتمتع الناس كافة بحد أدنى من الأمن لحماية أرواحهم وسبل معيشتهم، بحيث يشكل ذلك نقطة الانطلاق إلى الأمام، أما أمن الناس، فإنه يركز، وكأولوية، على الحقوق والقدرات والإجراءات الوقائية الضرورية في حالات الأخطار الجسيمة التي تهدد الحياة»[1].

وفي محاولة منه تصنيف مجالات وأبعاد الأمن الإنساني، عرض ذلك التقرير سبعة أبعاد لأمن الإنسان وهي:

- الأمن الاقتصادي الذي يتهدده الفقر؛
- الأمن الغذائي الذي يتهدده الجوع والمجاعة؛
- الأمن الصحي الذي تتهدده أشكال الأذى والأمراض؛
- الأمن البيئي الذي يتهدده التلوث والتدهور البيئي ونضوب الموارد؛
- الأمن الشخصي الذي تتهدده الجريمة والعنف؛
- الأمن السياسي الذي يتهدده القمع السياسي؛
- الأمن الاجتماعي الذي يتهدده النزاع الاجتماعي أو الاثني أو الطائفي[2].

ونحن نستدرك على هذا التصنيف الذي حاول أن يلامس

---

(١) ص٢٢ من التقرير.

(٢) ص٢١ ـ ٢٢ من التقرير.

جميع جوانب المخاطر التي تهدد حياة الإنسان وأسلوب عيشه، وعكس هدف التخلص منها إلى أنواع الأمن السبعة، بالقول أنه كان بالإمكان أن يضيف إليها أمنين آخرين متميزين عليها، هما الأمن التعليمي والأمن الروحي والثقافي، فإذا كان مجال الحديث هنا لا يتسع إلى تفصيل مبررات ضرورة تميز هذين الأمنين بصورة منفصلة، فإننا نختصر القول بأن الأمن التعليمي يشكل أولى الأولويات قبل الحديث عن باقي أنواع الأمن الأخرى؛ لأنه مؤسس ورافع وداعم لها، وكذلك الحال بالنسبة للأمن الروحي الذي نرى أن تجاهله هنا لا يعكس أولوية المخاطر الحقيقية التي يستشعر الإنسان خطورتها، ما دام أنه يشكل جوهر بؤر الصراع في يومنا هذا كما هو الحال بالأمس.

إذن بعد تحديد المفهوم العام للأمن الإنساني، ما هو مفهوم الأمن الاقتصادي كما جاء به التقرير؟.

بناء على ما سبق، فإن الأمن الاقتصادي ينحدر من المفهوم العام للأمن الإنساني كما سبقت الإشارة إليه، بالرغم من أنه يتميز بنفسه لأهميته، إذ يرى التقرير أن التحرر من الخوف ومن الحاجة محوران مفصلان في فهم أمن الإنسان، كما حدد مفهوم أمن الإنسان الاقتصادي انطلاقا من الأبعاد الأكثر أهمية، والتي حددها أساسا تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٤ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي:

١ ـ مستويات دخل الفرد الحقيقي وأنماط نموها؛

٢ ـ خيارات العمل والاستخدام؛

٣ ـ الفقر؛

٤ ـ الحماية الاجتماعية[١].

ـ ملاحظات منهجية.

- **الاعتماد على معطيات أحادية المصدر وغير محينة:**

إذ أمكن للتقرير الحصول على المعطيات الرسمية فقط دون الأخرى الغير الرسمية والمستقلة، والتي يرجع بعضها إلى سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٦م في ما يرتبط بالإنتاج النفطي للدول العربية المنتجة له[٢]، فإن بعض أهم المعطيات الأخرى تنحصر أحيانًا في عِقد التسعينات من القرن الماضي[٣]، وتبقى أهم المعطيات المستقاة حول قياس البطالة والفقر مستخلصة من سنتي ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦م وما دونهما[٤]، ولعل هذا ما يطرح معه إشكالين اثنين هما:

ـ الإشكال الأول:

هو ما مدى دقة هده المعطيات خصوصًا أنها مستقاة من

---

(١) انظر الصفحة ٩٩ من التقرير.

(٢) أغلب الجداول والبيانات الأولى المتعلقة بالإنتاج النفطي الصفحات: ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥ و١٠٦

(٣) انظر مثلا البيان الذي يوضح النسبة المئوية للعاملين في القطاع غير النظامي في العمالة الغير الزراعية حسب الجنس في خمسة بلدان عربية منها المغرب، رقم (٥ ـ ٧) ص١١١

(٤) انظر الجداول والبيانات ص١٠٩ وما بعدها

المصادر الرسمية الوطنية للدول المبحوثة، ولا يتم الاعتماد فيها على مصادر أخرى تعتبر مستقلة أو غير رسمية للمعلومات؟

إن محاولة الإجابة على هذا السؤال تكشف عن محدودية التقرير، وربما احتراسه؛ من عدم استناده على هذه الأخيرة ولو بطريقة جزئية، كما قد تكشف عن إشكالية أخرى لها أثر على مصادر البحث العلمي، وهي: ما السبب في عدم وجود هذه المصادر الغير الرسمية أو المستقلة بالعالم العربي بالشكل الكافي، تكون فاعلة وذات مصداقية تابعة للمؤسسات المجتمع المدني؟

ـ الإشكال الثاني:

إن الاعتماد على أهم المعطيات المتعلقة بقياس البطالة والفقر بفارق أربع سنوات وما فوق عن سنة الإصدار(٢٠٠٩م)، يطرح معه إضافة إلى أشكال عدم التمكن من الحصول على معطيات قريبة جدا من هذه الأخيرة، الإشكال المنهجي المتعلق بالكيفية التي تمت بها دراسة تطور سنوات الفارق هذه وبالتالي توقع ما سيكون عليه واقع الحال في سنة الإصدار المتحدث باسمها، وهذا ما يدفعنا كباحثين إلى الدعوة إلى أهمية نشر المرفقات والملاحق والأوراق المنهجية المرتكز عليها لإعداد مثل هذه التقارير، لكي يتسنى لنا مناقشة وتحليل، بدقة: المنهجية وطريقة علمية، حول صحة المنهج المعتمد وكذا النتائج والخلاصات المتوصل إليها.

- **إخلال توازن التحليل الشامل لكافة البلدان العربية:**

نلاحظ تركيز التقرير أكثر على الثروة النفطية وعلى البلدان المنتجة لها، فإن كان هذا التركيز مبررًا وفق المقاربة الكمية فإنه غير مبرر على مستوى المقاربة الكيفية والمجالية والديمغرافية. فبالنظر إلى التراجع المستمر لاستفادة باقي البلدان العربية غير النفطية من هذه الثروة والتي تتميز بأنماط إنتاجية مختلفة، استفادة حقيقية تجسد روح الأمة العربية الواحدة والمصير العربي المشترك، فإننا لا ندعو إلى فك الارتهان بين الكتلتين العربيتين المنتجة والغير المنتجة، ولكن ندعو فقط منهجيًا عند إنجاز مثل هذا التقارير، التي يكون لها إضافة إلى الأثر التقيمي أثر تقويمي في المستقبل؛ أن يتم اعتماد تحليل يراعي أكثر الخصوصيات التنموية التي تميز البلدان العربية غير المنتجة، يكون متوازنًا كمًا وكيفًا، على عكس ما نرى أنه يتم دائمًا التركيز أكثر على دول النفط التي لها أثر تمويلي واضح على المؤسسة المصدرة لهذا التقرير بتعاون مع الأمم المتحدة، بل إننا نعتقد أن الأولى بالاهتمام هو الصنف الأضعف اقتصاديًا الذي يتمثل بدون شك في البلدان العربية الغير النفطية.

١ ـ ٢ ـ قراءة في مضمون التقرير من خلال متلازمتي البطالة والفقر:

بالرغم من التداخل السببي القائم بين البطالة والفقر، إلا أنهما يتميزان عن بعضهما بعدة مميزات، لعل أهمها ما أشار إليه

التقرير بأنه في الوطن العربي، فإن الحصول على الوظيفة لا يعني التحرر من الفقر، حيث لا يعني حصول المرء على العمل أنه صار قادرًا على تلبية حاجاته الأساسية، إذ تشير البيانات المتوفر إلى أن عدد الفقراء يتجاوز عدد العاطلين عن العمل بنسبة معينة.

أولًا: لازمة البطالة بالدول العربية من خلال التقرير:

١ ـ الأمن الاقتصادي وتهديد البطالة بالعالم العربي:

حسب التقرير، تعد البطالة من المصادر الرئيسة لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية، وبحسب بيانات منظمة العمل العربية، كان المعدل الإجمالي لنسبة البطالة في البلدان العربية (١٤,٤٪) في القوى العاملة عام ٢٠٠٥م، وذلك بالمقارنة مع (٦,٣٪) على المستوى العالمي[١]، كما يحذر التقرير ـ من الناحية المنهجية ـ أن تعريفات البطالة التي تنطبق على العالم النامي قد لا تنطبق على البلدان العربية، حيث تكفي بضع ساعات من الانقطاع عن العمل في الأسبوع لشطب العاطلين عن العمل، ويؤكد أنه من المفيد عند دراسة أوضاع العمالة غير المستقرة في المنطقة أن تؤخذ بالحسبان البيانات ـ برغم قلتها ـ عن نسبة وحجم العمالة في القطاع الغير النظامي، حيث يفتقر العاملون إلى عقود الاستخدام والفوائد المتأتية من العمل[٢].

والملاحظة المثيرة في هذا الصدد؛ أنه بالرغم من توفر عدد

(١) انظر الصفحة ١٠٩ من التقرير.

(٢) انظر الصفحة ١١١ من التقرير.

من البلدان العربية على ثروات نفطية هائلة ـ بل خيالية ـ فإنها تعاني من نسب مرتفعة وغير مقبولة من البطالة، ويمكن التمثيل لهذا الأمر بكل من السعودية والجزائر، إذ أن هذه الأخيرة بالرغم من ثروتها النفطية ومن ارتفاع أسعار النفط خلال مطلع هذا القرن، فإن نسبة البطالة في صفوف الشباب قد بلغت (٤٥٪) سنة (٢٠٠٦/٢٠٥م)، وكذلك الحال بالنسبة للسعودية التي تبلغ نسبة الشباب العاطلين بها (٢٦٪)[١]. مع ملاحظة أن البلدين معا تجمعهما خاصية سباق التسلح الذي يرى المحللون أنه موجه إلى الداخل العربي بالخصوص.

وبخصوص استثمار البلدان المنتجة للنفط عائداتها في سباق التسلح، فقد نبه التقرير إلى ذلك مشيرًا أنها قد جانبت كبيرًا من العائدات إلى القطاعين العسكري والأمني، مرتكزة على تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، مشيرًا إلى أن السعودية كانت البلد الأكثر إنفاقًا على قطاعي الدفاع والأمن؛ إذ احتلت في مجال الإنفاق العسكري المرتبة التاسعة على الصعيد العالمي متقدمة على أسبانيا واستراليا والبرازيل والهند وكوريا الجنوبية وكندا، وتأتي بعدها بفارق كبير كل من الإمارات العربية والجزائر، تليها ليبيا التي يعادل إنفاقها على شؤون الدفاع نصف ما ينفقه العراق في هذا المجال[٢].

إن هذه المعطيات تجعلنا نستنتج أن حجم عائدات النفط

(١) انظر الصفحتين ١٠٩ و١١٠ من التقرير.

(٢) انظر الصفحة ١٠٦ من التقرير.

الكبير المستثمر في شراء الأسلحة من الغرب بالخصوص، لا يساهم فقط في تفويت جانب مهم من المداخل القومية لمحاربة معضلة البطالة المتفشية بالخصوص في صفوف الشباب، بل إنه بالمقابل يساهم في تقوية صناعة التسلح الغربية، وإذا ما أضفنا إليها ما أشار إليه التقرير بخصوص هدر البلدان المنتجة لعائدات هائلة للحفاظ على القدرة الإنتاجية الاحتياطية من النفط الباهظة التكلفة، لمواجهة الطوارئ التي قد تهدد المستهلك الغربي بالخصوص؛ لأنها تتضمن الإبقاء على النفط يسير المنال في باطن الأرض لاستخدامه في حالة الطوارئ؛ بدلًا من توظيفه لتمويل المشروعات الاجتماعية[1]، فإن ذلك يجعلنا نتساءل: هل بهذا التصرف تساهم هذه الدول في تقوية الأمن الاقتصادي العربي أم تقوية الأمن الاقتصادي الغربي؟

وبالمقابل، فإذا ما نظرنا إلى طبيعة القطاعات النشيطة في دورة الإنتاج التي يعول عليها لامتصاص هذه البطالة، فإنا نجد ـ حسب التقرير ـ أن النمو المرتكز على النفط قد خلف عددًا من مواطن الضعف في الأسس البنيوية للاقتصاديات العربية، إذ تحولت العديد من البلدان العربية بصورة متزايدة إلى الاقتصاد القائم على الاستيراد والخدمات، وتقع أنواع هذه الخدمات في أدنى سلسلة القيمة المضافة، ولا تضيف إلا القليل إلى تنمية المعرفة على المستوى المحلي. من هنا، يرى التقرير أن

(١) انظر الصفحة ١٠١ من التقرير.

الاستمرار في هذا الاتجاه الذي ينمو على حساب الزراعة والإنتاج الصناعي العربي يظل مدعاة للقلق[1].

ويضيف التقرير بخصوص العلاقة بين التعليم والبطالة، بأن الانتقال ليس يسيرًا من المدرسة إلى سوق العمل، نتيجة لنقص الوظائف وعدم المواءمة بين المهارات التي اكتسبها الخريجون ومتطلبات سوق العمل، ويضيف أن من نتائج ذلك أن (٤٠٪) من خريجي المدارس الثانوية والجامعات من هم في الفئة العمرية ١٥ ـ ٢٥ سنة لا يجدون فرصًا في سوق العمل، الأمر الذي يفاقم البطالة حتى في صفوف المتعلمين، في حين أنه كان بالإمكان استثمار هذه «النعمة الديمغرافية «التي تشكل قوى عاملة فتية وملتزمة[2].

مع ملاحظة أن توجه القطاعات الإنتاجية العربية نحو التصنيع قد عرف تباطؤًا وانكماشًا، إذ أن الدول العربية كانت في العام ٢٠٠٧م أقل تصنيعًا منها في العام ١٩٧٠م؛ أي: مند نحو أربعة عقود، فنصيب التصنيع في سنة ٢٠٠٧م، يبقى أقل من (١٠٪)[3].

وإذ ما نظرنا إلى محاربة البطالة العربية من خلال فكرة التضامن والمصير المشترك، فإن الملاحظة السلبية التي أشار إليها

(١) انظر الصفحة ١٠٣ من التقرير.

(٢) انظر الصفحة ١١٢ من التقرير.

(٣) انظر الصفحتين ١٠٤ و١٠٥

التقرير في هذا الجانب، هي أن الدول العربية المنتجة للنفط بالخصوص، قد استوردت ما يزيد على ١٢ مليون يد عاملة أجنبية الأقل كلفة والقادمة من دول أسيا[١]، وإذ كان من البديهي استنتاج أن هذا العدد لو تم استيراده من الداخل العربي لساهم بشكل كبير في تخفيف البطالة العربية، فإننا نعتبر أنه كان من اللازم التخلي عن مثل هذا التوجه خصوصًا في ظل الاستعاضة عن العمالة العربية من طرف عدد من الدول الغربية في هذا العقد الأخير بالخصوص؛ وذلك تجنبًا للرفع من حدة وقع أزمة البطالة بالوطن العربي.

وتبقى النتيجة التي يمكن أن نختم بها هذا المحور، هي أن المعدل العام للبطالة بين الشباب العربي في ٢٠٠٥/م٢٠٠٦ يصل إلى ٣٠ في المائة، وبالمقارنة مع المعدل العام الذي حدد في ١٤ في المائة، فإننا نكتشف الواقع المزري للبطالة بالعالم العربي، ومن المتوقع أن يزداد سوءا إذا ما أخدنا بالحسبان أن البلدان العربية ستحتاج بحلول العام ٢٠٢٠م إلى ٥١ مليون فرصة عمل جديدة[٢].

٢ ـ الأمن الاقتصادي وتهديد البطالة بالمغرب:

بالرغم من شمول المعطيات السابقة في جلها لحالة البطالة بالمغرب، إلا أنه كان لا بد من التطرق إلى بعض إشارات التقرير

(١) انظر الصفحة ١٠٧

(٢) انظر الصفحة ١١٠ من التقرير.

التي خصت المغرب تحديدًا. فنجد أن التقرير قد وضع المغرب في نسبة تقارب (١٦٪) من الشباب العاطل، وإذا ما تم التذرع بأن النتيجة مطمئنة بالمقارنة مع كل من الجزائر (٤٥٪) والسعودية (٢٦٪) كما سبقت الإشارة إلى ذلك؛ فإنه يمكن القول إضافة إلى إشكالية دقة مصادر المعلومات الرسمية المقدمة، وكذا إشكالية تفشي قطاعات التشغيل الغير النظامي وما يتعلق بها من إشكالية منهجية لحساب نسبة عدد الغير العاطلين عن العمل، أن هذه النسبة لا تعكس الواقع تمامًا. حيث توجد مؤشرات واقعية تكذب هذه النتيجة بالرغم من ارتفاعها وعدم قبولها، ويبقى أهم مؤشر على ذلك هو نسبة الهجرة إلى الخارج وما يصاحبها من ظاهرة قوارب الموت، بالرغم من أننا نتساءل عن مصير المغرب مع البطالة، أو لم يفتح باب الهجرة إلى الخارج عنوة بفعل هذه القوارب؟ الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن المغرب كان سيكون مخالفا تمامًا ولكانت نسبة البطالة أكثر بكثير لولا هذه الهجرة نحو الخارج، ولا ننسى مساهمتها في الاقتصاد الوطني بفعل التحويلات النقدية الآتية من العمال هناك، ويبقى أن نشير إلى أن نسبة الشباب المغربي تمثل ما يقارب (٣٥٪) من إجمالي العاطلين عن العمل (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦م).

إن الملاحظة نفسها يمكن اعتمادها بخصوص عدم اتجاه المغرب نحو التصنيع على منوال الدول العربية الأخرى، وتركيزه على قطاع الخدمات بنفس المستويات المتدنية التي تمت الإشارة إليها سابقا، فقد أشار التقرير أن المغرب تجاوز نسبة (٦٥٪) في

نصيب الخدمات في الناتج المحلي، وهذا ما يشير إلى عدم تنويع القطاعات المنتجة بالمغرب في الاتجاه الذي يساعد على امتصاص معضلة البطالة.

ونختم بملاحظة تتعلق بما نعتبره تعميمًا مخلًا وقع في التقرير، وذلك حينما أشار ـ حسب تقديرات البنك الدولي ـ إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قد حققت نموًا اقتصاديًا يعادل (٦,٢٪) سنويًا، في الفترة الممتدة ما بين العامين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦م هو الأعلى خلال ثلاثين عاما، إذ نتساءل أين معدل النمو المغربي خلال هذه الفترة من هذه النسبة المرتفعة، ولذلك كان من المفيد جدًا استثناء المغرب من الشمول وهذا التعميم[1].

ثانيًا: لازمة الفقر بالدول العربية من خلال التقرير:

١ ـ الأمن الاقتصادي وتهديد الفقر بالعالم العربي:

لقد اعتمد التقرير على منظورين لقياس الفقر، المنظور الأول هو فقر الدخل الذي يحدد مستوى رفاه الفرد بما يتوافر له من سلع وخدمات. وذلك بناء على الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد، والملاحظ أن هذا المنظور هو الذي يتبناه البنك العالمي، كما أنه يبقى الأوسع استعمالا في وضع السياسات ورسم مساراتها. والمقياس الأوسع استخدامًا لتحديد الفقر في نطاق هذه المقاربة يعتمد النسبة العددية؛ أي: إجمالي نسبة السكان التي تعيش دون مستوى معيشي متفق عليه اصطلح على تعريفه

(١) انظر الصفحة ١٠٣ من التقرير.

بخط الفقر، وقد أشاع البنك العالمي استخدام خطوط الفقر الدولية التي تعتمد على دخل يعادل دولارًا أو دولارين للفرد يوميًا[1].

انطلاقًا من هذا القياس السابق للفقر المتمثل في قياس فقر الدخل، يعتمد التحليل التالي تصنيف البنك الدولي للبلدان العربية وفق فئات الدخل الآتية:

الدخل المنخفض، والدخل المتوسط المنخفض، والدخل المتوسط المرتفع، والدخل المرتفع، في ضوء هذا التصنيف تضم فئة البلدان ذات الدخل المرتفع كلا من الإمارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت، بينما تضم البلدان ذات الدخل المنخفض جزر القمر والسودان وموريتانيا واليمن، وتصنف بقية الدول العربية في فئة الدخل المتوسط.

أما البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع تشمل عمان ولبنان وليبيا، وتدخل بقية البلدان؛ أي: الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي وسورية ومصر والمغرب، في عداد البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، في المحصلة يمكن القول أن نصف الدول العربية تقع ضمن الدائرة المرتفعة المتوسطة للدخل، بينما النصف الآخر يقع ضمن الدائرة المنخفضة المتوسطة للدخل[2].

فحسب التقرير تعد درجة فقر الدخل في البلدان العربية

(١) انظر الصفحتين ١١٢ و١١٣ من التقرير.

(٢) انظر الصفحة ١٠٠ من التقرير.

منخفضة نسبيًا، ففي العام ٢٠٠٥م كان نحو (٢٠,٣٧٪) من السكان العرب يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يوميًا[١].

ويظهر أن هذه النسبة غير مقنعة لدى التقرير باستحضار خط الفقر الأعلى وليس الأدنى؛ إذ ما لبث أن استدرك بالقول بأن من المعقول أن نتكهن بأن النسبة الكلية لمعدلات الفقر في مستوى الخط الأعلى هي ٦٥ مليون عربي فقير؛ أي: ضعف العدد الإجمالي السابق في حدود (٣٩,٩٪).

ويسجل التقرير أن تطبيق خط الفقر الدولي المعادل لدولارين في اليوم وخط الفقر الوطني الأدنى (وليس الأعلى)، على التوالي، يعطي صورة متطابقة نسبيًا عن مستوى الفقر المدقع في المنطقة[٢].

أما المنظور الثاني فهو ما اصطلح عليه بالفقر البشري، الذي يذهب إلى أبعاد من الناتج المحلي الإجمالي كما ذهب إليه مؤشر فقر الدخل، ليشمل مفهومًا أوسع للرفاه، إذ يعرف فيه رفاه الفرد بما يحصل عليه من دخل، وأبعاد حياتية أخرى ذات قيمة مثل التعليم والصحة والحرية السياسية. فاستخدام الفقر البشري، وما يتعلق به من مؤشرات التنمية الإنسانية، يعطي صورة أكثر

(١) انظر الصفحة ١١٣ من التقرير.

(٢) انظر الصفحة ١١٤ من التقرير.

شمولًا عن العلاقة المركبة المتعددة الجوانب بين الدخل ومستوى الرفاه[1].

في المقابل، فإن هذا المفهوم أشاع استخدامه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك للتعبير عن حرمان المرء من القدرات والفرص باستخدام «دليل الفقر البشري»، هذا الدليل مركب من مجموعة من المعايير قوامها ثلاث مكونات: طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة.

٢ ـ الأمن الاقتصادي وتهديد الفقر بالمغرب:

عند قياس مدى فقر الدخل من خلال المقارنة بين مناطق العالم بين سنتي ١٩٨١ و٢٠٠٥م، باعتماد النسبة المئوية لمن يعيشون على أقل من دولارين يوميا، نجد أن البيانات الكلية المستقاة تشمل المغرب ضمن العينة التي تمثل الدول العربية، إلى جانب كل من الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي ومصر واليمن، وهي الدول التي تم حساب نسبها في إطار شمال إفريقيا والشرق الأوسط من غير إيران، وبالتالي فإن نسبة مدى الفقر بالمغرب ضمن هذه الدول بلغت سنة ١٩٨١م، نسبة (٪٣٢)، بينما بلغت سنة ٢٠٠٥م، نسبة (٢٠,٣٧٪)[2]، الأمر الذي يؤكد التدني النسبي لمدى الفقر خلال الثلاثة العقود الماضية بالمغرب بنسبة الثلث تقريبًا، غير أن هذه النسبة الأخيرة تبقى مرتفعة خصوصًا بالمقارنة مع دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

---

(١) انظر الصفحة ١١٢ من التقرير.

(٢) انظر الصفحة ١١٣ من التقرير.

وبالنظر إلى نسبة مدى الفقر المدقع قياسًا إلى الحدود الدنيا لخط الفقر الوطني كما يشير التقرير، فإننا نجد المغرب سنة ١٩٩١م، قد بلغ تقدير عدد الفقراء فيه ٣,٧٠ مليون نسمة، لترتفع النسبة سنة ١٩٩٩م، إلى ٥,٦٠ مليون نسمة، مع الملاحظة أن قاعدة البيانات لدى المغرب جد متقادمة بالمقارنة مع بعض الدول العربية الأخرى التي غطت النصف الأول من عقد الألفية[١].

وإذا ما تم قياس مدى الفقر قياسًا إلى الحدود العليا لخط الفقر الوطني، فإن المغرب خلال سنة ٢٠٠٠م، سجل ـ على أساس ٢,٧ دولار يوميًا ـ نسبة فقر تصل إلى (٣٩,٦٥٪)، وبلغ عدد الفقراء حينها ١١,٣٠ مليون نسمة[٢]، وتبقى هذه النسبة مرتفعة وصادمة في نفس الوقت؛ وذلك باستحضار أن هذه المرحلة تزامنت مع وصول حكومة التناوب إلى الحكومة بزعامة الحزب الاشتراكي للقوات الشعبية رفقة عدد من الأحزاب اليسارية.

أما بخصوص دليل الفقر البشري، فإن المغرب يسجل (٣١,٨٪)؛ أي: أنه يندرج ضمن المرتبة المرتفعة، وتفسير ذلك هو أن المغرب يعرف أمية مرتفعة، كما أن (٢٥٪) من الأطفال المتراوحة أعمارهم بين ١٠ و١٥ سنة لا يكملون تعليمهم بسبب الفقر، مما يؤكد الأثر السلبي للفقر على التسرب المدرسي.

---

(١) انظر الصفحة ١١٣ من التقرير.

(٢) انظر الصفحة ١١٤ من التقرير.

وبالنظر إلى موضوع اللامساواة في الدخل، فإن التقرير يسجل أن المغرب لا يوفر معلومات عن معامل «جيني» الذي يقيس اللامساواة في الدخل، على عكس باقي البلدان العربية[1]، كما يسجل بأن المغرب ارتفعت فيه نسبة اللامساواة في الدخل خلال العقدين الماضيين.

وفي ختام هذا التحليل المرتبط بتقرير التنمية الإنسانية العربية، يمكن القول بأن مسألة أمن الإنسان العربي لا يمكنها أن تتجزأ إلى أشكال من الأمن على رأسها الأمن الاقتصادي، بقدر ما أنها يجب أن تعالج ضمن سياق شمولي يراعي جميع جوانب الأمن الإنساني، سواء السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية منها.

٢ ـ كوابح التنمية العربية من خلال تحليل الوضع التنموي العربي:

٢ ـ ١ ـ التنمية في البلدان العربية وإشكاليتي المفهوم والممارسة:

إن التنمية تواجه لا محالة عدة تحديات، لعل أبرزها تفريغ المفهوم من محتواه، خاصة عند الانتقال من المبدأ إلى التنزيل الإجرائي. فالكل سيعلن أن ما بلوره يستجيب لشروط ومعايير التنمية، لكن التحليل يجب أن يتجاوز هذا الادعاء إلى إخضاعه للدراسة الدقيقة. وأكبر دليل على ذلك هو أننا نجد بعض التقارير

(١) انظر الصفحة ١١٦ من التقرير.

الاستراتيجية تساهم في رسم صورة تخدم أغراضًا معينة. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن مثل هذه التقارير تحتاج إلى دراسات متأنية للكشف على خلفياتها والأثر الذي تريد تحقيقه على مستوى سياسات واختيارات الدول العربية وقناعات أفرادها. ولذلك؛ فالتكلفة الاجتماعية التي تكبدتها المجتمعات العربية من هذه السياسات كانت كبيرة، وأدت إلى استفحال الوضع الاجتماعي بها.

ومن هنا، تأتي ضرورة العمل بمنظور جديد للتنمية، يسعى إلى تجاوز المنهجية التي كانت معتمدة إبان مرحلة دولة الرفاهية التي كانت تستند إلى فعالية البيروقراطية، ذات النزعة العقلانية القائمة على تكميم الظاهرة الاجتماعية، والتي كانت تعول على الدور المركزي للتكنوقراط، على اعتبار أن مشاكل المجتمع ذات طبيعة تقنية يمكن حلها من طرف المتخصصين.

فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا فشلت معظم المشاريع التنموية بالدول العربية؟ هل هو فساد سياسي؟ أم هو فساد إداري؟ أم السبب هو اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية خاطئة؟

إن الفقر لم يعد مسألة مادية مرتبطة بتواضع مستوى الدخل فقط، ولكنه أصبح أيضًا مسألة ثقافية، عمودها الفقري مجموعة من القيم التي تتشكل في رحم التهميش الذي تحس به فئة الفقراء. حيث إن الفقر يفرز ثقافة تهدد روح المواطنة، هذه الثقافة هي تعبير عن نموذج مجتمعي يهمش الفقراء تنمويًا.

وبالتالي، فإن تلك الثقافة لا تعبر فقط عن العوز المادي بقد ما تشكل قناعات يائسة؛ لأنها تحس بأن الفساد المستشري في النظام السياسي لبعض الدول العربية يحول بينها وبين أن تأخذ زمام أمورها بأيديها. فهي تحس بأنها عاجزة عن أن تملك مصيرها بسبب الفقر المنتشر، في نظام يعتمد على الرشوة وعلى المكانة الاجتماعية لتحقيق الحقوق المستحقة والذي يضعها خارج دائرة المواطنة. فثقافة الرفض ليست تعبيرا عن الحقد الطبقي مثلًا ولكنها قد تكون ناتجا عن عدم الثقة في المؤسسات القائمة على تفعيل وأجرأة العملية التنموية بهذه الدول برمتها.

وبذلك يمكن القول أن الاستراتيجية التي تركز على الجانب المادي هي استراتيجية لن يتجاوز تأثيرها الفترة الزمنية لعملية تنزيلها. فبعد أن تتوقف المشاريع التي واكبت هذه الاستراتيجية، يتوقف كل شيء وتعود دار لقمان إلى حالها السابق. فالتنمية الحقيقية إذن لا تعالج المظاهر، ولكن تحاول أن تتصدى إلى الأسباب العميقة للظاهرة.

وفي هذا السياق، ولبناء استراتيجية تنموية صلبة يجدر بهذه الدول العربية أن تتوجه للإجابة على هذا النوع من الأسئلة: لماذا لا يستطيع الناس الانعتاق من ربقة الفقر والعوز؟ هل لعدم امتلاكهم مهارات وقدرات؟ هل لمشكل ذاتي مرتبط بهم كأشخاص؟ أم أن هناك اختلالًا في النظام الاجتماعي بأكمله لهذه الدول؟

إن من أهم ما يعبر عن ترهل المنظومة الاجتماعية هو وجود فئات خارج دائرة تدخل الدولة ومؤسساتها الحكومية وهذا يأتي في سياق تحولات اجتماعية لا يتم التحكم فيها. وترتبط تلك التحولات بالمراحل الانتقالية التي يتم فيها استبدال نظام اجتماعي بآخر، يواكب تطور العملية التنموية، مثل الانتقال من مجتمع فلاحي إلى مجتمع صناعي مثلا[1].

وعليه، لا يمكن اختزال التنمية في مجموعة من البرامج ذات الطبيعة المسكنة كما هو الحال بمعظم الدول العربية. فهذا النوع من المشاريع يبقى أثره محدودا مهما واكبته الضجة الإعلامية، فالتنمية الحقيقية لا تتحقق إلا ببناء استراتيجية محكمة لإعادة بناء النظام الاجتماعي الكلي، ولن يتم ذلك إلا بالمصادقة الجماعية على تركيز التأثير في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تفرز الفقر والتهميش وتجعله يأخذ مجراه الطبيعي، مع تجنب استغلال التنمية لأغراض سياسوية ضيقة.

إن التنمية مشروع ذاتي قائم على الفهم العميق لإشكاليات النظام الاجتماعي، فالتنمية لا تنطلق بدون عملية تفكير منصبة على إشكالاتنا الحقيقية، أما الكسل الذهني الذي يتم التغطية عليه بعملية الاقتباس الحرفي لتجارب الدول الغربية والتعامل مع التوجيهات الخارجية بمنطق التلميذ النجيب، فأثرها سيبقى

(١) أوسكار لويس، دراسة لثقافة الفقر، في: من الحداثة إلى العولمة، الجزء الأول، تأليف ج. تيمونز روبيرتس وأيمي هايت. ترجمة سمر الشيشكلي، مراجعة محمود ماجد عمر. س عالم المعرفة، ع ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤م، ص١٧٠.

محدودا لما يشوبها من قصور في الفهم وارتباك في التنزيل وعجز عن تعبئة الطاقات الذاتية التي يزخر بها المجتمع.

إن مبتدأ التنمية هو قهر الأسباب التي تحول دون انطلاق قوى المجتمع لتنخرط في العمل التنموي، وترتبط تلك الأسباب بالقيم التي ينتجها النظام الاجتماعي السائد. إن التنمية التي تروم إصلاح الأعطاب الاجتماعية وتسعي إلى إخفاء ترهل المؤسسات الحكومية والسياسات العمومية بمسكنات تنموية لن تستأصل المرض العضال المطبق على مكوناتها.

فمهما بلغت الموارد الموزعة في أي عملية فإن أثرها سيبقى ظرفيًا ومحصورًا، طالما أنه لم تتخذ إجراءات عميقة لإحداث تغيرات بنيوية عميقة في طريقة اشتغال المؤسسات، لمحاصرة أسباب التهميش والإقصاء التي تولد ثقافة الرفض وعدم المشاركة، والتي تهدد روح التضامن الجماعي والإحساس بالوطنية.

٢ ـ ٢ ـ التنمية وإشكالية التوافق بين الدورة الاقتصادية والدورة الانتخابية:

إن «تحول دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة تدخلية، شجعها على الزيادة في نفقاتها المخصصة للقيام بمختلف وظائفها في الحياة؛ بغية الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، حيث تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي من أجل إشباع حاجات المواطنين، وتقدم الإعانات والمنح والمساعدات

الاقتصادية للمشروعات الوطنية من أجل الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، ومحاربة الكساد والبطالة والتضخم»[1].

وتتدخل الدولة في الاقتصاد عبر وسيلتين أساسيتين هما وسيلة التخطيط ووسيلة الميزانية العامة.

ومن هنا تبرز الإشكالية المرتبطة بالاقتصادي والسياسي، كيف يمكن للدولة أن تبلور سياسة تنموية تجعل الدورة الاقتصادية متوافقة مع الدورة الانتخابية؟

إن من يعتقد أن الاقتصاد يمكن أن يضمن استمرار استقراره بشكل طويل، يعتبر مجانبًا للصواب؛ ذلك أن كل الاقتصاد كيفما كان مذهبه وتوجهه يمر بأزمات قد تكون اجتماعية أو مالية أو نقدية، وقد تكون ظرفية أو دائمة، كما قد تكون متجاوزة أو حادة. هذه الأزمات ينبغي فقط فهمها ومحاولة علاجها، و«لفهم الأزمات المالية، لا بد من بيان علاقتها بالتقلبات الاقتصادية الدورية، ولا بد من الحديث عن مفهوم الدورات الاقتصادية (Economic cycles) أو ما يعرف بدورات الأعمال الملازمة للاقتصاد الرأسمالي»[2].

كما يمكن الاستناد إلى تعريف الباحث البياني جلال بأن الدورات الاقتصادية هي «ذلك التطور الاقتصادي الذي يمر

---

(١) عبد الفتاح بلخال، علم المالية العامة والتشريع المالي المغربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٧٧.

(٢) عمر يوسف عبد الله عبابنة، الأزمة المالية المعاصرة: تقدير اقتصادي إسلامي، طبعة ٢٠١١م، ص٢٨.

بمراحل من الازدهار والنمو لفترة سنوات تعقبها فترة من الركود والانكماش، ويطلق على هذه الظاهرة الدورة[1] الاقتصادية، وتسمى دورة الأعمال وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القديم»[2].

وكما هو معلوم فإن الدورة الاقتصادية تمر بأربعة مراحل: مرحلة الانتعاش المتميزة بالتوسع والرخاء مقارنة مع المرحلة السابقة، حيث تتسرع فيها وتيرة الإنتاج الإجمالي مع الارتفاع المضطرد للأسعار والفائدة، ثم مرحلة الركود التي تعتبر نتيجة للمرحلة السابقة حيث يرتفع العمل الاستثماري والإنتاجي وبالتالي وصول الكلفة الحدية للإنتاج إلى ذروتها، مما يتطلب إعادة النظر في كل المؤشرات الاقتصادية المسجلة سابقًا؛ وأخيرا مرحلة الكساد المتميزة بتراجع حاد للطلب على الاستهلاك الذي يفضي إلى ما يسمى بقاع الاقتصاد؛ أي: المستوى الضعيف للاقتصاد.

إضافة إلى ذلك، فإن المجتمعات تتطور وتتشكل بطريقة سريعة تجعلها أكثر تعقيدًا، وبالتالي تستدعي آليات عمل ومناهج أكثر نجاعة وتطورًا، و«إذا ما توسعنا في المنظور، فإننا ندرك أنه كلما أصبحت المجتمعات أكثر تعقيدًا؛ كلما تحولت عملية صنع

(١) الدورة هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، مرورا بأربع مراحل أساسية هي: أزمة، فانتعاش ونمو، فركود، تعقبه أزمة أخرى. عن عمر يوسف عبد الله عياينة: مرجع سابق، ص٢٨.

(٢) البياني جلال، التحليل الاقتصادي المعاصر، مطبعة ألوان، الرياض، ط ١ ١٩٩٣م، ص١٧١.

السياسات العمومية في اتجاه إجراءات تنظيمية متطورة للغاية. ومع ذلك، هذه التغييرات في السياسة لها عواقب تتجاوز سير عمل الحكومة وتؤثر على الوظيفة السياسية نفسها: العمل بالسياسة هو العمل بالسياسة العامة[١]، كما أن السياسات العمومية نفسها قد تغير السياسة[٢].

ومما لا شك فيه فإن العملية الانتخابية التي تنتج توجهات اقتصادية مختلفة ستؤثر في السياسة الاقتصادية، وإذا كانت «الانتخابات، تلك الوسيلة التي من خلالها يختار المواطنون الممثلين الذين يحكمون نيابة عنهم، وبالتالي فهي فرصة للمواطنين لصياغة شكل الحكم والمشاركة في تحديد الظروف السياسية على المستوى الذين يرغبون العيش في ظله»[٣]، فإن هذه التمثيلية على مر الزمان لم تف بالانتظارات الكاملة للمواطنين، وذلك راجع إلى قصور هذه الديمقراطية التمثيلية في أغلب دول الوطن العربي.

ويمكن تفسير هذا القصور بمباشرة المنتخبين للعمل التنموي بعيدًا عن المواطنين والتركيز على الأفكار الخاصة بهم وبأحزابهم، معتقدين أن خبراءهم ـ إن كانوا صادقين ـ قادرون على فهم واستيعاب مشاكل المواطنين، وقادرون على تحليلها

---

(١) Pierre Muller (1990); Les politiques Publiques; Que sais-je Ed PUF

(٢) Ibid.

(٣) المصطفى قاسيمي، محاضرات في وحدة الحياة السياسية المحلية، كلية الحقوق، جامعة الحسن الأول، سطات، غير منشورة، سنة ٢٠١٠م.

وتوفير الإشباعات الكاملة لهذه الحاجات أو المشاكل. كما ينبغي التذكير بأنه على غرار الدورة الاقتصادية فهناك أيضًا دورة انتخابية تبدأ من مرحلة ما قبل الانتخابات إلى ما بعد الانتخابات مرورا بمرحلة الانتخابات.

تتميز مرحلة ما قبل انتخابات بالإعداد لها وذلك بالاتفاق على القوانين والمساطر التي ستعتمد لإجراء الانتخابات، ومصاحبتها بالتكوين والتدريب والتوعية الضروريين لاستيعاب هذه القوانين والعمل بها. كما تضم هذه المرحلة حملة انتخابية يقدِّم كل المرشحين فيها برامج لإقناع الهيئة الناخبة بمضامينها، وهنا يأتي الدور الرئيسي للمقاربة التشاركية، هذه المنهجية الغائبة تمامًا في بلورة البرامج الانتخابية التي قد تتحول إلى برامج حكومية، التي نرى أن اعتمادها أصبح ضروريًا قبل العمل على تنفيذ هذا البرنامج والاصطدام بمقاومته وبالتالي تتعاظم احتمالات الفشل. وعليه فمن الأجدر أن تقوم الأحزاب السياسية على مدار السنة بتشخيصات تشاركية منظمة مع المواطنين، ووضع بنك من المعلومات النابعة من المواطن، والتي يمكن الاستناد إليها في صياغة البرامج التي نعتقد أن تنفيذها سيجد مقاومة[1] أقل مقابل المنهجية الفوقية المعتمدة بشكل تقليدي.

وبعد ذلك تأتي مرحلة الانتخابات، وهي مرحلة الصناديق والإعلان عن النتائج، وفي الأخير تأتي مرحلة ما بعد

(١) لأن الإشراك يقلل المقاومة.

الانتخابات، وهي تمكين المرشحين الفائزين من سلطاتهم لممارسة عملهم والقيام بواجبهم. ويعتبر نجاح هذه المرحلة رهينا بمنهجية إعداد المرحلة الأولى، فإذا صحت عملية تحديد المشاكل وانتقائها وتحويلها إلى برامج ومشاريع؛ ستكون ممارسة المرحلة الأخيرة جيدة وتمكن المرشح من الاستجابة لانتظارات المواطن، وبالتالي تكبر احتمالات إعادة انتخاب المرشح في الدورة الموالية، وإن استمر في منهجيته التشاركية قد يصل إلى الموالية والموالية وهكذا.

إن هاتين الدورتين، الاقتصادية والانتخابية، لهما علاقة وطيدة بينهما؛ فإذا حصل أي خلل في الاتساق بينهما يمكن أن يقع شرخ كبير في سير العملية التنموية، ذلك أن الدورة الاقتصادية إذا كانت مثلًا في مرحلة الكساد، وغادرت الحكومة السابقة بشكل عادي أو تحت أي ظرف من الظروف، وجاءت حكومة أخرى تختلف مع سابقتها على المستوى الأيديولوجي، فإنها ستحمل الحكومة السابقة مسؤولية الكساد وتحاول أن تبدأ من الصفر، وبالتالي تقويض الدورة الاقتصادية، وهو الشيء الذي قد يؤدي إلى تعميق الأزمة عوض حلها.

إن هذه المعضلة هي التي تؤكد أهمية العمل البيروقراطي المعتمد على الكوادر الدائمة، والتي تتخذ القرارات المناسبة دون أي تأثير سياسي أو إيديولوجي على السياسة المتبعة، وفقا للظرفية التي تعيشها البلاد، بالرغم من وقوع توقف أو تعديل حكومي، وذلك شريطة إتباع المنهجية التشاركية المذكورة سلفًا.

وفي حالة حدوث أي شرخ في الدورة الاقتصادية أو الدورة الانتخابية؛ فإن الدولة بهذه الكوادر تتدخل من خلال استراتيجيات ظرفية اقتصادية، فإذا كانت «السياسة الاقتصادية هي مجموعة القرارات التي تتخذها الدولة في مجال اقتصادي معين لبلوغ الأهداف الاقتصادية المسطرة عبر عدد من الأدوات والوسائل»[١]، فإن هذه السياسات هي نوعان: سياسة هيكلية وسياسة ظرفية، فالأولى المسماة أيضًا بنيوية «هي التي تشمل السياسة الاقتصادية ككل، حيث تحدد الحكومة الأهداف الاقتصادية العامة واستخدام أدوات الرقابة لتحقيق تلك الغايات»[٢].

وبمفهوم المخالفة، فالسياسة الظرفية هي التي تركز على ظرفية اقتصادية معينة وبالتالي يمكن اعتبارها وضعا مؤقتا. وبهذا المفهوم يمكن اللجوء إلى السياسة الظرفية كأداة لتدبير ظرف سياسي مؤقت؛ كإعادة النظر في التركيبة الحكومية أو حتى استقالتها. وذلك لضمان استمرارية منسجمة للفعل الاقتصادي والتنموي للبلاد، خصوصًا وأن السياسة الظرفية، سواء كانت مالية أو نقدية أو ضريبية، فإنها تختص بتميزها بالاعتماد على الأجل القصير والمتوسط ولا ينبغي لها أن تؤثر على السياسة الهيكلية العامة للاقتصاد.

---

(١) Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, Ed NATHAN; Paris 1989, pour la première édition.

(٢) بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

المبحث الثاني

في مداخل التنمية

ننطلق في هذا الجزء من الأهمية التي يمثلها المجال الاقتصادي في المجتمع، سواء على المستوى العلمي، بما يتيح استشراف المستقبل، إذ «يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية المهمة التي تعنى بحياة المجتمعات، أفرادًا وجماعات ودولًا، فهي بلا شك تمس حياة الإنسانية بكل جوانبها، فهو حديث الماضي وموضوع اليوم ورؤيا المستقبل، فكأنه كائن حي يسير في اتجاه تتغير أحواله ومعطياته تبعًا للتغيرات التي تحدث في المجتمع. ولهذا أصبح علم الاقتصاد علمًا له أسسه وقواعده وضوابط تحدد معالمه وإطاره»[1].

وأيضًا على المستوى العملي الذي يرتبط بالواقع المعيش، ويتداخل فيه الاقتصاد مع مجالات أخرى أساسية في حياة المواطنين؛ إذ «مما لا شك فيه أن الاقتصاد والسياسة هما من أهم مقومات أي مجتمع، فذلك يرجع إلى أن علم الاقتصاد يهتم

(١) مصطفى سليمان، عماد الصعيدي، حسام داود وحضر عقل، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، سنة ٢٠٠٠م، ص٩.

بأمور معاش الناس من إنتاج لمختلف السلع والخدمات، أو من حيث توزيع الدخول والثروات فيما بينهم، وكيفية تنظيم علاقات الإنتاج. ولذلك فإن الاقتصاد يعمل على توفير حاجات الناس ما يترتب عليه من اختيار نظم للإنتاج والتوزيع، متضمنا أمور ملكية الموارد الاقتصادية وكيفية التصرف فيها، وعلاقات الإنتاج وما ينجم عنها من أسعار للبضائع والخدمات، أو دخول المساهمين في العملية الإنتاجية، فضلا عما يتطلب ذلك من وضع السياسات العامة في مختلف الجوانب المالية والاقتصادية، ولهذا يتم وضع مجموعة من القواعد لمختلف الهيئات والمشروعات الإنتاجية من أجل الوصول إلى أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة، وهو ما يعرف بالإنتاج الراشد؛ أي: الاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية»[1].

وتأسيسًا على ذلك، يمكن القول أن العملية التنموية لا تحتاج بالدرجة الأولى إلى موارد، بقدر ما هي تفتقر إلى المقاربات التي ينبغي إتباعها لتفعيل العملية التنموية. فما هي أهم مداخل التنمية؟

١ ـ المدخل القيمي للتنمية: الثلاثية القيمية للتنمية:

على الرغم من الثراء اللامتناهي لمفهوم التنمية البشرية، إلا أن محاولات تأليف مقياس للتنمية البشرية قد اتسمت بالضعف

(١) رضوان زهرو، دروس في الاقتصاد السياسي، مراحل تكون الفكر الاقتصادي، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، طبعة ٢٠٠٢م، ص١٧.

والقصور، حيث أسفرت عن مقياس يجمع بين ثلاثة مؤشرات لا تعبر عن المفهوم بكفاءة، وتتمثل هذه المؤشرات في: توقع الحياة، الأمية، ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي. **حيث كانت أبرز الانتقادات على هذا المقياس المركب هو بساطته الشديدة التي يفتقد معها الوصول إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهية الإنسانية وتغيراتها.**

وذلك نظرًا لإغفاله عددًا من المؤشرات المعبرة عن الجوانب المختلفة للرفاهية الإنسانية، هذا فضلا عن السلبيات التي تحيط بالمؤشرات الثلاث، فمثلًا مؤشر توقع الحياة الذي يقصد به متوسط سنين عمر الإنسان قد لا يعبر بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية والنفسية للأفراد، أما معدل الأمية فإنه لا يعكس مستوى التعليم ومدى مساهمته في إكساب الأفراد المعرفة وتنمية قدراتهم، وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج فهو مؤشر مشكوك في دقته عند الأخذ في الحسبان معايير عدم العدالة في توزيع الدخل.

وقد دأب الاقتصاديون ومخططو التنمية على تعريف التنمية الاقتصادية بقدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي، ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية. وبالتالي تُركِّز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على عملية تسريع التصنيع، وأحيانًا تستخدم

مؤشرات غير اقتصادية؛ لتوصيف آثار العملية التنموية؛ كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخدمات الصحية والإسكان.

وفي هذا السياق يقول البروفسور إدغار أوبينس: «إن التنمية تمت معالجتها من قبل الاقتصاديين، على أساس مجرد تمرين في الاقتصاد التطبيقي، بدون أن تتعلق عملية التنمية بالأفكار السياسية أو تكوين الحكومات أو دور الأفراد في المجتمع. إننا في حاجة لدمج السياسة مع النظرية الاقتصادية، ليس فقط لاعتبار أنها أسلوب للمجتمعات المعاصرة، بل أيضًا لتكون أكثر إنتاجية مع أن تنمية البشر أهم من تنمية الأشياء».

كما يرى الاقتصادي «مايكل تودارو»[1] أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون عملية متعددة الجوانب، متضمنة للتغيرات الرئيسية في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية، كما تستهدف تعجيل النمو الاقتصادي وتقليل عدم التساوي في الدخول وتخفيف حدة الفقر.

ولذلك فالدول العربية مطالبة قبل كل شيء بالتركيز على ثلاث قيم نعتبرها جوهرية لتشكيل الأساس المتين للعملية التنموية بالوطن العربي، وفي نفس الوقت تمثل هذه القيم الجوهرية الثلاث، الأهداف العامة للتنمية على مستوى الأفراد والمجتمعات بهذه الدول.

(١) مايكل تودارو مؤلف كتاب «التنمية الاقتصادية في العالم الثالث».

أولًا ـ توفير حاجات المعيشة:

وتعني القدرة على تلبية الحاجات الضرورية بما يشمل الطعام والمأوى والصحة والأمن، وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة لجميع البشر، وبذلك تعتبر سياسات تخفيف الفقر وإتاحة فرص العمل وزيادة الدخول شروطًا ضرورية، ولكنها ليست كافية لإحداث التنمية ما لم تتجه عملية التنمية في أساسها لتوفير الحاجات الضرورية.

ثانيًا ـ تقدير الذات والقدرات:

وتعني أن يكون الشخص إنسانًا مكرمًا، فواحدة من مقومات الحياة الكريمة الشعور بالقيمة وتقدير النفس الإنسانية، وجميع الأفراد والمجتمعات تحاول أن يكون لها شكل أساسي في تقدير الذات يطلق عليه أحيانًا الهوية، أو الأصالة أو السيادة، وطبيعة هذا التقدير تختلف من مجتمع لآخر ومن أمة لأخرى، ولكنها في العموم قيمة لا بد منها. فالتنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل: تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات؛ بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع، أو التمتع بوقت الفراغ، أو الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

ونظرًا لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجهًا إنسانيًّا للتنمية الشاملة المتكاملة، وليست مجرد تنمية موارد. وهذه

مقاييس لا تبرز في ارتفاع الدخل، وثمة احتياجات لا يمكن أن تتحقق بزيادة الدخل لكنها ضرورية وأساسية للتنمية مثل: حرية التنقل، وحرية الرأي، والتحرر من القمع والتعسف والاستغلال، والأمن من الاضطهاد والاعتقال التعسفي، والفصل التعسفي من العمل، والمشاركة في الحياة العامة والمجتمع المدني، والانتماء إلى المجتمع والناس، إنها ذات قيمة أعلى من الدخل ولا يمكن أن يحققها المال الوفير، ولا تدل عليها أرقام الموازنات والدخل والإنتاج.

ثالثًا ـ الحرية:

ويقصد بها أن يكون الشخص قادرًا على الاختيار بحرية تامة، مما يعني التحرر من ربقة الجهل والفقر والعادات والمعتقدات الخرافية، والحرية متضمنة أيضًا لهدف توسيع مدى الاختيارات البشرية، بالنسبة للأفراد والمجتمعات وتقليل المعوقات الخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال التنمية.

فهل يمكن الحديث عن إنسان يعيش تنمية، دون الحديث عن ضرورة تنمية محيطه البيئي، وتنمية قدراته ومهاراته المختلفة بالإضافة إلى تمتعه بصحة جيدة، وتمتعه بحقوقه من كرامة واستقلالية وحرية؟ وهل يمكن الفصل بين الحاجيات الأساسية والحقوق الأساسية للإنسان؟

هذه الثلاثية تبين لنا أن منهجنا العربي الأصيل في الحياة

الذي استقرت عليه مجتمعاتنا العربية مئات السنين قبل أن تدمره أنظمة الاقتصاد والتنمية المحدثة، هو أهم المداخل لإعادة الاعتبار للإنسان في إطار منظومة تنموية شاملة ومندمجة.

٢ ـ المدخل التشاركي للتنمية:

نحاول من خلال هذا المدخل أن نعطي نفسًا جديدًا حول الطريقة المثلى لممارسة العملية التنموية، ويتعلق الأمر بالبعد التشاركي في تفعيل العمل التنموي. لأن الملاحظ في ما سبق، أن هذا البعد التشاركي لم يكن حاضرًا في أغلب السياسات التنموية المنجزة بدول الوطن العربي.

ذلك أن عدم إشراك المواطنين في المشاريع التنموية التي تعنيهم بالدرجة الأولى جعل كثيرًا من هذه المشاريع غير مكتمل، أو اتضح فيما بعد أنها لا تناسب الحاجيات الحقيقية للمعنيين بها، وبذلك «تصبح خيبة الأمل السياسية كبيرة، وكثير من المواطنين يحلم أن يتكلم بنفسه، لجعل أصواتهم مسموعة دون المرور عبر الممثلين المنتخبين»[١]؛ لأن التدبير الجيد للسياسات العمومية ينبغي أن يرتكز أساسا على الدعم الذي يمكن أن تحظى به من طرف الفئات الاجتماعية المعنية بها ومدى قابليتها للمساهمة في تنفيذها.

وهو «في الواقع ابتكار طرق جديدة لبحث المستقبل وتنظيم

(١) Jean Pierre Gaudin (2011); la démocratie participative; Ed ARMAND COLIN

الاختيارات العمومية»[1]، بغية إشراك أوسع للمواطنين لأن «الدعوة لمشاركة أكبر للمواطنين يترجم أيضًا طلبات التحدث التي تكون أقل ظرفية»[2]، وبالتالي فسننطلق من سؤال نشترك في طرحه مع Pierre Muller يقول فيه: «كيف يمكن لتشكيل الفوائد المختلفة أن يؤدي إلى تنفيذ سياسات جيدة وفعالة وكُفأة وذات الصلة بأهداف المواطنين والمحافظة على أموالهم؟».

٣ ـ المدخل التخطيطي: من التنزيل الفوقي إلى الإعداد التشاركي:

يعتبر التخطيط من أهم العمليات المطلوبة في الدولة؛ حيث يشكل ذروة سنام العمل الجماعي. وقد يكون التخطيط سياسيًا أو اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا... كما يمكنه أن يشمل كل هذه الحقول، ليكون بذلك سياسة عمومية يمكن الاستناد إليها لتفعيل البرامج المخطط لها، والتي ينبغي أن تهدف إلى تحقيق مصلحة المواطن الذي هو جزء لا يتجزأ من المنظومة كلها.

أما التخطيط الاقتصادي فيمكن أن يرتبط بتخطيط نفقات الدولة في المجالات المخصصة لذلك، أو تخطيط مصادرها أو هما معًا. وقد يكون التخطيط مسبقًا حيث تحدد الأهداف ثم توضع لها ميزانياتها، كما قد يأخذ موقعا متأخرًا؛ أي: أن الدولة تحدد أهدافها بناء على الموارد المتوفرة لها، ثم يأتي التخطيط

(١) Jean Pierre Gaudin; op cit.

(٢) Jean Pierre Gaudin; op cit.

ليأخذ معنى حسن توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن فكرة التخطيط ليست فكرة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية فحسب، بل هي نوع من التنظيم اقتضته الظروف التي تمر منها الإنسانية بعد أن أسيء فهم الحرية الاقتصادية.

ومهما تكون الأهداف المرجوة من عملية التخطيط[1]، فإن الإشكالية التي دأبت على تبنيها جل الحكومات العربية تنحصر في صانع هذا المخطط، الذي يعتبر نفسه مسؤولا عن مواطنين لا يحسنون التصرف، ولا يستطيعون اتخاذ قراراتهم بنفسهم، الشيء الذي يدفعه إلى تنصيب نفسه وصيا عليهم ومخططا لهم وفق ما يراه مناسبًا. وهذا ما يفرز تبعات سلبية؛ ذلك أن منظوره يبقى قاصرا لأنه لا يملك ولن يملك المعطيات الحقيقية للتخطيط، والتي لا يتوفر عليها إلا المواطن بذاته. لذا لا بد من إشراكه فعليًا للتحديد الدقيق للأهداف المرجوة منه، لكي تعود إليه في قالب آخر يتكلف بصياغته المختصون في قوالب علمية وقانونية لا تخرج عن الإطار الذي يتمناه هذا المواطن البسيط.

وعلى هذا الأساس، بدأ يبرز مفهوم التخطيط التشاركي

(١) ضمان تنمية مضطردة للاقتصاد القومي، بحيث لا يمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا بتحقيق زيادة مضطردة في الإنتاج، ولا يكون ذلك إلا بضمان زيادة مستمرة في إنتاجية الفرد، وليس من سبيل إلى ذلك إلا بزيادة معدل تكوين رأس المال في هذا المجتمع، وهذه الزيادة في معدل تكوين رأس المال هي الفائض الذي يقتطعه المجتمع من دخله ليوجهه نحو الاستثمار.

الذي يحيل على أفعال مشتركة بين المواطنين المحليين ومؤطر المشروع، بهدف صياغة خطط التنمية من جهة، واختيار أفضل الطرق لتنفيذها من جهة أخرى.

وإن التشخيص العام لضرورات التخطيط الاقتصادي يضعنا أمام مهمة تحديد الشروط اللازمة لانتهاج أسلوب وعملية التخطيط الاقتصادي.

إنه كما هو معلوم، فإن عملية التخطيط الاقتصادي التي كانت ولا زالت تعمل بها جل الدول العربية والمتعلقة بالتخطيط الشامل والمركزي، لم تنجح ولم تؤت أكلها، نتيجة لحصر مشاركة المواطنين في مراقبة تنفيذ الخطة الاقتصادية فقط دون السماح لهم بالمشاركة في كل مراحل التخطيط التنموي.

وإذا كان التخطيط عمومًا والاقتصادي منه على الخصوص يفرض مجموعة من الشروط[1]، فإن مشاركة المعنيين ضرورية للوصول إلى تحقيق هذه الشروط، على اعتبار أن السياسة التنموية ملزمة بتلبية حاجيات هؤلاء المعنيين الذين يعتبرون الأدرى بما يريدونه وما يتطلعون إليه.

ويهدف التخطيط الاقتصادي حسب الدكتور إسماعيل محمد

(١) أهمها تحديد الهدف الجماعي، وتحديد الطاقات، وتحديد إمكانية الاستفادة الفعلية منها، وإدراك الحاجيات، والبحث عن الموارد، ووضع المقترحات العملية لإنجاز المخطط، وإقرارها تشريعيًا. انظر في هذا الصدد:
كاظم حبيب، دراسات في التخطيط الاقتصادي، دار الفارابي للنشر، بيروت، لبنان، سنة ١٩٧٤م، ص٤١ ـ ٤٢ ـ ٤٣.

هاشم إلى «كفالة تنمية مضطردة للاقتصاد القومي، وتحليل التفاوت في الثروات والدخول، ومضاعفة الدخل لزيادة العمالة، لتحقيق الرضا النفسي في الحياة، بصرف النظر عن الدخل المتولد من هذا العمل. والعائد الحقيقي من العمل هو إدراك الإنسان لقيمة هذا العمل وشعوره بأنه لا بد وأن يكون إنسانًا مفيدًا ومنتجًا، ثم ثانيًا رفع مستوى المعيشة، حيث يترتب أيضًا على زيادة العمالة من ناحية وارتفاع الدخل القومي تبعًا له من ناحية أخرى، ارتفاع مستوى المعيشة، إذا لم يصاحب التنمية تضخم ما، أو زادت الكفاية الإنتاجية وزاد العرض من السلع، في الوقت الذي تزيد فيه الأجور»[1].

ولبناء هذه الأهداف، تتولى الدولة من خلال جهاتها المختصة دور تنشيط النقاشات والحوارات، من أجل الوقوف على المشاكل والبحث في سبل تنفيذها من خلال المواطنين أنفسهم. وفي هذا السياق «تتولى السلطات المكلفة بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط إجراء الدراسات اللازمة لمعرفة بنية السكان وحاجاتهم، واقتراح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة، من خلال إعداد مخطط التنمية، وإجراء الدراسات المستقبلية، وجمع ونشر المعلومات العلمية (الإحصاء) والتقنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية»[2].

---

(١) إسماعيل محمد هاشم، التخطيط الاقتصادي والتنمية والحسابات القومية، دار الجامعات المصرية، صمن ١٤ إلى ٢١.

(٢) محمد حركات، الاقتصاد السياسي لتدبير الشأن العام، مطبعة المعاريف الجديدة، الرباط، المغرب، ط ٢٠٠٠م، ص١١٧ ـ ١٧٨.

و«على هذا الأساس بدأت بعض الدول تعتمد في الوقت الحالي على الابتعاد عن المركزية[1] في التخطيط بدرجات متفاوتة، وإعطاء حرية أكثر للوحدات الإنتاجية في التصرف والعمل». إن تشخيص الحاجات، الذي يفترض فيه أن يكون تشاركيا، يعتبر أول مرحلة في انجاز المخططات الاقتصادية، حيث يمكننا من تحديد وتصنيف المستلزمات بغض النظر عن توفر الموارد اللازمة لإشباعها. وبذلك يكون هدف التخطيط في هذه المرحلة اجتماعيًا وسياسيًا، قبل أن يكون اقتصاديًا. ومن هنا تبرز أهمية التشخيص التشاركي الذي يحدد الحجم الحقيقي للحاجات والطرق الحقيقية لإشباعها.

٤ ـ المدخل القانوني للمقاربة التنموية التشاركية:

على المستوى القانوني يمكن القول بأن التأسيس القانوني للممارسة التشاركية لم ير النور إلا حديثًا سواء بالدول المتقدمة أو الدول النامية. بمعنى أن صياغة نصوص قانونية متعلقة صراحة بتفعيل المقاربة التشاركية كانت غائبة تمامًا، باستثناء بعض النصوص المتعلقة بالحق في التنمية، والتي تعتبر في حد ذاتها حديثة العهد، عقب الإعلان الأممي عن الحق في التنمية سنة ١٩٨٦م، ولكننا سنتجاوز ذلك في هذا المقام للحديث عن الحق في المشاركة في التنمية، وليس فقط الحق في التنمية. والذي يعد اللبنة الأساسية لضمان الحق في التنمية.

(١) في هذا الإطار يمكن الرجوع إلى التجربة البرازيلية في مقاربتها التشاركية Porto Allègre.

وفي هذا السياق، يتأسس الحديث حول التحول إلى المطالبة بالحق في المشاركة في التنمية قبل الحديث عن المطالبة في التنمية ذاتها، بعد أن فرضت الإشكالية التالية نفسها على النقاش التنموي الدولي والوطني والمحلي، وهي: هل يمكن تحقيق الحق في التنمية دون تحقيق المشاركة أولا في هذه التنمية؟.

وفي نظرنا، وبناء على ما سبق، فإن تحليل هذه الإشكالية لا يمكنه ـ أولا ـ إلا أن يتم من خلال تحليل ماهية هذا الحق في المشاركة، قبل الحديث عن تنظيم هذا الحق. بل أكثر من ذلك فقد أكد الأستاذ محمد الطوزي في عدة مناسبات أن «المبادرة الشعبية» وسيلة من وسائل إتاحة الفرصة للمواطنين من أجل المشاركة في إنتاج القوانين، وهي أنواع مختلفة، وأن النقاش حولها ينبغي أن ينصب على الآليات الواجب اعتمادها في تقديم «المبادرة»، وشروط صياغتها وقبولها، ومدى تأثيرها على الحاكمين.

وعليه، وبمقتضى هذه الدعوة، فإنه على الدولة أن تشرك المواطنين في صياغة قوانينهم؛ عبر إعطائهم الكلمة أولا، ثم نقل انتظاراتهم إلى الخبراء لصياغتها دون تغيير، على شكل قوانين ومساطر تنظم هذه الانتظارات الشعبية. ومن هنا يمكن القول بأن الخبير الأول في صياغة الأساس القانوني للاستناد إليه على مستوى المقاربة التشاركية هو المعني نفسه؛ أي: ينبغي أن نسمح للمواطن أن يساهم في صياغة القانون التشاركي الذي سيؤطره لاحقًا.

ومن المؤكد أن تثبيت الحق في التنمية ضمن الأدبيات التنموية والحقوقية الدولية، سبق تثبيت الحق في المشاركة في التنمية. فكما أكد بعض المتتبعين، بأن هذا التثبيت انطلق بعد مناقشات أممية، أسفرت نتائجها عن تشكيل فريق عمل حكومي يتناول موضوع الحق في التنمية، بقرار من لجنة حقوق الإنسان في ١١ مارس ١٩٨١م، وهي الخطوة التي جعلت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبنى «الإعلان حول الحق في التنمية»، وفق القرار ٤١/١٢٨ بتاريخ ٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٦م.

ويبدو بأنه قرار متوازن يوفق بين مختلف المواقف؛ إذ اعتبر الحق في التنمية حقا من حقوق الإنسان، إلى جانب كونه حقًا من حقوق الشعوب، ويركز على الفرد كمستفيد أساسي من الحق في التنمية، وتبقى الدولة المسؤول الأول عن إعماله، وذلك في إطار تعاون دولي يستهدف تشجيع تنمية البلاد «النامية»، مع ضرورة إزالة العقبات الخارجية أمام ممارسة حقوق الإنسان والشعوب، فضلا عن العقبات الداخلية الناتجة عن عدم احترام حقوق الإنسان التي لا تقبل التجزئة. وإذا كان الإعلان يركز على البعد الداخلي للحق في التنمية ومسئولية الدولة في إعماله، فإنه لم يهمل البعد الدولي ومسئولية الدول الغنية[١].

بعد هذه المرحلة، فإنه من المؤكد كذلك أن اتصال حق

---

(١) عبد العزيز النويضي، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب، «دليل حقوق الإنسان للدول العربية»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، http://www.arabhumanrights.org/dalil

المشاركة بحق التنمية قد استكمل محدداته التصورية والعملية مع مفهوم التنمية البشرية، وذلك بشكل متزامن مع صدور التقارير الأولى للبرنامج الأممي للتنمية البشرية منذ سنة ١٩٩٠م، وإن كان هذا الاتصال قد دشن أولى تصوراته النظرية مع الكاتب الاقتصادي المتميز «أمارتيا صن».

ويمكن إجمال الفكرة الأساسية لهذا الاتصال في أن مرتكز التنمية هو الإنسان، وهو هدفها وأداتها في نفس الوقت، لتصبح التنمية من الإنسان وبالإنسان ومن أجل الإنسان. كما تصبح مؤشرات التنمية البشرية الثلاث: الصحة والتعليم والدخل، تتمحور بكاملها على الإنسان وترتكز بدورها على مشاركة الإنسان في تحقيقها والرفع من منسوبها.

إذن، فإذا كان ما سبق يوضح العلاقة بين الحق في التنمية ثم العلاقة بين هذه الأخيرة والحق في المشاركة، فإنه ينبغي أن نميز بين مفهومين أساسيين، نعتقد أن الخلط بينهما سواء كان متعمدًا أو بريئًا يعيق العملية التنموية التشاركية برمتها، ويتعلق الأمر بمفهوم المشاركة ومفهوم الإشراك.

إن هذا التمييز سيقودنا إلى البحث في سبل وآليات ومهارات ممارسة هذا الحق من خلال تنظيمه وهيكلته، بغية بناء عمل تنموي تشاركي مؤسس على دعائم تضمن له صلابته واستمراريته، وذلك بغض النظر عن الجهات المسيرة والمتحكمة في العملية التنموية برمتها، إذ أن تغيير المناهج سابق على

تحصيل النتائج التنموية، ودون تحقيق ذلك ستظل هذه الأخيرة تعرف غياب النجاعة، كما هو الحال بالنسبة لأغلب الدول العربية إن لم نقل كلها. ولذلك ودون تردد، فإننا نتفق مع الباحث Jean-Pierre Gaudin الذي يدعو إلى «ابتكار طرق جديدة لدراسة المستقبل وتنظيم الخيار العام»[١].

من هنا، إذا كانت المشاركة تعتبر تلقائية ومرتبطة بفاعلية المعني نفسه، الذي يمكن أن يؤثر في القرار التنموي نظرا لقدرته على إيصال صوته لمراكز القرار، سواء كانت هذه القدرة تتمثل على مستوى تكوينه أو وضعه الاجتماعي أو انتمائه السياسي والنقابي، فإن الإشراك يختلف تمامًا عن هذا المفهوم: ذلك أن عملية الإشراك تقتضي نوعا من الدفع إلى المشاركة أو التحفيز للمشاركة، بحيث يكون هناك محفِّز ـ بكسر الفاء «stimulant»، وبالمقابل يكون هناك محفَّز ـ بفتح الفاء «stimulé».

وبالتالي تصبح العملية مجزأة إلى أطراف، وكل طرف ينبغي أن يلعب الدور المنوط به. حيث نكون أمام وضعية تكون فيها جهة معينة[٢] تتكلف بالبحث في آليات جعل الآخرين يشاركون في العملية التنموية، وابتكار وإبداع الأدوات المناسبة لذلك، وهناك جهة ثانية[٣] يفترض فيها أنها مقسمة إلى شقين: الأول يستطيع المشاركة والثاني لا يستطيع المشاركة، ويبقى على الجهة

(١) - Jean-Pierre Gaudin; La démocratie participative; op cit.

(٢) في غالب الأحيان يتعلق الأمر بالدولة

(٣) قد تتكون من عدة أصناف وعدة توجهات وعدة اختصاصات

الأولى أن تكيف آلياتها وأدواتها حسب نوع الفئة التي تتعامل معها، بحيث ينبغي أن تهدف إلى تحسين مشاركة المشاركين ودفع عدم المشاركين إلى المشاركة.

ولأن صوت الفئة المعنية وعموم المواطنين المهتمين والمتضررين منهم بصفة خاصة، نجده دائما يقول أنه: «لا يمكن الاستمرار على هذا المنوال، كما يجب فعل شيء ما؛ لأنه لا يمكن ترك مجالنا على هذه الحالة»[1]. فإن فعل المبادرة يتشكل من هذا الصوت ومن هذا النداء الذي يتحول إلى طلب جماعي نحو تغيير أوضاع، وإلى ترقب من يحقق لهم هذا التغيير الاجتماعي والثقافي والمعيشي المنشود، أو على الأقل، التجاوب مع من يساهم في تعبئة الخيال والطاقة الكامنين في أذهانهم، لخدمة محيطهم ومجالهم ذاك.

وبناء على أن الحق في التنمية يعد: «مقاربة أصيلة تستهدف النهوض بحقوق الإنسان من خلال مسلسل التنمية، وإنجاز التنمية من خلال ممارسة فعلية لحقوق الإنسان والشعوب»[2]. فإن تفعيل هذا الحق يحتاج إلى صاحب المبادرة بإحداث دينامية وحركية تنموية داخل المجتمع، وكذا تفعيل مقتضيات هذا الحق والبحث في آليات وسبل ومهارات المشاركة والإشراك.

---

(١) Hervé Sérieyx et André - Yves Portboff (2011); Aux actes citoyens: de l'indignation à l'action; Ed Maxima.

(٢) عبد العزيز النويضي، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب،مرجع سابق.

فإذا كانت بعض البرامج التدريبية المعتمدة ببعض الدول العربية لتدريب وتكوين الفاعلين التنمويين، تنطلق من تعريف المشاركة بأنها بمثابة: «عملية إسهام الأفراد بإرادتهم في أعمال تهم المجتمع، وتزيد من إمكانياتها في صنع واستغلال الفرص التي من شأنها أن تؤدى إلى تنمية ظروفهم المعيشية ووضعهم المجتمعي، سواء كان هذا الإسهام بالمال أو الجهد أو الرأي»[1]، فإننا نعتبر أن أهم هذه المساهمات ـ على الرغم من أهمية الجهد والمال ـ تتعلق بالرأي وبطرح الأفكار التنموية والإبداع فيها والحرية في إنتاجها. لأن الفقر الذي تعاني منه الممارسة التنموية لا يتمحور حول الجهد والمال فقط، بقدر ما يرتكز أساسًا على السؤال المتعلق بنوعية وأشكال ومضامين المشاريع التنموية التي ينبغي القيام بها.

وبالتالي فالحق في المشاركة في التنمية في اعتقادنا يرتبط بالأساس بحرية الفكر التنموي وحرية المشاركة في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، كما أن تنفيذ مقتضيات الحق في المشاركة في التنمية هو تسليم ضمني للحق في التنمية؛ لأنه قد يفهم من الحق في التنمية الاستفادة من الخيرات التي ستدرها المشاريع التنموية وحسن توزيعها، لكن في واقع الأمر، إذا لم يشارك المعنيون في صياغة هذه المشاريع وبلورتها، فإن نتيجة العملية التنموية قد لا تدر أي نفع يمكن اقتسامه بشكل عادل؛

(١) الدليل التدريبي لمركز موارد التنمية (RDC)، قسم التدريب والدعم الفني ٢٠١٠. مركز موارد التنمية (RDC)، القاهرة، مصر، www.rdc-consulting.org.

لأن المنطلق كان بعيدًا عن انتظارات المواطنين، وبالتالي فنتائجه ستكون كذلك.

ولكن، إذا ما تم إشراك المعنيين منذ بداية المسلسل التنموي إلى نهايته، يمكننا الحديث فعلا عن الحق في التنمية؛ لأن الحق في المشاركة فيها قد سبقه.

فإذا سبقت الإشارة إلى أن إعلان الأمم المتحدة في مجمله قد اعتبر بأن الدولة مسؤولة عن تفعيل إعلان الحق في التنمية؛ أي: بإحداث كل التدابير القانونية المؤطرة لضمان حسن تنزيله على أرض الواقع، فإنه لم يغب الدور الأساسي الذي ينبغي أن يلعبه المجتمع المدني في ذلك، من خلال ما يقوم به من أنشطة تتعلق بالممارسة التنموية، وخصوصا الجمعيات التنموية التي يفترض فيها أن تمارس مهامها التنموية في إطار هذا الحق، دون أن تنسى مهنيتها والمحافظة على ديمقراطيتها الداخلية.

هذا لأن واقع الحال ـ وخصوصا بالدول العربية ـ يوحي بتراجع في هذا الجانب، الذي نعتبره مهما لممارسة الحق في التنمية أو المشاركة فيها، ذلك التراجع الذي أكده الخبير الدولي في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (Jean-Louis Laville) حينما قال: «من الواضح أن الجمعيات ليست كلها ديمقراطية بعضها يؤيد بعض الظلم، كما يسعى بعضها حتى إلى العمل على تقويض أسس النظام الديمقراطي، وهناك العديد من الجمعيات الاستبدادية، ويمكن لأي شخص أن يستشهد بحالات من

الجمعيات يقودها الدهماء أو المتلاعبون، ناهيك عن أمثلة من الجمعيات التي احتكرت السلطة من قبل قادة غير قابلين للإزالة»[1].

وبالتالي، فإن الدولة باعتبارها مسؤولة عن إحداث الدينامية التنموية المطلوبة، مطالبة بدورها أولًا بمحاربة مثل هذه الظواهر السلبية، قبل أن تنطلق في ما يصطلح عليه بالتمكين، الذي يعتبر شرطا أساسيا في تقوية القدرة على المشاركة في العملية التنموية، وذلك بالتركيز على الرفع من مستوى قدرات المجتمع المدني المراد دفعه للمشاركة الفاعلة والمنتجة في التنمية.

وبالتالي، فإننا لا نحتاج فقط إلى الحق في الاستفادة من مردود التنمية بقدر ما نحتاج إلى الحق في المشاركة في العملية التنموية برمتها؛ لأنه إذا كانت غايات التنمية هي تقليص الفقر والقضاء على الهشاشة والحرمان والتمييز، فإن أنجع وسيلة للاقتراب من هذه الغايات وتحقيق الأهداف المرتبطة بها، لن يتأتى بشكل فعلي إلا بمشاركة الفقراء والفئات الهشة والمحرومة نفسها في العملية التنموية، لتقرير مصيرها لأنها الأقرب إلى مشاكلها من الخبراء والأكاديميين والعارفين بالنظريات التنموية عموما والمحلية على الخصوص.

إن الأمر الذي يربطنا دائما بالتدقيق في مفهوم المقاربة التشاركية، هو سيادة اعتقاد لدى بعض رؤساء وقادة الدول العربية

(١) Jean-Louis Laville (2010); Politique de l'association; ed Seuil.

أنها بمثابة مشاركة الفاعلين وذوي الرأي «السديد»، في حين أن هذه المقاربة تعتمد أولا على عملية الإشراك وليس المشاركة التلقائية، وثانيا على دفع غير الفاعلين (les Voice) للمشاركة.

وعليه، فإن سوء فهم هذه المقاربة يجعلنا محصورين دائمًا في الفئات القادرة على المشاركة، والتي قد يكون فعلها التنموي ناقصا أو مصلحيا، يحمل أهدافا ضيقة ومرتبطة بالفاعل نفسه دون إعطاء الفرصة للفئة الغائبة، التي قد تأتي بمعلومات واقتراحات قيمة، قد لا نلقي لها بالا إلا بعد تنفيذ المشاريع التنموية، أو حين تبوء بالفشل.

إن هذه العملية المرتبطة بالمشاركة في التنمية تحتاج حتما إلى تنظيمها وهيكلتها، بالدرجة التي تمكن كل المعنيين من المشاركة في مسلسل إعداد وتنفيذ وتقييم المشاريع التنموية.

وعليه، يمكننا أن نطرح نحن أيضًا مع إحدى المهتمات، بعض الأسئلة التي تتعلق بتحديد الفئات المعنية لتنظيم مشاركتها واستفادتها من ثمار هذه التنمية: لمن نريد هذه التنمية؟؛ وهل حقيقة نشرك هذا المعني بأمر التنمية في الخطط والبرامج الهادفة لتحقيق المشاريع التنموية، سواء كانت مقررة من طرف الحكومات أو من طرف جمعيات المجتمع المدني؟»[1].

(١) فاطمة واباو، المجتمع المدني المغربي ودوره في التنمية، **الحوار المتمدن، العدد ١٥١٧، بتاريخ ١١ ـ ٤ ـ ٢٠٠٦م، الموقع الرئيس لمؤسسة الحوار المتمدن:**
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=227203

كما نضيف إليها بعض الأسئلة التي نطرحها للنقاش والحوار، ويتعلق الأمر بمفهوم المعني بالأمر؟ وكيف ينبغي أن يشارك؟ وما هي مقاييس تقييم مشاركته في العملية التنموية؟ وكيف ينبغي التعامل مع الاختلافات والتباينات بين أفراد المجتمع؟ وكيف يمكننا أن نصل بهم إلى التوافق حول المشاريع التنموية المراد إنجازها؟

إن هذه الأسئلة وغيرها، تحتاج إلى التأمل والتدقيق، بحيث لا يمكن الاشتغال عليها إلا بتنظيم وأجرأة عملية الحق في المشاركة في التنمية، وضرورة التفكير بجدية في الطرق والسبل التي تسهل إجراءات هذه المشاركة؛ لأن: «المشاركة تحتاج إلى مشاهد للمناقشة وقواعد للنقاش كما تحتاج إلى تقييم آثارها»[1].

إن الأمر الذي نثيره في هده الفقرة ليس بالشيء الهين نظرا لاتسام العملية بالتعقيد وكثرة المتدخلين وتعدد الآراء، وهو الشيء الذي يجعل عملية تنظيم المشاركة الفاعلة صعبة المنال. ومما يعزز هذه الصورة المتميزة بعدم الضبط والتعقيد هو النهج الكلاسيكي لاتخاذ القرار، والذي يركز على تعقد فاعلية المجموعات، وهي التي اقترحها كوهينِ (Cohen) ومارس (March) وأولسن (Olsen) وسموها نموذج «سلة المهملات» (Gabage can model)؛ أي: أن نظم القرارات تشبه القمامة: اذ يمكن أن نجد فيها وبدون ترتيب واضح، أنشطة، إجراءات،

(١) Jean-Pierre Gaudin; La démocratie participative; op cit.

قواعد رسمية وغير رسمية، استراتيجيات، ومشاكل وحلول.. وفي خضم هذه الفوضى، تحاول الجهات الفاعلة بدرجات متفاوتة من النجاح، إنتاج الحد الأدنى من النظام والاتساق مرة أخرى.

بالتأكيد، إذا كان الإنسان هو هدف التنمية وهو الأصل في كل سياسة أو استراتيجية، وهو المقياس لكل شيء على حد تعبير الفيلسوف الإغريقي بروتوغوراس، فإن الأمر يتطلب مشاركة واسعة، فرديًا وجماعيًا لاستكمال دور الدولة وتمكينها من القيام بوظيفتها على أحسن وجه، ولا سيما من خلال التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني[١].

ومن بعض التجارب التنموية المجتمعية الطويلة، ينبغي استخلاص عدة دروس في إطار الحق في التنمية، منها[٢]: حق المجتمعات في المشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بمعيشتهم، المشاركة التي في حد ذاتها تعتبر قدرة مستدامة وخلاقة، وتتطلب ضرورة الإشراك في جميع مراحل إنجاز المشاريع، تشخيصًا وبرمجة وتنفيذا وتقييمًا.

---

(١) عبد الحسين شعبان، الحق في التنمية: المجتمع المدني العربي شريك ومكمل لدور الدولة، الحوار المتمدن، العدد ٣١٠٧، بتاريخ ٢٧ ـ ٨ ـ ٢٠١٠م، الموقع الرئيس لمؤسسة الحوار المتمدن:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=227203

(٢) اثنا عشر درسا عن التنمية المجتمعية القائمة على المشاركة، من برنامج التنمية المجتمعية للمستوطنات البشرية، كريس ويليامز، ترجمة نضال مّواس، وثيقة للتدريب، (CEC)، ائتلاف تمكين المجتمعات المحلية:
http://cec.vcn.bc.ca/gcad/modules/emp-12ar.htm

كما يجب أن تتبنى المساواة بين الجنسين وتقوي وتعزز القدرة التنموية على المشاركة من أجل إبراز ما يصطلح عليه بالموارد الخفية للمشاركة في تنمية أي مجال قصد الانطلاق منها وتحسينها؛ لأن المجتمعات هي الجهات الوحيدة المؤهلة لتحديد المشاكل وتجاوزها والحفاظ على المكتسبات.

تتم المشاركة المجتمعية في إطار مؤسسات تكتسب شرعيتها من خدمتها للمجتمع، ودور المجتمع في تحديد أنشطتها واتجاهاتها المستقبلية. كما أن للمشاركة شقين: شق متعلق بالقدرة على الاختيار والابتكار، وشق آخر متعلق بالقدرة على التنظيم من أجل تنفيذ المبادرات التي يحدد المجتمع احتياجه لها»[١].

إن ممارسة الحق في المشاركة في التنمية وتفعيله على أرض الواقع، ما هو إلا اتجاه نحو بلورة مفهوم جديد للاقتصاد، الذي غاب عن الممارسة الإنسانية والإنتاج الأخلاقي، بالشكل الذي جعل بعض المحللين الاقتصاديين يتحدثون عن الاقتصاد الموسع «économie élargie»[٢]. وآخرون يطمحون إلى ما يسمونه بالاقتصاد الجمعي « économie plurielle»[٣].

وكل هذه المفاهيم تحاول أن تصبغ الاقتصاد بصبغته الإنسانية، دون الإفراط في البحث عن الربح ولا غيره. إذ أن:

---

(١) الدليل التدريبي لمركز موارد التنمية (RDC)، مرجع سابق.

(٢) broader economy.

(٣) plural economy.

«تعزيز الديمقراطية وإضفاء الطابع الإنساني على الاقتصاد، يتطلبان الأخذ في الاعتبار إنجاز المشاريع بشكل جماعي؛ أي: أن المشروع ينفذ من طرف المواطنين وهم أحرار ومتساوون ويعتبرون أن ما أنجزوه يعد ملكًا جماعيًا»[١].

كما أنه، وفي سياق تفكيكه لآليات عمل الدولة والبحث عن المسكوت عنه، والتمييز بين المقاربة الانطباعية والعاطفية، والمقاربة الدفاعية للدولة؛ يؤكد ذلك أيضًا الباحث سلمان بونعمان[٢] باعتباره أن المقاربة الدفاعية للدولة «تنجر إلى منطق ردود الأفعال، وإبطال رأي المخالف، والاحتجاج السلبي، وتبادل التهم، وإلى نوع من التبرير أو التحليل الأيديولوجي للظاهرة، تصورها في شكل انتصار طرف على آخر» وهو الشيء الذي اعتبره الباحث نفسه ـ ونحن نتفق معه ـ «خطاب الردود والردود على الردود، مما يجعله قاصرا على بناء معرفة أو تأسيس فكر أو إثارة قضية أو الاشتباك مع إشكال»[٣].

إن هذه الحرية المنشودة في المساهمة في اتخاذ القرار التنموي تحتاج أساسًا كما ذكرنا، إلى مبدأ التمكين، الذي يعد ذا أهمية قصوى في تحريك عجلة الإشراك والمشاركة، وبالتالي فإن تفعيل مبدأ الحق في المشاركة في التنمية والتمكين ضروري؛ لأنه

---

(١) Jean-Louis Laville(2010); Politique de l'association; Ed Seuil

(٢) سلمان بونعمان، أسئلة دولة الربيع العربي: نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٣م، ص٢٢.

(٣) نفسه.

يسهم في «تحسين نوعية الحياة والكرامة الإنسانية والإدارة السليمة للشؤون العامة، كما يمكن من إحداث نمو لصالح الفقراء وتقوية فعالية المشاريع وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات»[١].

وعليه فإنه إذا كان البعض يرى بأن اتخاذ القرار لم يعد في المقام الأول هو التوسط بين مختلف الحساسيات السياسية، ولكنه أصبح بمثابة طلب مشورة الخبراء والتشخيص الدقيق للمشاكل، وهو ما يسمى بمعرفة التدخل[٢]. فإننا نؤكد بأنه بالقدر الذي يجعل من مشورة الخبراء مطلوبة، وينبغي التأكيد عليها؛ فإنه في غالب الأحيان يتم تهميش الخبير الأول في هذه العملية برمتها، الذي يتمثل في المواطن نفسه، بصفته كذلك، دون انتماء لأي جهة كانت حزبًا سياسيًا أو جمعية أو تعاونية...

وهذا ما يجعل من الحق في المشاركة في التنمية غير قابل للالتفاف عليه، تحت أية ذريعة كانت، سواء سياسية، أم سوسيوثقافية، أم تقنية بيروقراطية، أم خبرة عملية ميدانية، ولا حتى ذريعة ترتكز على السلطة المعرفية في لباسها الأكاديمي. ولذلك، كان هدفنا قبل التطرق إلى جملة من الشروط التنظيمية للحق في المشاركة في التنمية، أن ندفع في اتجاه فكرة أساسية، وهي أن الثابت هو الحق في المشاركة وأن المتغير هو التنمية، ولذلك يجب توفير ركن المشاركة باتخاذ المبادرة في الإشراك من

(١) Autonomisation et réduction de la pauvreté(2004): outils et solutions pratiques; sous la direction de Deepa Narayan; traduit de l'américain par Sylvie Pesme; Ed Saint-Martin.

(٢) Jean-Pierre Gaudin (2011); La démocratie participative; Ed Armand Colin.

الجهة المسؤولة، بالمعنى الذي يفيد تشريك الفئات المعنية في مسلسل القرار، من التصور إلى التخطيط والتنفيذ، إلى المتابعة ثم الرقابة والتقييم.

٥ ـ المدخل الفني للعمل التنموي:

قبل أن نتحدث عن المدخل الفني، نقر بداية «أن تتبع نشأة السياسة العمومية؛ يعني: أنه ينبغي فهم الصيرورة التي اعتمدتها المجتمعات الحديثة في اختراع وسائلهم»[١]، ولجعل هذه السياسة العمومية التنموية ناجحة، ينبغي البحث في الأدوات الكفيلة بذلك «هذه الأدوات التي تعتبر هي السياسات العمومية، وكيف تم تطوير تمثلات جديدة بشكل تدريجي للعمل العمومي الذي أدى إلى تفكير جديد حول العلاقة مع العالم»[٢].

ذلك لأن الممارسة العملية للمقاربة التشاركية تقتضي معرفة الوسائل التقنية الملائمة لتفعيل فلسفتها على أرض الواقع، فـ «من الضروري فتح «الصندوق الأسود»، وهو ما يعني تحديد الجهات المعنية في صنع السياسات لتحليل استراتيجياتها وفهم دوافع سلوكها»[٣]، فهذه المقاربة تختص بإعطاء الأولوية لمشاركة الفرد في التنمية كإنسان، بغض النظر عن انتماءاته الاجتماعية أو السياسة أو غيرها، وذلك بغية نسج الأجواء الملائمة حول

(١) - P. Lascoumes et P. Le Galès (dir), (2004) Gouverner par les instruments, Paris, Presses de Sciences Po.

(٢) Pierre Muller (1990); op cit

(٣) Pierre Muller (1990); op cit

الفاعلين وغير الفاعلين لضمان تفاعل متوازي يخضع لقانون الثانوية الفاعلة[1].

كما أن المقاربة التشاركية تمنع منعا كليا العمل الأحادي، بمعنى أن المجهود الفردي مطلوب، لكن لا ينبغي أن يكون بمعزل عن الجماعة. غير أنها عملية إقناعية؛ أي: أنها مبنية على إقناع الآخر والاستعداد أيضًا للاقتناع بما سيتم طرحه أثناء الحوارات التنموية الجارية.

وتعتبر المقاربة التشاركية أيضًا حقلا للتكوين والتكون والتدريب والتدرب؛ أي: أن العمل بمناهجها يعطي للفرد فرصة لتعليم الآخرين، وفي نفس الوقت للتعلم من الآخرين. الشيء الذي يلزمه مهارات عالية لاستيعاب هده الفلسفة التعلمية. كما تعد هده المقاربة استشرافية وتنبؤية وتساؤلية، حيث تبحث في مستقبل الفضاءات تنمويًا وثقافيًا وسياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، وهو الشيء الذي يعزز مكانتها كآلية أساسية لبناء سياسات عمومية موفقة، والأهم من هذا هو كونها تعتبر ديمقراطية بالمفهوم التشاركي وليس بالمفهوم التمثيلي كما ذكرنا ذلك سابقًا.

ومن هنا يجدر بنا القول أن مناهج وآليات هده المقاربة ستكون مختلفة تمامًا عن مناهج المقاربات السابقة، وبالتالي فهي تحتاج إلى حفنة من الآليات القادرة على بلوغ الأهداف المرسومة دون الزيغ عن تلك الخصائص المذكورة سلفًا.

---

(١) سيتم تفسير هدا المبدأ لاحقا.

٦ ـ مدخل الشراكة مع المجتمع المدني:

٦ ـ ١ ـ المجتمع المدني: بوابة رئيسية لتنزيل مبادئ الحكامة التنموية:

يشكل النسيج الجمعوي أحد الأركان الأساسية ضمن جهود حركة المجتمع المدني، حيث أصبح معولًا عليه حاضرًا ومستقبلًا من أجل المساهمة في قيادة المسيرة التنموية، وذلك جنبا إلى جنب مع جهود الدولة وباقي القطاعات الخاصة الأخرى. خصوصًا وأن النسيج الجمعوي تحول إلى قوة اجتماعية فاعلة ومنظمة، تسهم في تفعيل التنمية الشاملة والمستدامة، وفي العمل على تحقيق التنمية البشرية. هذه القوة التي يؤكدها حضوره الكمي، كما أنه يلامس أكثر من ثلث ساكنة البلاد العربية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

فنحن إذن، أمام نسيج جمعوي يقود حركة منظمة قد تشكل العمود الفقري للمجتمع المدني المتنامي، وذلك بما تعرفه من قدرات متزايدة على مستوى التنظيم والفاعلية والمبادرة والتعبئة الاجتماعية وبناء الأفق السوسيو ـ تنموي، وكذا المساهمة في التكوين وتثمين الإمكان البشري، والدفاع عن مقومات التوازن والعدالة الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى عمله التقليدي والأساسي في التأطير الثقافي والتربوي.

وهذه الأهمية المتزايدة للنسيج الجمعوي وللحركة الجمعوية، قد تعززت بفعل التصور الجديد للسياسات الحكومية

التنموية، والتي أصبحت تستدعي حضور المجتمع المدني عمومًا والنسيج الجمعوي خصوصًا[1]، كي يسهما باقتراحاتهما ومشاركاتهما ومتابعتهما في العملية التنموية التي تتجسد في بعض البرامج والمبادرات التنموية الوطنية والمحلية.

إن دعوة المجتمع المدني هذه من أجل الشراكة والعمل ضمن برامج التنمية، لم تأت فقط كنتيجة لمنطق داخلي سببه فشل السياسات والبرامج التكنوقراطية السابقة، والتي كانت عبارة عن مبادرات فوقية وقطاعية[2]، ولكنها أتت كذلك كاستجابة لمنطق عالمي خارجي تنموي، ينطلق من مجموعة من التصورات والمقاربات التنموية العلمية الحديثة والعصرية، وعلى رأسها مفهوما الحكامة والتنمية البشرية.

حيث أنه إذا كانت الحكامة هي عبارة عن منهجية جديدة لإعادة تنظيم العلاقات وإعادة توزيع الأدوار داخل المجتمع في إطار الشرعية والمشروعية من جهة، والكفاية والنجاعة من جهة ثانية، وكذا المتابعة والتقييم من جهة ثالثة، كما تحقق الثانوية الفاعلة والتكامل، وتنظم التعاضد والتعاون، وتحقق اللامركزية ومبدأ الترابية، والحفاظ على البيئة[3].

---

(١) زهير لخيار، العمل الجمعوي من الهواية إلى الاحترافية، أوماكراف، المغرب، ط١، ٢٠٠٧م.

(٢) انظر أحمد الحليمي، ندوة علمية حول التنمية الاجتماعية والشغل في الاقتصاديات الحديثة، دفاتر التخطيط، منشورات المندوبية السامية للتخطيط، شتنبر، أكتوبر/ ٢٠٠٥م، الناشر: المركز الوطني للتوثيق، المغرب، العدد ٤، ص٣.

(٣) محمد اليعكوبي، المبادئ الكبرى للحكامة المحلية، المجلة المغربية للتدقيق =

وكل ذلك لن يتحقق إلا من خلال مشاركة حقيقية للنسيج الجمعوي، خصوصًا وأن أحد أهم معايير الفصل بين مفهومي الحكومة والحكامة، هو دعوة هذه الأخيرة إلى إشراك النسيج الجمعوي ضمن العملية التنموية، بدءا من التصور إلى القرار إلى التنفيذ إلى المتابعة، إذ لا يمكن تصور مفهوم الحكامة بدون دور حقيقي لهذين الشريكين والفاعلين[1].

ومفهوم التنمية البشرية يعني فيما يعنيه، التركيز على الرأسمال البشري وتنميته بتوسيع خيارات الناس وزيادة قدراتهم، وذلك وفق عملية متكاملة ومتعددة الأبعاد: اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تسعى إلى تحقيق التحسن المتواصل والرفاهية لكل الناس، عن طريق محاربة الفقر ومجابهة الأماكن الأقل حظًا، وتحقيق الكرامة والحياة والصحة الجيدة والمعرفة والحرية للإنسان عامة وللفقير خاصة[2].

غير أن هذا التصور، لن يكون له أي تأثير ميداني حقيقي إلا عبر بوابة المجتمع المدني والنسيج الجمعوي، باعتبار هذا الأخير الأوفر حظا للتعبير عن حاجيات الساكنة وهمومها،

= والتنمية، مطبعة المعاريف الجديدة، المغرب، ٢٠٠٤م، العدد ١٨.

(١) زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، العدد ٣٧٢، ٢٠٠٣م.

الكاتب يستخدم مصطلح «الحكمانية» بدل مصطلح «الحكامة» حيث يؤصل لها لغويًا، انطلاقا من المفهوم العربي للحكمة، والتي تعني معرفة أفضل الأشياء، والسعي إلى تحقيق العدل والعدالة.

(٢) انظر تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، ١٩٩١م.

والأقدر على تحقيق التواصل الأفقي مع الفئات الأقل حظا وذات الاحتياجات الخاصة.

أمام هذه السياقات الداخلية والخارجية، وأمام هذه المفاهيم المركزية، فإنه بالنظر إلى واقع العمل الجمعوي اليوم، سوف نكون أمام مجموعة من الإشكالات ومظاهر الضعف التي ينبئ عنها هذا الواقع. فبالرغم من أن النسيج الجمعوي قد يشكل طليعة المجتمع ونخبته الواعية، إلا أنه بالنظر إلى نتوءاته السلبية؛ فإنه أولى أن تتم مطالبته بتمثل تلك المفاهيم والمبادئ السابقة للحكامة والتنمية البشرية، والتي لا يلبث أن يعتمدها كشعار يصنف من خلالها ذاته ويواجه بها غيره.

٦ ـ ٢ ـ العمل الجمعوي بين الكيف والجماهيرية:

إذا كان العمل الجمعوي سابقًا يعيش نزعة تجزيئية بين المجالات، جعلته يحيى في دوائر مغلقة، فإنه اليوم يتجه نحو مناطق الربط والتواصل بين مختلف المجالات. فالعمل الجمعوي يخضع باستمرار لمحك الواقع، وبالتالي يمكنه أكثر من أي مؤسسة أخرى، من إنتاج جملة من الأفكار المبدعة التي تتماشى وحاجيات الساكنة.

وبحكم التصاقه الدائم بالجماهير، يتيه النسيج الجمعوي في حيثيات ومضاعفات الكم على الكيف. وفي هذا الصدد لا مناص من إثارة الإشكالية المتعلقة بالفهم المغلوط لجماهيرية العمل الجمعوي؛ إذ أن النظرة السائدة تثمن نجاح وجماهيرية الأنشطة

بإقبال الجمهور عليها. وربما هذا ما يدفع مختلف الجمعيات إلى استدعاء الشخصيات الوازنة والرُموز إلى أنشطتها لجلب أكبر عدد من الجماهير. وهذه نظرة تركز على الكم أكثر ما تعتبر الكيف. باعتبار أن المهم والأهم في العمل الجمعوي يكمنان في وظيفة ودور العمل الجمعوي في التنمية المحلية. ولذلك ينبغي قياس جماهيرية العمل الجمعوي بمدى قدرته على تفعيل بروز فاعلين محتكين بالواقع، وبتطلعات الناس وطموحاتهم وانتظارا تهم.

إن النسيج الجمعوي في حاجة أيضًا إلى الرفع من جودة الشفافية والفعالية في أدائه، وهذا لن يتحقق إلا من خلال ضبط وتدقيق عملياته المالية والمحاسباتية، هذه الأخيرة التي تعرف مجموعة من الإشكالات ومظاهر الضعف، ولعل أهمها هو اهتزاز الشفافية المالية، وضعف الشرعية والمشروعية المحاسباتية، وغياب الاحترافية والمهنية في التدبير المحاسباتي.

كما أن تحقيق الفعالية في أدائه لن تتأتى إلا من خلال الانحياز إلى قضايا الفقر والجهل والتخلف، وما يصاحب ذلك من مظاهر الانحراف الفردي والاجتماعي، والتي قد يكون أحد أهم مداخلها، هو صياغة المشاريع التنموية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتربوي.

غير أن تحقيق هذه الأخيرة يتطلب تأهيل النسيج الجمعوي تأهيلًا مهنيًا في مجال تصور المشاريع التنموية وآليات صياغتها وتنفيذها ومتابعتها. كما أن صياغة المشاريع التنموية من طرف

النسيج الجمعوي صياغة مهنية ومحترفة، يحتاج بالضرورة إلى فتح بوابة الشراكة باعتبارها آلية للتعاون التنموي ولتحقيق الأهداف التنموية المشتركة. هذه الشراكة تتطلب مجموعة من المحددات والمرتكزات التصورية والكثير من القواعد المهنية في التخطيط لها وتدبيرها. ولا يمكن تصور شراكة حقيقية دون السماح للقدرة التفاوضية لدى النسيج الجمعوي بالتنامي.

إن معالجة جملة هذه المواضيع والإشكالات التي يعرفها النسيج الجمعوي ضمن بنيته التنظيمية والعلائقية، تتطلب تأهيله بوصفه القطاع السوسيوثالث (third sector) تأهيلًا يمكن الفاعلين الجمعويين من مجموعة من الآليات والمهارات المهنية لخوض غمار العمل التنموي، ولتحقيق إنتاجية ذات جودة عالية، وذلك من خلال عقلنة أدائه، وعصرنة طرق تدبيره المالي والمحاسباتي والتواصلي، وتخليق تعاملاته التشاركية، انطلاقًا من قواعد الإدارة الجيدة والتخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة والتقييم الجيدين.

إن التحولات العالمية التي شهدها العالم من حولنا والتي أصبحت تؤثر فينا بفعل عوامل العولمة وثورة الوسائط المعلوماتية[1]، وكذا التحولات التي يعرفها مجتمعنا على مستوى تدبير الحراك الداخلي لصياغة المشروع المجتمعي، كلها ساهمت في إعادة تشكيل البنية المجتمعية وإعادة توزيع الأدوار داخل

(١) فرانك ـ كليش، ثورة الإنفميديا، الوسائط المعلوماتية وكيف تغير حياتك؟، ترجمة حسام الدين زكرياء، مراجعة عبد السلام رضوان، سلسلة علم المعرفة، الكويت، عدد ٢٥٣، ص١١.

المجتمع. فمن هذا المنطلق أصبح النسيج الجمعوي مطالبًا بمواكبة عملية التغيير هذه، وكسب الريادة فيها ضمن جهود المجتمع المدني عامة[1]، والذي يشكل الفاعل الأساسي ضمنه.

غير أن الانطلاق من واقع نسيجنا الجمعوي، ومن إكراهاته ومن آليات اشتغاله وعمله، وكذا من أولوياته واهتماماته، يدفعنا إلى المطالبة بضرورة العمل على تأهيله وتنمية قدرات فاعليه، حتى يضطلع بدوره الطلائعي على المستوى الاجتماعي والتنموي.

ومن بين أهم المجالات التي وجب تأهيل النسيج الجمعوي فيها، مجال ثقافة المشروع؛ فبدونها لا يمكن الانتقال بالحديث عن الدور التنموي للنسيج الجمعوي من النظرية إلى التطبيق، إذ أن تأهيل المجتمع المدني للقيام بدوره في خلق حركة تنموية حقيقية لن يتأتى إلا من خلال تجاوز الوسائل والأساليب التقليدية للعمل الجمعوي.

إن دور النسيج الجمعوي في تحقيق أهداف التنمية البشرية لا يقل شأنا عن دور القطاع الحكومي أو القطاع الخاص. خصوصا إذا ما انطلقنا من التجارب الدولية والعالمية، والتي أثبتت وجود علاقة إيجابية بين المشاركة المدنية ومشاركة النسيج الجمعوي، وبين ارتفاع الأداء الاقتصادي. حيث أنه صارت دراسة العطاء السوسيوتنموي للقطاع الجمعوي، من الدراسات

(١) عبد الله ساعف، المجتمع المدني وسؤال إعادة الإدماج، دفاتر سياسية، دجنبر ٢٠٠٥م، العدد ٧٦، ص٣.

والبحوث التي تحظى بالاهتمام على المستوى العالمي، إذ أجمعتهذه الدراسات والبحوث على وجود إمكانيات تنموية هائلة لهذا النسيج الجمعوي[1].

ومن المعلوم أنه من خصائص ومميزات النسيج الجمعوي التي تتميز بالتزامها بتمثيل الفئات الفقيرة، وفئات المجتمع ذات الاحتياجات الملحة، والتي تقيم في المناطق النائية أو المناطق الأقل حظا، كما تتميز كذلك بتركيزها على الكفاية في الأداء وانخفاض كلفة إدارتها نسبيا، والقدرة على التكيف والإبداع لما يتميز به من مرونة وتماشي مع الواقع المعيش[2].

كما يمكن القول بأن النسيج الجمعوي أصبح لزامًا عليه أن يدعم ما يسمى بالاقتصاد التضامني أو الاقتصاد الاجتماعي والذي يتميز بخاصية محاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإعادة التوازن بين فئات المجتمع وتثمين الإمكان البشري.

فنحن إذن أمام مرحلة جديدة، أصبح فيها على النسيج الجمعوي أن يساهم في إعادة تشكيل ثقافته بناء على معطيات هذا الواقع الجديد، فلقد أصبح لزامًا عليه أن يساهم في نشر الثقافة المقاولة (esprit entrepreneuriale) بعد أن يستوعبها ويساهم في ممارستها، كما أصبح لزامًا عليه المساهمة كذلك في تكوين

(١) عبد الله أبو أياد العلوي، «الحكامة الرشيدة والمجتمع المدني»، مبادئ الحكمة الرشيدة في العمل الجمعوي»، www.Tamima.ma.

(٢) زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص٧٩.

المقاول الكفؤ والقادر (l'entrepreneur potential)، وإعادة تشكيل جيل جديد من الشباب الفاعل والمبدع على المستوى التنموي، والمتمسك بمواطنته وثقافته.

٦ ـ ٣ ـ الحكامة في تدبير المشاريع التنموية للنسيج الجمعوي:

إن سيادة ثقافة المشروع لدى النسيج الجمعوي والعمل بها يؤديان بدون شك إلى تغيير بنية النسيج الجمعوي، وإلى إحداث حركية جديدة بداخله. وبذلك سوف يصبح مهتما بتحقيق القدرة على الإنتاج، بما يعنيه ذلك من الاهتمام بضرورة التوفر على كافة مستلزمات الإنتاج من مواد خام وموارد تقنية ملائمة ومهارات فنية، تتيح له القدرة على الإنتاج بجودة عالية وضمان القدرة على التنافس الجيد. وهذا ما يدفع النسيج الجمعوي إلى ضرورة الاهتمام بالتكوين والتدريب اللازمين لرفع كفاءة العاملين فيه لضمان استمرارية العمل التنموي الذي يقوم به.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إحدى العلل التي يعرفها العمل التنموي الجمعوي، هي غياب الاستمراية أو الاستدامة (sustainability) ضمن المشاريع التنموية التي يقوم بها جزء عريض من النسيج الجمعوي. حيث أن تحقيق هذه الاستمرارية والاستدامة كانت ولازالت مدار جدل واسع بين المؤسسات التنموية التطوعية من جهة، والممولين من جهة أخرى. ولقد تبين من خلال أغلب الدراسات أن العديد من المشاريع المولدة للدخل، جماعية كانت أو فردية، لم تتمكن من الوصول إلى

الاستمرارية والاستدامة التشغيلية أو المالية، وذلك ما أثر على استمراريتها.

ولعله على رأس أسباب عدم الاستمرارية والاستدامة يتأتي غياب العمل بالمقاربة التشاركية بالنسبة للنسيج الجمعوي نفسه أثناء انجاز وتنفيذ جميع مراحل المشروع، وعدم الالتزام بالعمل بالتنسيق والمشاركة مع الساكنة والفئات المعنية.

وقد يكون من الأهمية بمكان التنبيه إلى فكرة جوهرية تتعلق بالعلاقة القائمة بين النسيج الجمعوي وبين الساكنة والفئات المعنية بالمشروع الذي يتولاه النسيج الجمعوي، وهي أنه ليس من الضروري أن يحتفظ هذا الأخير بالمشروع التنموي لنفسه، ما دام أن هدفه ليس هو التحول إلى شركة وتنمية الرأسمال بالأساس، وما دام أن هدفه الرئيسي هو إحداث تنمية حقيقية داخل المجتمع وتمكين الفئات المستهدفة من التنمية الذاتية لمشاريعها التنموية.

ولذلك قد يكون من أهداف النسيج الجمعوي اعتماد سياسة واضحة للخروج من المشاريع وتسليمها للمجتمع المحلي وللفئات المستهدفة والمعنية (exit strategy)، خصوصا وأن معظم المؤسسات التنموية التطوعية التي تتولى مشاريع مولدة ومدرة للدخل (الجماعية بالخصوص) تفتقر إلى تلك السياسة. فيبدو أن العلاقة التي تنشأ بين المؤسسة والمشروع تجعل من الصعب على الأولى التخلي عن الثاني، ما دام أن هذا المشروع أصبح يشكل واجهة دعائية لنشاطاتها ومثالا على إنجازاتها التي تفخر بها أمام الجهات الأخرى.

وبالمقابل تعود المجتمع المحلي والفئات المعنية على إدارة المشروع من طرف المؤسسة الجمعوية، وبذلك تنشأ لديه علاقة اتكالية تجاه المشروع والمؤسسة الجمعوية، فيصبح صعبًا عليه أن يقبل فكرة الانفصال عن المؤسسة وتولي قيادة المشروع ذاتيًا. ولذلك وجب كسرهذه العلاقة السيكولوجية منذ بداية المشروع، واعتماد خطة تأهيلية لتلك الفئات لتحمل مسؤولية المشروع في لحظة من الزمن، وتحويلها إلى الجهة المالكة للمشروع والمسؤولة عنه فعليا. وبعد ذلك تنتقل المؤسسة الجمعوية إلى الاهتمام بمشروع آخر يستهدف فئة أخرى من المجتمع، وتعتمد نفس الخطة مع هذه الفئة؛ ليتم تسليم المشروع إليها، وبذلك تتحول المؤسسة الجمعوية إلى فاعل تنموي حقيقي يقوم ببذر المشاريع التنموية ورعايتها وتسليم حصادها إلى الساكنة والفئات المستهدفة والمعنية.

إن عملية بذر المشاريع التنموية هذه هي التي ستساهم فعلا في تحقيق أثرها الاجتماعي والوصول إلى الفقراء وتنمية قدراتهم وتوسيع خياراتهم وتثمين إمكانياتهم الذاتية، وتوفير دخل قار رئيسي أو داعم للأسر الفقيرة.

كما أن ترسيخ هذه المعاني، سيساهم بدون شك في دعم الثقافة التنموية وترسيخ ثقافة حقيقية وتضامنية اجتماعية للمشروع التنموي، غير أن نجاح هذه الثقافة لن يتأتى إلا من خلال ممارسة علمية لصياغة وتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية.

٦ ـ ٤ ـ مدخل الشراكة: نحو شراكة حكاماتية مع النسيج الجمعوي:

يمكن الانطلاق من مقولة مؤداها أن القرن الحالي الذي نعيشه الآن، هو قرن تأسيس الحكامة، في مقابل القرن المنقضي الذي كان قرن تأسيس للحكومات والدول، وذلك من أجل التدليل على أهمية الحكامة في تأطير العلاقات القادمة على جميع المستويات الترابية والقطاعية[١].

ودون الخوض في إشكالية مصطلح الحكامة وسياقاته السوسيوتاريخية التي أنتجته، وجعلت منه الآن المفهوم الأكثر تداولا على مستوى الأطروحات السوسيوتنموية، ودون الخوض كذلك في إشكالية ترجمة المصطلح إلى اللغة العربية واختلاف هذه الترجمة من الحكامة إلى الحكم الراشد إلى الحكم الصالح إلى الحكمانية وغيرها، ودون تناول مسألة عدم وجود تعريف موحد ومعتمد للحكامة وللحكامة الجيدة؛ ولكن يمكن لنا هنا فقط الانطلاق من بعض مفاهيم ومبادئ الحكامة التي تؤصل لمفهوم الشراكة وتدعو إليها، وبالتالي تصبح هذه المفاهيم والمبادئ الحكاماتية بمثابة التصور الشامل والمحتضن لمفهوم الشراكة.

تكاد تجمع جميع المفاهيم التي تناولت الحكامة، على أن القيمة المضافة لهذه الأخيرة والإضافة النوعية لها تتمثل في

(١) محمد اليعكوبي، المبادئ الكبرى للحكامة المحلية، مرجع سابق، ص٨.

إدخال فاعلين جدد ضمن العملية التنموية؛ كضرورة حتمية لتحقيق التنمية البشرية والتنمية الشاملة والمستدامة. هؤلاء الفاعلون الجدد يتمثلون في كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذا الأخير الذي يشكل النسيج الجمعوي ركنا أساسيا بداخله.

والآن، أصبح القرار التنموي قرارا مشتركًا بين جميع فئات المجتمع وهيئاته الرسمية، وبالتالي أصبح لزامًا على الدولة وهيئاتها الرسمية، أن تدخل في شراكة مع القطاع الغير الرسمي والمنظمات غير الحكومية، من أجل تدبير الملف التنموي تدبيرا سوسيوتنمويا بعيدًا عن المقاربات التدبيرية القطاعية التكنوقراطية التي أثبتت فشلها.

ولقد دعت الحكامة الجيدة في أول مبادئها إلى مبدأ المشاركة وإلى مبدأ التشارك مدعمة بذلك مفهوم المقاربة التشاركية[1]؛ كتصور وآلية لصياغة القرار التنموي وتنفيذه ومتابعته ما بين الشركاء والمعنيين والمستهدفين. وكتصور وآلية كذلك لإنجاز الشراكات وإنجاحها، وبالتالي فإن المقاربة التشاركية آلية يتم تجسيدها من خلالها مفهوم الحكامة الداعي إلى توسيع المشاركة والتشارك بين جميع الفاعلين، بعيدًا عن نظرة التعالي السلطوي والمعرفي، وبعيدًا عن نظرة الإقصاء بشتى أنواعه.

ودعوة الحكامة هاته ليست فقط مطلبًا حقوقيًا ديمقراطيًا

(١) UNDP. Governance and substuinable Humain dévelopment

وسياسيًا؛ بل هي مطلب تدبيري تنموي. ما دام أنه قد ثبت أن الجانب الرسمي عاجز عن تدبير القرار التنموي لوحده، وما دام أنه قد ثبتت من خلال التجارب العالمية أهمية مشاركة المجتمع المدني والنسيج الجمعوي، الذي أصبح يطلق عليه بالقطاع السوسيو ثالث، ودوره في تحقيق نتائج تنموية ريادية.

كما أن الشراكة تنطلق من الحكامة كذلك، من خلال مبدأين اثنين من مبادئ الحكامة المحلية، وهما مبدأ الثانوية الفاعلة ومبدأ تنظيم التعاون والتعاضد ما بين الفاعلين[1]، أما مبدأ الثانوية الفاعلة فينطلق من أن كل مستوى من مستويات الحكامة وكل مكون من مكوناتها وكل فاعل في إطارها، يجب أن يعمل ويشتغل في إطار التفاعل والتكامل.

وأنه لا يجوز في إطار تصور الحكامة، أن يدعي الفاعل الرسمي أنه مستغن عن المجتمع المدني أو القطاع الخاص مثلا وأنه قادر على العمل منفردًا بمعزل عنه، منفردًا برؤيته الفوقية القادرة على حل المشكلات التنموية دون تكامل وتوافق مع الجانب الآخر، كما أنه لا يجوز في إطار تصور الحكامة أن يدعي الفاعل غير الرسمي الذي قد يكون فاعلًا جمعويا، بأنه لديه رؤيته الخاصة به للعمل، وأنه يجب العمل بطريقة مستقلة عما يجري حوله من حراك تنموي تقوده الدولة، وربما يسعى إلى العمل في الاتجاه المعاكس، انطلاقا من مقاربة سيكولوجية

(١) محمد اليعكوبي، المرجع السابق، ص٨ ـ ١٠.

مضادة، فمبدأ الثانوية الفاعلة يجعل من الفاعل أيا كان أنه كائن ثاني يتفاعل مع كائن أول، في إطار تصور للعمل والعيش المشترك، وبذلك فإنها دعوة لرفع التضاد والتنازع وبالأخص على المستوى التنموي.

إن الواقع الجمعوي لازال في حاجة إلى معالجة جملة من المواضيع المرتبطة بكثير من إشكالاته ومجالات إدارته وتدخله؛ وذلك بغية المساهمة في تأهيله والرقي بأدائه إلى مستوى الدور الجديد والآمال الكثيرة المعقودة عليه. ولعله من جملة الإشكالات والأركان التي يمكن التطرق إليها مستقبلا، هي تلك المتعلقة بمواضيع: القيادة الجمعوية، التنظيم الإداري والقانوني للعمل الجمعوي، التخطيط الاستراتيجي، مهارات الاتصال التنموي، آليات المقاربة التشاركية، إلى غير ذلك من الإشكالات والمواضيع المطروحة حاضرًا والتي سيطرحها العمل الجمعوي مستقبلًا ضمن بنيته المجتمعية ككل وذلك بغية تقوية قدرته التفاوضية.

لائحة المراجع

ـ مراجع الفصل الأول ـ

I ـ مراجع المبحث الأول:

مراجع باللغة العربية:

١ ـ غريغوار منصور مرشو، **مقدمات الاستتباع: الشرق موجود بغيره لا بذاته**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي (١٨)، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٩م.

٢ ـ عبد الوهاب المسيري، **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، دار الشروق، المجلد الثاني، ط ٢، ٢٠٠٥م.

٣ ـ ولفغانغ والش، **الفن في مواجهة التجميل: نحو طريقة أخرى لمقاربة القيم**، القيم إلى أين؟ مؤلف جماعي، سلسلة مداولات القرن الحادي والعشرين بإشراف جيروم بندي، ترجمة زهيدة درويش جبور وجان جبور، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة/ منشورات اليونسكو، قرطاج، ط١، ٢٠٠٥م.

٤ ـ جيريمي سيبروك، **ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل**، ترجمة فخري لبيب، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، رقم ٢٠٠، ط١، ٢٠٠٠م.
٥ ـ سيرج لاتوش، **تغريب العالم: بحث حول دلالة ومغزى وحدود تنميط العالم**، ترجمة خليل كلفت، نشر ملتقى تانسيفت، ط ٢، ١٩٩٩م.
٦ ـ علي جمعة محمد وآخرون، **الأمة وأزمة الثقافة والتنمية**، تقديم عبد الحميد أبو سليمان، المجلد الأول، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

المجلات والدوريات:

١ ـ كرين برينتون، **تشكيل العقل الحديث**، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، بالكويت ع ٨٢، أكتوبر ١٩٨٤م.
٢ ـ غانم هنا، **النزعة العقلية وأثرها في حركة التنوير**، سلسلة عالم الفكر، فصلية فكرية محكمة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد ٢٩، ع ٣، يناير/مارس ٢٠٠١م.
٣ ـ عبد الوهاب المسيري، **اليهودية وما بعد الحداثة: رؤية معرفية**، إسلامية المعرفة، ع ١٠، خريف ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
٤ ـ عبد الوهاب المسيري: **ما بين حركة تحرير المرأة والتمركز حول الأنثى: رؤية معرفية**، مجلة المنعطف، فصلية مغربية، عدد خاص مزدوج ١٥ ـ ١٦، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٥ ـ عبد العزيز حمودة، **المرايا المحدبة: من البنيوية إلى التفكيك**، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع ٢٣٢، ١٩٩٨م.

٦ ـ هشام المكي، **نظرات في حوار الحضارات: نحو إمكانية حقيقية للحوار**، مجلة الكلمة، لبنان، ع ٣٩، السنة العاشرة، ربيع ٢٠٠٣م.

٧ ـ عبد الوهاب المسيري، **العلمانية.، رؤية معرفية**، مجلة الإنسان، عدد ١٠، السنة الثانية، شوال ١٤١٣هـ/ أبريل١٩٩٣م.

٨ ـ ريتشارد إي نيسبت، **جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والآسيويون على نحو مختلف.، ولماذا؟**، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، ع ٣١٢، فبراير ٢٠٠٥م.

٩ ـ مصطفى مرابط، **افتتاحية مجلة المنعطف**، فصلية مغربية فكرية، عدد مزدوج ٢٣/ ٢٤، ٢٠٠٤م.

١٠ ـ أمارتيا صن، **التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، بالكويت، عدد ٣٠٣، ماي ٢٠٠٤م.

مراجع باللغات الأجنبية:

1 - Serge Latouche, ''Il faut jeter le bébé plutôt que l'eau du bain'', in Christian Comeliau C, (sous la dir de), «Brouillons pour l'avenir, contribution au débat sur les alternatives», les nouveaux cahiers de l'IUED? N°14, Paris, PUF, 2003.

2 - Nicholas Georgescu-Roegen, La décroissance: Entropie-Ecologie-Economie' Sang de la terre, Paris, 1995.

3 - Friedreich Nietzsche, la Généalogie de la morale, coll Folio, Gallimard, Paris, 1971.

4 - Arundhati Roy, «Défaire le développement, sauver le climat», Défaire le développement, refaire le monde. l'Ecologiste, numéro spécial, n°6, vol 2, N4, Hiver 2001.

5 - JOHN BOWKER, Divine right of kings. The Concise Oxford Dictionary of World Religions, 1997.

6 - René passet, changer l'eau de bain, mais gardez le bébé, Transversales, Sciences Culture, 2002.

7 - Alain Touraine, Critique de la modernité, Fayard, Paris. 1992.

8 - Gilbert Rist, Le Développement, histoire d'une croyance occidentale, Presses de Sciences Po, Paris, Ed 2, 2001.

9 - Louis J.Halle, «On Teaching International relations», The Virginia Quaterly Review, 40, 1964.

10 - Gro Harlem Brundtland, Notre avenir à tous' Rapport de la Commission mondiale pour l'environnement et le développement, Ed. du Fleuve, Montréal, 1987.

المواقع الإلكترونية:

1 - www.alawan.org http://www.alawan.org.

2 - http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid = 13282.

3 - http://www.mondiploar.com/jul04/articles/harri.htm.

4 - http://www.albankaldawli.org/dataandresearch/publications.tepots.html

5 - http://www.albankaldawli.org.

6 - www.wwf.org.

II ـ مراجع المبحث الثاني:

مراجع باللغة العربية:

١ ـ الحبيب فايز ابراهيم، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الرابعة، الرياض، ١٤٢١هـ.

٢ ـ عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠١.

٣ ـ شاكر إبراهيم، **الإعلام والتنمية**، المنشأة الشعبية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

٤ ـ فريديريك هاريسون، **الموارد البشرية والتنمية**، ترجمة سعيد عبد العزيز، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٤م.

٥ ـ مصطفى سليمان، **عماد الصعيدي**، حسام داود وحضر عقل، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، سنة ٢٠٠٠م.

٦ ـ عمر صخري، **التحليل الاقتصادي والكلي (الاقتصاد الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة ٢٠٠٠م.

٧ ـ محمد العبدائمي، **أسس التحليل الاقتصادي: التحليل الاقتصادي المعاصر وأسس السياسات الاقتصادية**، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٨ ـ محمد العبدائمي، **الاقتصاد السياسي**، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م.

٩ ـ رضوان زهرو، **دروس في الاقتصاد السياسي**، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

١٠ ـ عزمي رجب، **الاقتصاد السياسي**، دار العلم، بيروت، لبنان، طبعة ١٩٨٥م.

١١ ـ عبد الله عاصم، **دراسات عن توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي**، دار الأمنية، الرباط، المغرب، ط١، ١٩٨٥م.

١٢ ـ محمد حركات، **الاقتصاد السياسي والحكامة**، مطبعة المعاريف الجديدة، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

١٣ ـ محمد حركات، **الاقتصاد السياسي وجدلية الثروة والفقر**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ٢٠٠٢م.

١٤ ـ محمد حركات، **الاقتصاد السياسي لتدبير الشأن العام**، مطبعة المعارف، المغرب، ط ٢، ٢٠٠٠م.

١٥ ـ مصطفى رشدي شيحة، **علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.

١٦ ـ محمد الطنطاوي الباز، **مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، طبعة ١٩٩٥م.

١٧ ـ أحمد رمضان نعمة الله، **مقدمة في الاقتصاد التحليلي**، المكتبة الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.

١٨ ـ مصطفى قلوش، **الحريات العامة في المذاهب المعاصرة**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.

١٩ ـ عادل أحمد حشيش، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الجامعة الجديدة للنشر، لبنان، ١٩٩٩م.

٢٠ ـ سليمان علي الدليمي، **الرعاية الاجتماعية**، نظريات وتطبيقات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٨م.

٢١ ـ محروس محمود خليفة، **ممارسة الخدمة الاجتماعية**، قراءة جديدة في قضايا الرعاية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة ١، ١٩٨٩م.

٢٢ ـ حسين حسن سليمان، هشام سيد عبد المجيد، منى جمعة البحر، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٥م.

٢٣ ـ عاطف عطية، **التدخل الاجتماعي: المستويات**، الميادين، والتجارب، بيروت، لبنان. الطبعة الاولى، ٢٠٠٢م.

٢٤ ـ رشيد السعيد، **الحكامة الجيدة بالمغرب**، طوب بريسن، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٢٥ ـ مصطفى سلمان، حسام داود، عماد الصعيدي، خضر عقل، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.

التقارير:

١ ـ تقرير الحالة الاجتماعية ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠م، المجلة المغربية للسياسات العمومية، المغرب، ٢٠١٠م.

الندوات:

٢ ـ جمعي عماري، مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر ٢٦/ ٢٧ أبريل ٢٠٠٤م.

مراجع باللغات الأجنبية:

1- Pretty, J.N, Alternative systems of inquiry for a sustainable agriculture, IDS bulletin, Vol.25, n°2 , 1994.

مواقع إلكترونية:

1 - www. Wikipédia.com.

2 - http://alhiwaradimocraty.free.fr/17-06-10-1.htm.

ـ مراجع الفصل الثاني ـ

I ـ مراجع المبحث الأول:

- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، «نهضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوّع»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr13.shtml

II ـ مراجع المبحث الثاني:

- القرآن الكريم.

مراجع باللغة العربية:

١ ـ مجموعة من المؤلفين، **النزاهة والشفافية والإدارة العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ط ١، ٢٠٠٦م.

٢ ـ عامر خياط وآخرون، **مفهوم الفساد**، ورد في ندوة «المشاريع الدولية لمكافحة الفساد»، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.

٣ ـ محمود عبد الفضيل، **مفهوم الفساد ومعاييره**، ورد في «الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٦م.

٤ ـ جونستون مايكل، **متلازمات الفساد: الثروة السلطة والديمقراطية**، نياف الباس (مترجم)، الرياض، العبيكان، سنة ٢٠٠٨م.

٥ ـ مصطفى كامل السيد، **العوامل والآثار السياسية للفساد**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٦م.

٦ ـ أنطوان مسرة، **دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٦م.

٧ ـ داوود عبد الرزاق الباز، **الحكومة الإلكترونية وأثرها القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧م.

الندوات:

١ ـ إبراهيم زعيم، **قضاء المشروعية ومساهمته في تدعيم النماء الاقتصادي**، ورد في ندوة «دور المحاكم الإدارية في حماية النشاط الاقتصادي»، جامعة ابن زهر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادير، المغرب، سنة ١٩٩٧م.

مراجع باللغات الأجنبية:

1 - Driss Abbadi, Gouvernance participative locale au Maroc, Ed Fédala, Maroc, 2004.

2 - GERARD MARCOU ET AUTRE: Le contrôle des marchés publics, édition IRJS, PARIS, 2009.

مواقع إلكترونية:

1 - http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0901.htm

2 - http://arabic.doingbusiness.org/~/media/FPDKM/Doing%20-Business/Documents/Special-Reports/DB12-ArabWorld-Arabic.pdf

3 - www.stopcorruption.ma

4 - http://gopacntwork.org/ar/

5 - http://www.arpacnetwork.org/default_ar.aspx

6 - thttp://arabanticorruption.org/

ـ مراجع الفصل الثالث ـ

مراجع باللغة العربية:

١ ـ عبد الفتاح بلخال، **علم المالية العامة والتشريع المالي المغربي**، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

٢ ـ عمر يوسف عبد الله عبابنة، **الأزمة المالية المعاصرة: تقدير اقتصادي إسلامي**، طبعة ٢٠١١م.

٣ ـ البياني جلال، **التحليل الاقتصادي المعاصر**، مطبعة ألوان، ط ١، الرياض، ١٩٩٣م.

٤ ـ بسام الحجار، **علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٥ ـ مصطفى سليمان، **عماد الصعيدي**، حسام داود وحضر عقل، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، سنة ٢٠٠٠م.

٦ ـ رضوان زهرو، **دروس في الاقتصاد السياسي**، مراحل تكون الفكر الاقتصادي، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، طبعة ٢٠٠٢م.

٧ ـ كاظم حبيب، **دراسات في التخطيط الاقتصادي**، دار الفارابي للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٤م.

٨ ـ إسماعيل محمد هاشم، **التخطيط الاقتصادي والتنمية والحسابات القومية**، دار الجامعات المصرية.

٩ ـ محمد حركات، **الاقتصاد السياسي لتدبير الشأن العام**، مطبعة المعاريف الجديدة، الرباط، المغرب، ط ٢٠٠٠م.

١٠ ـ سلمان بونعمان، **أسئلة دولة الربيع العربي: نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة**، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٣م.

١١ ـ زهير لخيار، **العمل الجمعوي من الهواية إلى الاحترافية**، أوماكراف، المغرب، ط١، ٢٠٠٧م.

المجلات والدوريات:

١ ـ من الحداثة إلى العولمة، **الجزء الأول**، تأليف ج. تيمونز روبيرتس وأيمي هايت. ترجمة سمر الشيشكلي، مراجعة محمود ماجد عمر، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤م.

٢ ـ محمد اليعكوبي، **المبادئ الكبرى للحكامة المحلية**، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد١٨، مطبعة المعاريف الجديدة، المغرب، ٢٠٠٤م.

٣ ـ فرانك ـ كليش، **ثورة الإنفميديا**، الوسائط المعلوماتية وكيف تغير حياتك؟، ترجمة حسام الدين زكرياء، مراجعة عبد السلام رضوان، سلسلة علم المعرفة، الكويت، عدد ٢٥٣.

٤ ـ عبد الله ساعف، **المجتمع المدني وسؤال إعادة الإدماج**، دفاتر سياسية العدد ٧٦، دجنبر ٢٠٠٥م.

٥ ـ زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، العدد ٣٧٢، ٢٠٠٣م.

الندوات والمحاضرات:

١ ـ المصطفى قاسيمي، **محاضرات في وحدة الحياة السياسية المحلية**، كلية الحقوق، جامعة الحسن الأول، سطات، غير منشورة، ٢٠١٠م.

٢ ـ أحمد الحليمي، **ندوة علمية حول التنمية الاجتماعية والشغل في الاقتصاديات الحديثة**، دفاتر التخطيط، العدد٤، منشورات المندوبية السامية للتخطيط الناشر: المركز الوطني للتوثيق، المغرب، ، شتنبر، أكتوبر/ ٢٠٠٥م.

مراجع باللغات الأجنبية:

1 - Pierre Muller, Les politiques Publiques; Que sais-je, Ed PUF,1990.

2 - Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, Ed NATHAN, Paris, 1989.

3 - Jean Pierre Gaudin, la démocratie participative, Ed ARMAND COLIN, 2011.

4 - Hervé Sérieyx et André - Yves Portboff, Aux actes citoyens: de l'indignation à l'action, Ed Maxima, 2011.

5 - Jean-Louis Laville, Politique de l'association, ed Seuil, 2010.

6 - Autonomisation et réduction de la pauvreté: outils et solutions pratiques, sous la direction de Deepa Narayan, traduit de l'américain par Sylvie Pesme, Ed Saint-Martin, 2004.

7 - Lascoumes et P. Le Galès (dir), Gouverner par les instruments, Paris, Presses de Sciences Po, 2004.

مواقع إلكترونية:

1 - http://www.arab-hdr.org

- http://www.arabhumanrights.org/dalil.

2 - http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid = 227203

3 - http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid = 227203

4 - http://cecvcn.bc.ca/gcad/modules/emp-12ar.htm

5 - www.rdc-consulting.org

6 - www.Tamima.ma